بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.
وشركاته التابعة

التقرير السنوي

الثاني والثلاثون

2010

kfh.com 180 33 33

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House
الأمان والإطمئنان

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُوا اللّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (٢٧٨) فإِن لم تَفْعَلُواْ
فَأْذَنُواْ بِحَربٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوالِكُمْ لاَتَظْلِمُون ولاَ تُظْلَمُونَ (٢٧٩)

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية ٢٧٨-٢٧٩

حضرة صاحب السمو الشيخ

صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو الشيخ

نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

سمو الشيخ

ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء - دولة الكويت

بيت التمويل الكويتي

ص. ب 24989 الصفاة

13110 الكويت

تليفون: 22445050

فاكس: 22455135

برقياً: بيت مال كي ت

corp@kfh.com

www.kfh.com

المحتويات

أعضاء مجلس الإدارة	8
أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وتقرير الهيئة	10
الإدارة التنفيذية	14
كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	16
إفصاحات معيار كفاية رأس المال	28
تقرير مراقبي الحسابات والبيانات المالية المجمعة	45

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
بدر عبد المحسن المخيزيم

نائب رئيس مجلس الإدارة
سمير يعقوب النفيسي

عضو مجلس الإدارة
محمد علي الخضيري

عضو مجلس الإدارة
سعود عبد العزيز البابطين

عضو مجلس الإدارة
علي محمد العليمي

عضو مجلس الإدارة
عصام سعود الراشد

عضو مجلس الإدارة
د. محمد عبد الغفار الشريف

عضو مجلس الإدارة
خالد عبدالعزيز الحسون

عضو مجلس الإدارة
أحمد عبدالله العمر

عضو مجلس الإدارة
عادل عبدالمحسن الصبيح

الأمـــــــان

إلى مساهمي بيت التمويل الكويتي الكرام:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،، وبعد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد راجعنا واعتمدنا السياسات والمنتجات المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي أجراها بيت التمويل الكويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 م. كما قمنا أيضاً بالمراجعة الواجبة لإبداء الرأي فيما إذا كان بيت التمويل الكويتي قد التزم بمبادئ وأحكام الشريعة من خلال الفتاوى والقرارات والتوجيهات التي أصدرناها.

ولقد قمنا بمراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات بعد الحصول على المعلومات التي رأت الهيئة ضرورتها لإصدار رأيها. ومن خلال الرقابة الشرعية تمت مراجعة عينات عشوائية من العمليات العائدة لجميع معاملات بيت التمويل الكويتي مع المساهمين والمستثمرين وغيرهم، حسب الخطة السنوية للتدقيق الشرعي على كافة الإدارات، ومن خلال التقارير الدورية التي ترفعها إدارة الرقابة الشرعية عن عمليات التدقيق والزيارات الميدانية، وعن سير العمل وسلامة تطبيق الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة.

كما تم الحصول على جميع المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية، لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن بيت التمويل الكويتي لم يخالف أحكام وقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، في جميع المعاملات التي عرضت عليها.

ومن خلال الإجراءات والخطوات التي اتبعناها، تبين لنا ما يلي:

1- أن العقود والمعاملات التي أبرمها بيت التمويل الكويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010م، والتي اطلعنا عليها، تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وقرارات وتوصيات الهيئة الشرعية.

2- أن توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا، وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

3- أن جميع الإيرادات التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها الشريعة الإسلامية قد تم تجنيبها للتخلص منها في أعمال خيرية.

4- أن احتساب الزكاة تم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وقرارات وتوصيات الهيئة.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والحمد لله رب العالمين.

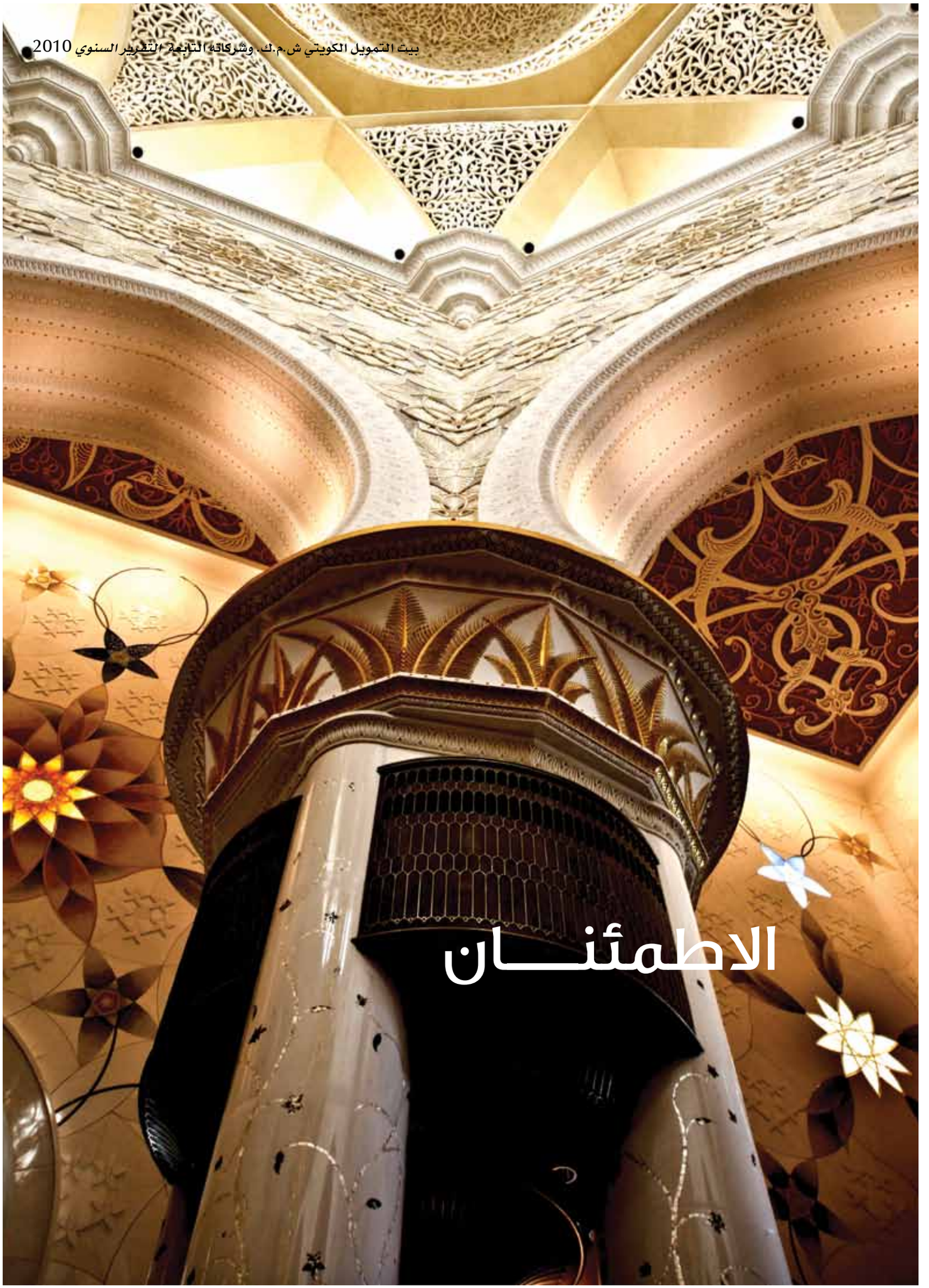

الاطمئنـــان

رئيس الهيئة

الشيخ أحمد بزيع الياسين

عضو الهيئة

الشيخ الدكتور

خالد مذكور المذكور

عضو الهيئة

الشيخ الدكتور

عجيل جاسم النشمي

عضو الهيئة

الشيخ الدكتور

أنور شعيب عبد السلام

عضو الهيئة

الشيخ الدكتور

محمد عبد الرزاق الطبطبائي

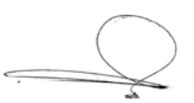

عضو الهيئة

الشيخ الدكتور

مبارك جزاء الحربي

مرجع العمل المصرفي الإسلامي

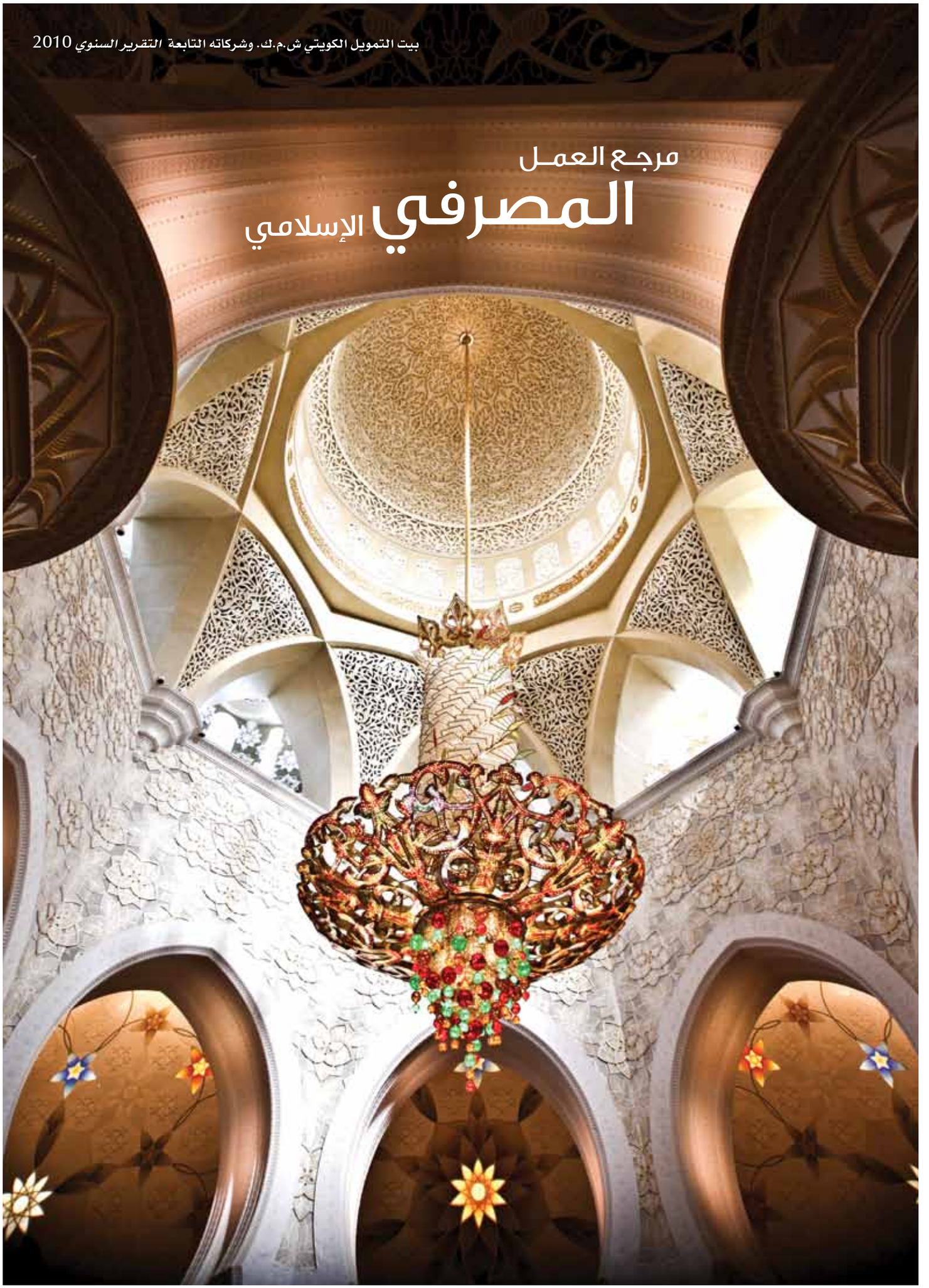

الرئيس التنفيذي
محمد سليمان العمر

مساعد المدير العام
عماد عبد الله الثاقب

مساعد المدير العام
محمد ناصر الفوزان

مساعد المدير العام
أحمد محمد الخالد

مساعد المدير العام
عبد العزيز عبد الله الجابر

مساعد المدير العام
د. وليد عيسى الحساوي

مساعد المدير العام
عبد الناصر عبد المحسن الصبيح

مساعد المدير العام
محمد سعيد عبدالوهاب

التمويل المشروع والاستثمار المسئول

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

بدر عبد المحسن المخيزيم

ثلاثة وثلاثون عاماً من الأمان والاطمئنان

الحمـد لله رب العالمـين والصلاة والسلام على سيـد المرسلين نبينا مُحمّد الأمـين وعلـى آله وصحبه أجمعـين والتابعين لهم بإحسـان إلى يوم الدين.

حضرات الإخوة الكرام ،،،

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم أجمل ترحيب في الاجتماع الثاني والثلاثين للجمعية العمومية، وأن أعرض على حضراتكم التقرير السنوي لبيت التمويل الكويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010، متضمنا تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، وأستعرض الإنجازات خلال هذا العام، وعرض المستجدات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية، والبيانات المجمّعة لـ " بيتك" وشركاته التابعة بالإضافة إلى تقرير مراقبي الحسابات.

استطاع "بيتك" جني العديد من الجوائز خلال عام 2010 وهو ما يؤكد على متانة وقوة وضعه العام وقدرته على تنفيذ خططه الإستراتيجية للتوسع والنمو ومواجهة المنافسة، فقد حصل على المركز الأول كأفضل بنك كويتي إقليمياً وعالمياً من بين سائر البنوك المحلية وذلك وفق قائمة مجلة (The Banker) لأفضل 1000 بنك حول العالم. كما حصل "بيتك" على جائزة الريادة في الدفع الإلكتروني من (Citi Bank)، والمركز الأول كأفضل بنك يقدم خدمات عقارية وأفضل بنك إسلامي في الخليج وفي الكويت من مجلة جلوبال فاينانس (Global Finance) لقوة وملاءة بيت التمويل الكويتي وقدرته على إدارة المخاطر المختلفة. كما حصل على جائزة أفضل تطبيق لمشاريع تخزين البيانات المجمّعة على مستوى المنطقة من قبل مؤسسة (Sybase) أحد كبريات المؤسسات العالمية الرائدة في قواعد البيانات وتقنية المعلومات.

وقد حقق "بيتك" نموا مميزا خلال السنوات العشر الماضية، فقد زادت الموجودات خمسة أضعاف لترتفع من 2.4 مليار د.ك عام 2001 إلى 12.5 مليار د.ك عام 2010، بمعدل نمو سنوي 18.1 %، كما تزايدت الودائع أربعة أضعاف حيث نمت من 1.8 مليار د.ك إلى 7.6 مليار د.ك، بمعدل نمو سنوي 15.7 %، وتزايدت حقوق المساهمين ستة أضعاف من 239 مليون د.ك لتصل إلى 1.290 مليار د.ك، بمعدل نمو سنوي 18.3 %، كما تزايدت إيرادات التشغيل خمسة أضعاف لترتفع من 143 مليون د.ك إلى 736 مليون د.ك، بمعدل نمو سنوي 17.8 %، أما الأرباح الصافية فقد سجلت ارتفاعا ملحوظا من 51 مليون د.ك إلى 106 مليون د.ك، بمعدل نمو 7.5 % خلال العشر سنوات الماضية.

وبفضل من الله استمرت مجموعة "بيتك" في العمل على الخروج من دائرة الأزمة المالية العالمية التي اقتربت من عامها الثالث والتي أحدثت تطورات جذرية على مستوى السياسات والأوضاع العالمية، وما زالت آثارها تتوالى على الرغم من الجهود الدولية والإقليمية والعالمية الاستثنائية للحد من الركود العالمي الكبير. وقد بدأت تلك الجهود في إفراز ثمارها متمثلة في ظهور مؤشرات على تعافي الاقتصاد إلا أن تلك المؤشرات لا تغني عن القول أن التطورات السلبية ما زالت كبيرة، فما زالت معدلات البطالة مرتفعة ولم تكتمل بعد جهود معالجة تركة المشكلات الناجمة عن الأزمة على النظم المالية في الاقتصاديات المتقدمة.

وقد زادت تقلبات الأسواق وهبطت ثقة المستثمرين وسجلت الأسعار تراجعاً في كثير من البورصات بداية بالأسهم الأوربية وتأثر النظام المصرفي على أثر المبيعات الكثيفة لسندات الدين السيادي المستحق على الاقتصاديات الضعيفة في منطقة اليورو، مما أسفر عن أزمة نظامية جديدة بدأت فصولها في النصف الثاني من عام 2010، وأدى ذلك إلى زيادة المخاوف السائدة بشأن مدى استمرارية التعافي. وبعد المبادرات غير المسبوقة التي اتخذت على مستوى السياسات الأوربية عادت الأوضاع المالية إلى التحسن غير أن جوانب الضعف الأساسية على الصعيدين السيادي والمصرفي لا تزال تمثل تحدياً كبيراً وسط مخاوف من مغبة المخاطر التي تهدد التعافي العالمي.

ووسط هذه الأجواء المالية العالمية المضطربة بدت سفينة "بيتك"-ولله الحمد- أكثر استقراراً ورسوخاً وقدرة على التعامل مع التحديات التي ولدتها رياح الأزمة المالية العالمية. ويعد عام 2010 عام التماسك وإثبات القدرة على التحدي، والتعامل مع المتغيرات أياً كان نوعها أو أياًكانت شدتها، حيث بات "بيتك"على أعتاب الخروج من تحديات الأزمة معاوداً وتيرة عمله المعتاد ومؤشراته المتميزة بعد أن تمكن خلال عام 2010 من إعادة ترتيب مكونات محفظته الاستثمارية ومساندة الشركات التابعة في ظل إستراتيجية موحدة، وزيادة الأدوات الاستثمارية ذات الدخل الثابت والمخاطر المحدودة والعمل على تعزيز أوضاع السيولة وتعظيم الإيرادات، كما استمر في إستراتيجية ترشيد الإنفاق وزيادة دور "بيتك" المالي والاقتصادي والاجتماعي، و التوجه نحو خدمة أسواق أخرى والتركيز على الأسواق الإقليمية مستمراً في إرساء قواعد صناعة الخدمات المالية الإسلامية وتمسكه الراسخ بمبادئ وأخلاقيات العمل المصرفي الإسلامي المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية الغراء لتعزز مكانته المحلية والإقليمية والدولية كأحد أهم رواد الاستثمار الإسلامي القائم على الدراسة المتأنية والتوسع في ضوء المخاطر المحسوبة حفاظا على الأصول متعددة المصادر سواء أصول العملاء أو أصحاب رأس المال وحمايتها وتحصين أوضاع "بيتك"بالاعتماد على إمكانيات المؤسسة.

وقد تم التركيز على الأسواق الناشئة التي يتواجد فيها "بيتك"والتي شهدت نمواً ملحوظاً على عكس الاقتصاديات المتقدمة، حيث استطاع بيت التمويل السعودي الكويتي"بيتك السعودية" أن يثبت أقدامه في السوق السعودي الواعد، وذلك بحصوله مؤخراً على رخصة لطرح أول صندوق استثماري عقاري بالمملكة العربية السعودية بقيمة 500 مليون ريال سعودي. كما قامت شركة "بيتك العقارية" باستثمارات

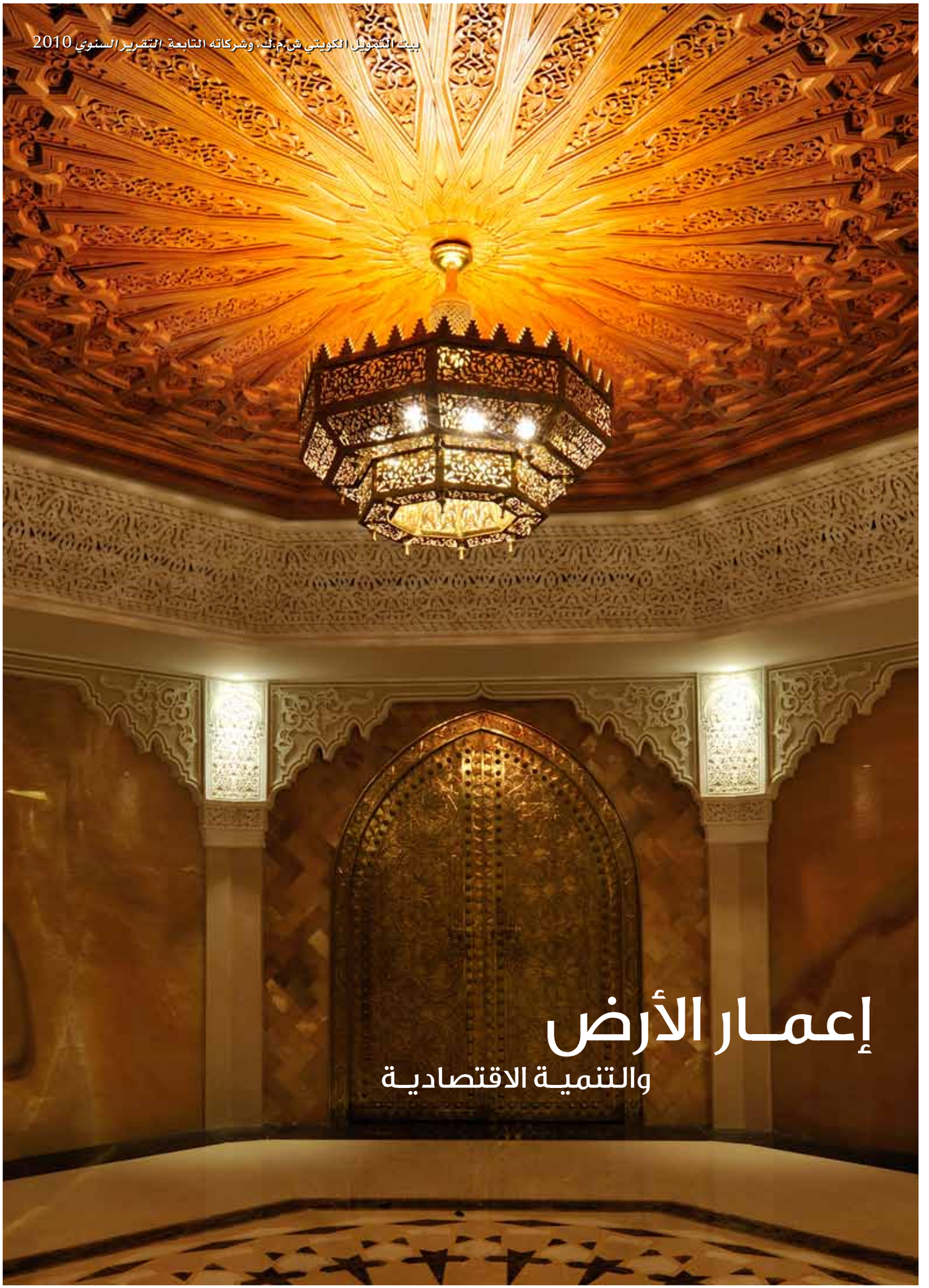

إعمـار الأرض
والتنميـة الاقتصاديـة

عقارية في السوق السعودي تفوق 3 مليار ريال سعودي في السوق السعودي الذي يشهد نمواً على الرغم من الأزمة المالية العالمية. كذلك شهد السوق التركي توسعاً وانطلاقاً متمثلا في "بيتك تركيا" حيث تمكن من إطلاق منتجات متميزة مثل صندوق الاستثمار في الذهب، وهو الأول من نوعه وتم طرحه عبر بورصة اسطنبول، بالإضافة إلى طرح صفقة صكوك بـ 100 مليون دولار، تمت تغطيتها بأكثر من 150 % من عدة بنوك كبرى في المنطقة والعالم، مما يعكس الثقة الكبيرة في "بيتك" و في أدائه.

كما اكتسبت سياسة التوسع الجغرافي بُعداً جديداً، بعد أن افتتح "بيتك تركيا" فرعه الأول في ألمانيا بمدينة مانهايم، بعد افتتاح فرع في دبي، ويعمل حالياً على افتتاح 15 فرعاً جديداً تضاف إلى سلسلة الفروع الحالية، التي يبلغ عددها 141 فرعاً، وليرتفع عدد الفروع في "بيتك" ماليزيا ليصل إلى 8 فروع في حين بلغ عدد فروع "بيتك" البحرين 8 فروع. بالإضافة إلى سوقه المحلي الذي يصل فروعه فيه 52 فرعا، بعد سلسلة نجاحات متتالية خلال مسيرة عطائه المستمرة طوال ثلاثة وثلاثين عاماً ليصل إجمالي عدد فروع المجموعة إلى 209 فرعاً محلياً وإقليمياً وعالمياً.

التصنيف الائتماني

يتزامن هذا التقرير مع احتفال "بيتك" بمرور ثلث قرن على تأسيسه في مارس من عام 1977 بمرسوم أميري خاص، وقد شهد "بيتك" خلال تلك الفترة تطورات إيجابية متوالية واستطاع أن يقدم نموذجاً مالياً إسلامياً فريداً وأن ينمو بوتيرة ثابتة ومستقرة. واستمر "بيتك" عمله الدءوب منذ تأسيسه في إطار من الأمان والاطمئنان الذي كان شعاره منذ البداية، وليتبوأ مكانته المرموقة بين المصارف العالمية، ليصبح ثاني أكبر مصرف إسلامي على مستوى العالم لما يتمتع به من أصول وملاءة مالية وقاعدة رأسمالية قوية تعكسها معدلات الأداء المرتفعة وإقبال وثقة العملاء والريادة في السوق المصرفي الإسلامي وتقديم الخدمات للأفراد والشركات والحكومات على حد سواء مع القدرة على تحقيق الأرباح حتى خلال أكبر الأزمات في القرن الحالي.

ومن ناحية أخرى أعادت وكالات التقييم الدولية تأكيد التصنيف الائتماني الممنوح لـ"بيتك"فارتفعت الرؤية المستقبلية للتصنيف الائتماني لـ"بيتك" خلال عام 2010، وذلك وفق اعتماد وكالات التصنيف العالمية كالآتي:

جدول التصنيف الائتماني لـ"بيتك" خلال عام 2010

وكالة التصنيف	بعيد المدى	قصير المدى
Capital Intelligence	A+	A-1
Fitch	A+	F-1
Moody's	Aa3	P-1
Standard & Poor's	A-	A-2

الجوانب الرقابية وإدارة المخاطر

استمر بيت التمويل الكويتي "بيتك" في تعزيز السياسات والإجراءات الهادفة إلى الحد من آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على "بيتك"، وتطوير الوسائل والأدوات الرقابية التي تساهم في رفع مستوى كفاءة أنظمة الضبط الداخلي وإدارة المخاطر في "بيتك"، وتحسين أدوات وأساليب المراجعة الدورية لعناصر ومكونات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بأعمال وأنشطة "بيتك"، بما في ذلك التطوير المستمر لإستراتيجيات إدارة المخاطر، على نحو يتوافق مع التوجهات الإستراتيجية العامة لمجموعة "بيتك"، وذلك بما يكفل توحيد الأطر والنظم المستخدمة في مراقبة وإدارة المخاطر على مستوى المجموعة، وتحقيق النظرة الشاملة للمخاطر وكيفية إدارتها.

كما واصل "بيتك" التزامه بتحديث سيناريوهات اختبارات الضغط وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، والسياسات المعتمدة من قبل مجلس إدارة "بيتك"، كما تم البدء في عملية التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية. وقد شهد عام 2010 اعتماد سياسة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، وسياسة اختبارات الضغط، وسياسة الإفصاح، وسياسة محفظة المتاجرة والمحفظة المصرفية وتم وضع تلك السياسات موضع التنفيذ واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقها كما استطاع "بيتك" بنجاح تطبيق نظام (SunGard)، والذي يعد من أحدث النظم العالمية المتعارف عليها في هذا المجال، و يرصد بدقة مسار المخاطر التشغيلية في"بيتك"في كل من تركيا والبحرين.

من ناحية أخرى فقد تم تطبيق أحدث الأنظمة الآلية لربط وتجميع البيانات المالية بين بيت التمويل الكويتي وشركاته التابعة، مما يضمن دقة وسرعة تجميع البيانات المالية والإدارية. وتطبيق نظام متكامل على مستوى بيت التمويل الكويتي خاص بالميزانية التقديرية والتخطيط المالي. كما تمكن من استيعاب أحدث الأنظمة الآلية لاحتساب معدل معيار كفاية رأس المال [بازل2].

الخدمات والمنتجات المصرفية

احتل "بيتك" مرتبة متقدمة بين البنوك المحلية في مجال استقطاب الودائع وهو ما يعكس ثقة العملاء، وسعياً منه للاستمرار في محافظته على ثقة عملائه، وزيادة قاعدة العملاء لديه واستقطاب عملاء جدد، فقد واصل بيت التمويل الكويتي عمله في تطوير خدماته المصرفية، عبر القنوات المختلفة سواء كانت خدمات الكترونية أو خدمات مباشرة، وعلى صعيد الخدمات الإلكترونية عمل "بيتك"على تكثيف الوعي الاستهلاكي باتجاه بطاقات الدفع المسبق.

و في هذا الإطار بادر "بيتك" إلى طرح بطاقة الأسرة والتي يتفرد بها "بيتك" ويعد البنك الأول الذي يقدم مثل هذه البطاقة، التي تعد الحل المبتكر وحلقة الوصل المرنة بين أفراد الأسرة و "بيتك" ويمكن تعبئتها مباشرة عبر شبكة الإنترنت من خلال موقع "بيتك"والذي شهد هذا العام لمسات تطويرية سواء من خلال مضمون ومحتوى الموقع والمحافظة على تحقيق آليات التعامل الآمن للعملاء عبر الموقع وتقديم خدمات جديدة للعملاء والشركات على حد سواء، أو من خلال تحسين وتطوير التصميمات الخاصة به وهو ما يعزز إستراتيجية "بيتك" نحو توجيه العملاء للتعامل من خلال قنوات الاتصال ومن خلال تثقيف العملاء بخدمة "التمويل أون لاين" (KFH Online) كقناة مساندة للفروع.

وتقديرا لـ "بيتك"في هذا الصدد منحت مجلة جلوبل فاينانس (Global Finance) المرموقة "بيتك"جائزة "أفضل بنك إلكتروني في الكويت" ضمن تقرير لها عن أفضل البنوك في الشرق الأوسط وأفريقيا للعام 2010 استخداما للتقنية وخدماتها، بعد أن رصدت حجم الاهتمام الكبير والمشاريع المتطورة التي ينفذها "بيتك"والحرص المستمر على إضفاء الطابع التكنولوجي حيث تمكن من طرح خدمة للتسوق الآمن عبر الإنترنت في الكويت. كما قدم "بيتك" حلولاً للدفع الإلكتروني للخطوط الجوية وإمكانية حجز التذاكر والدفع عبر الإنترنت، من ناحية أخرى عمل على تطوير وتحسين أداء موظفي مركز الاتصال والذي يعمل بكفاءة على مدار الساعة.

بالإضافة إلى استمرارنا بالانتشار الجغرافي المباشر تم افتتاح فرعين هما جليب الشيوخ وفرع الجهراء. كما تم تجديد فرعين هما فرع الشرق وفرع الشويخ – وزارة التربية – ويجري تجهيز 3 فروع أخرى مؤهلة للافتتاح، في مجمع البحر بمنطقة حولي، ومجمع البابطين بمنطقة شرق، ومجمع سوق الفرضة بمنطقة الصليبية، وبذلك يصل عدد فروع "بيتك" إلى 52 فرعاً شاملاً ومنهم 38 قسماً للنساء.

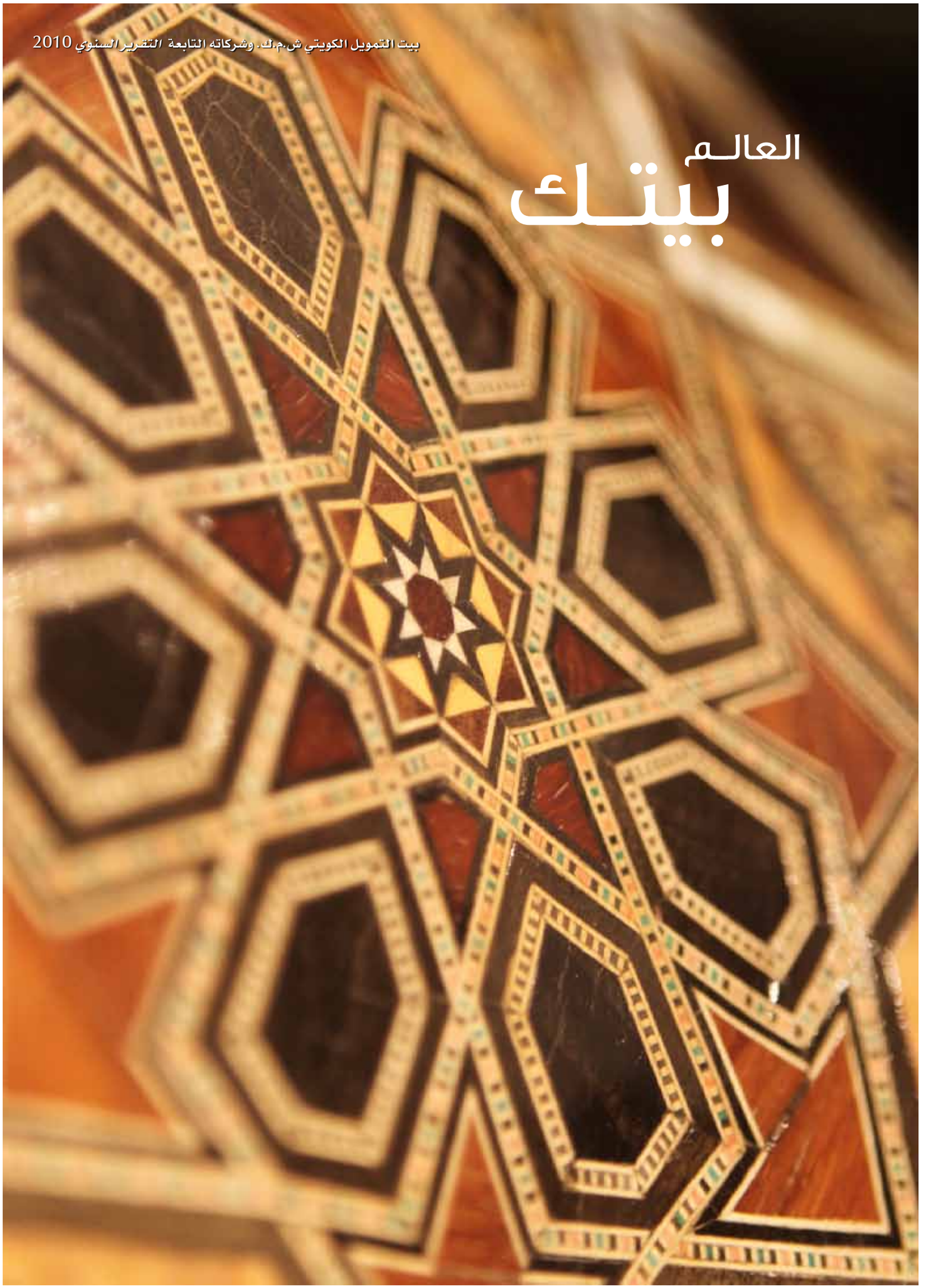

العالم بيتك

وفى هذا الصدد كثف "بيتك" من خدماته المباشرة والتي تستهدف الوصول للعميل أينما كان من خلال تطوير خدمات سيارات الخدمة المتنقلة، واستخدام جهاز الشامل الذي يقدم خدمات الإيداع النقدي والشيكات بالإضافة إلى خدمات السحب الآلي العادية وبذلك يرتفع عدد أجهزة الصرف الآلي ليصل إلى 183 جهازاً، وفى إطار الترويج المباشر وانتهاج سياسة الوصول إلى العملاء أطلق "بيتك" أداة تسويقية جديدة من خلال مجموعة من السيارات التي تحمل شعار "بيتك" وعلى متنها مجموعة من موظفيه المتخصصين في عمليات التسويق والترويج والبيع المباشر للوصول إلى عملائه الحاليين والمستهدفين في أماكن تجمعاتهم ومشاركتهم في المناسبات المختلفة سواء تلك التي تتم بتنظيم من "بيتك" أو جهات أخرى، تحقيقاً لمفهوم القرب من العملاء وتعظيم أهمية التواصل المباشر معهم.

وفى مبادرة جديدة تم الاستفادة من تكنولوجيا النقال الذكية (Smart Mobile Devices)، مثل الآي فون IPhone والآي باد IPad والبلاك بيري Black Berry، حيث تم تقديم خدمات معلوماتية متنوعة للعملاء على هذه الأجهزة تمكنها من الحصول على معلومات مثل مواقع الفروع والعملات الأجنبية أو حملات "بيتك"، و في مرحلة لاحقة طور قطاع تكنولوجيا المعلومات نظاما للتعاملات البنكية على هذه الأجهزة بحيث يتمكن العميل من تحويل مبالغ والاستفسار عن أرصدته وعملياته وذلك ضمن خدمات KFH Online.

جودة الخدمات

عكفت إدارة "بيتك" على تحسين جودة الخدمة من خلال العمل على تبسيط وتطوير إجراءات العمل المتبعة، مما ساهم في خفض أوقات الانتظار في مختلف فروع "بيتك"، ورفع كفاءة الخدمة. وقد طال هذا التبسيط إجراءات تسليم بطاقات السحب الآلي، وحفظ المستندات، واستحداث مراكز خدمة خاصة بالشركات والمؤسسات، حيث تم افتتاح 5 قاعات مصرفية لخدمة الشركات في كل من خيطان والجهراء والفحيحيل والشويخ والشرق، وافتتاح ديوانية لتداول الأسهم في فرع كيفان. كما واصل "بيتك" تطبيق مقاييس تقييم جودة الخدمة من خلال برامج المتابعة وقياس الأداء، والتي تعرف بـ"العميل الخفي" (Mystery Shopper)، هذا بالإضافة إلى تكريم عدداً من موظفي وموظفات "بيتك" المتميزين بأدائهم وتفانيهم في خدمة العملاء.

وفى مجال تسريع الأعمال تم تطبيق النظام الآلي لمعالجة ومراجعة العمليات المصرفية الصادرة والواردة من وإلى شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي نت) وكذلك العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي، وتم الانتهاء من تنفيذ مشروع تمرير العمليات المصرفية لعملاء "بيتك" في دولة الكويت من خلال الوحدات العاملة في كل من مملكة البحرين، وجمهورية ماليزيا وجمهورية تركيا، وذلك اعتباراً من شهر يوليو 2010.

الخدمات التجارية

عزز القطاع التجاري الحفاظ على حصته السوقية ونموها من خلال تنويع الأنشطة التسويقية والتجارية، وزيادة البرامج التحفيزية وتوجيه رسائل تثقيفية للعملاء، ساعياً لفتح فروع جديدة له، ومن باب متابعة تطبيق مؤشرات ومعايير قياس جودة الخدمة لاستقطاب العملاء، احتل "بيتك" مركز الصدارة في سوق تمويل المستهلك، وحقق نمواً مؤثراً في نشاطاته، لاسيما في تمويل السيارات والمواد الإنشائية. واستمر "بيتك" في دعم السوق المحلي بإنفاقه المستمر لتمويل عمليات حقيقية تعتمد على البيع والشراء والإجارة حيث ساهم في تنشيط ودفع الاقتصاد المحلي بضخ أكثر من 1.8 مليار دولار أمريكي (507 مليون د.ك) في مختلف الأسواق التي يتعامل فيها القطاع التجاري خلال عام 2010.

الخدمات والمنتجات الاستثمارية

قام قطاع الاستثمار بالعمل على إيجاد فرص استثمارية ذات عوائد تشغيلية مجزية، ومخاطر سوقية مدروسة، للاستثمار في أصول متنوعة من خلال شركات عالمية ذات ملاءة مالية عالية وسمعة جيدة، إضافة إلى انتقاء كبرى الأسواق الناشئة والناضجة، والتي تتميز بمتانة وقوة اقتصادية كبيرة واستقرار سياسي، فقام بالعديد من دراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة للدخول في المشاريع الاستثمارية الجديدة، عن طريق التعاون مع شركات عالمية متخصصة في تقييم جودة الأصول، والدخول في تلك الاستثمارات عن طريق التحالف مع شركاء استراتيجيين ذوي خبرة عريقة .

خدمات الائتمان

تمكن "بيتك" من تمويل عدة مشاريع تواكب التوجهات التنموية لدولة الكويت، مع التجهيز الداخلي لمقابلة أي مطالب ائتمانية حال دخول مشاريع الدولة حيز التنفيذ، كما نوعت إدارة الائتمان أشكال التمويل لجميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية، مع التركيز على قطاع الأعمال التجارية، وذلك من أجل تنشيط العمليات البيعية، وتحريك عجلة الاقتصاد الكويتي للشركات، وضمان توجيه التمويل نحو شراء البضائع، وكذلك تمويل شركات الخدمات ذات الطابع التشغيلي لتمويل عقود الدولة وأيضاً تم تنويع أشكال عمليات التمويل وتحسين جودة الأصول، وفق احتياجات السوق والطلب على المنتجات كالمرابحة، العقود العامة، الإجارة، الاستصناع، وأخيراً استمر في العمل الدءوب نحو المحافظة على انتقاء العملاء ذوي الملاءة المالية الخاصة، واختيارهم بعناية فائقة من خلال اتباع الأساليب الأكثر تحوطاً لمتابعة الضمانات وسهولة تقييمها.

خدمات العقار المحلي

احتل "بيتك" مكانا رائداً ومحورياً في مجال إدارة وتمويل العقار من خلال مجموعة من الكفاءات المتميزة في تطوير إدارة العقارات على مستوى المنطقة وشمال أفريقيا.

وقد تركزت جهود "بيتك" خلال العام الماضي على العمل من خلال عدة محاور في ضوء المتغيرات الحالية والتي تمثلت في تطوير عدد من المحافظ العقارية وطرحها للعملاء للمشاركة فيها بعوائد مجزية حيث طرح خلال العام الماضي محفظة "بيتك" العقارية الثانية برأسمال قدره 50 مليون دينار كويتي، واستمراراً لنهج "بيتك" في نشر المعرفة العقارية استمر في إصدار مجموعة من التقارير العقارية التي تتناول الشأن العقاري الكويتي وتطورات نموه واتجاهات ومستجدات أسعاره، بحيث أصبح التقرير العقاري الصادر عن "بيتك" والذي يعد دورياً كل ربع سنة مرجعاً للمستثمرين ومتخذي القرار. كما عكف خلال العام على تحقيق التواصل مع عملائه باستخدام الوسائل التكنولوجية عبر شبكة الإنترنت أو من خلال تطوير خدمة الرسائل (SMS).

التطورات التكنولوجية والخدمات المساندة

يدعم قطاع تكنولوجيا المعلومات كافة نظم "بيتك" وذلك لمساندة مختلف قطاعات وإدارات "بيتك"، فقد تم التركيز على زيادة القدرة الاستيعابية للأجهزة والأنظمة والشبكات، فشمل ذلك التحديث واستبدال أجهزة وأنظمة لتتناسب مع متطلبات الخدمة، والنمو بما في ذلك تطوير نظم مراقبة البني التحتية، والإنذار المبكر وتوفير المواقع الاحتياطية لحفظ البيانات، وأنظمة العملاء. بالإضافة إلى ميكنة عملية مقاصة الشيكات وتطبيق نظام (Data Warehouse) و الذي يساهم في تنظيم وإدارة عملية تخزين وتداول واسترجاع كافة الوثائق والمراسلات والمعاملات للإدارات المختلفة بشكل إلكتروني، كما تم تطوير نظام "موزايك" للقطاع المصرفي وزيادة وسائل حماية أمن النظم والشبكات.

التفاؤل والإخلاص بالعمل

و لعل من أكبر إنجازات قطاع تكنولوجيا المعلومات تدشين نظام الائتمان الجديد لـ "بيتك" حيث سيتمكن العملاء من الحصول على كافة خدمات الائتمان بكفاءة أعلى، حيث يعد تطبيق هذا النظام خطوة في سبيل تحقيق إستراتيجية القطاع من توحيد الأنظمة وتقديم رؤية موحدة للعميل. كما تم تطبيق نظام الاعتمادات المستندية الجديد (TRADE WIND) الذي يغطي جميع احتياجات ومتطلبات العمل في الإدارة، مما سيؤدي إلى رفع كفاءة العمل وسرعة الإنجاز وهذا سينعكس أثره على تحسين خدمة العملاء.

ولقد انتهى هذا العام 2010 بحصول "بيتك"على جائزة درع المصارف العربية الفنية (Best Technical Awards) على مستوى المصارف الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط لموقعه الالكتروني.

الموارد البشرية

واصل قطاع الخدمات المساندة والموارد البشرية في "بيتك" جهوده بالتركيز على برامج التوظيف النوعي للخريجين، من حيث الاختيار ووفق معايير مدروسة، هذا وقد شهدت عملية تطوير الكفاءات بالشهادات المهنية تطوراً، عبر تبني شهادة مصرفي إسلامي معتمد CIB (Certified Islamic Banker)، كما تم أيضاً الاستمرار في الدعم للشهادات الحيوية (CFA/FRM/CIA/CLBB/CBBM)، وإستمر "بيتك" محافظاً على رفع نسبة العمالة الكويتية والتي وصلت إلى 60 %.

المسؤولية الاجتماعية

نحن في "بيتك" ندرك أننا جزء من المجتمع وخيطٌ متين في نسيجه، مما يدفعنا إلى التفاعل مع كافة أطرافه من خلال القيام بمسئوليتنا تجاه المجتمع بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات الفاعلة والحكومية في مجال العمل الخيري ورعاية الأنشطة الاجتماعية.

فقد واصل " بيتك" جهوده في مجال "المسؤولية الاجتماعية" خلال عام 2010 من خلال أنشطة ومساهمات وأعمال في مجالات دعم قدرات المجتمع وفق رؤية "بيتك" ونظرته لدوره الاجتماعي، من خلال منهجه الشرعي والتصاقه ببيئته الكويتية وارتباطه بالعالم، وخاصة في المجالات التي تعتبر مرتكزات أساسية يعتمدها في أداء دوره الاجتماعي، وهي تشمل التعليم والصحة والشباب وخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة ورعاية المحتاجين ومساعدة الأسر المتعففة ودعم الأنشطة الخيرية والاجتماعية للعديد من الهيئات والجمعيات الرسمية، وقد تصدرت أنشطة "بيتك" الاجتماعية هذا العام عدة مشاريع رئيسية من أبرزها التبرع لبيت الزكاة بمبلغ 3.4 ملايين دينار وإستكمال العمل لإنشاء 15 مركز إسعاف بتكلفة من المتوقع أن تصل إلى 1.5 مليون دينار كويتي تم افتتاح عدد منها مؤخراً، بالإضافة إلى إنشاء شاليهات لذوي الاحتياجات الخاصة في منطقة الزور بتكلفة وصلت إلى مليون دينار، فيما أعلن مؤخراً عن تبرعه 2 مليون دولار لإغاثة منكوبي الفيضانات في باكستان.

الميزانية العمومية

بلغ إجمالي الأصول بنهاية العام 12.548 مليار دينار كويتي بزيادة قدرها 1.258 مليار دينار كويتي، وبنسبة 11 % مقارنة عن عام 2009، أما في جانب المطلوبات فقد بلغت أرصدة حسابات العملاء 7.649 مليار دينار كويتي بزيادة قدرها 387 مليون دينار كويتي بنسبة 5 % مقارنة بالعام السابق، بينما بلغت حقوق المساهمين 1.290 مليار دينار كويتي أي بزيادة قدرها 48.5 مليون دينار كويتي بنسبة 4 % بالمقارنة عن عام 2009.

الإيرادات

بلغ إجمالي الإيرادات المحققة لهذا العام 736 مليون دينار كويتي وبعد خصم المصاريف والمخصصات، فإن الربح قبل التوزيعات هو 273 مليون دينار كويتي.

ربح المساهمين

بلغ صافي ربح المساهمين 105.983 مليون دينار كويتي.

التوزيعات

لقد تم توزيع الأرباح على المودعين المستثمرين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 حسب النسبة المئوية التالية:

نوع الحساب	سنة 2010	سنة 2009
الودائع الاستثمارية - (المستمرة)	% 2.378	% 2.780
ودائع الاستثمارية - (السدرة)	% 1.850	% 2.162
حسابات التوفير الاستثماري	% 1.585	% 1.853

استعراض التطورات الاقتصادية

أولا : الاقتصاد الكويتي

شهد الاقتصاد الكويتي جملة من التطورات الهامة خلال عام 2010 كان من أبرزها عودة التعافي واستعادة وتيرة النمو خلال عامي 2010 – 2011 بعد أن شهد تراجعاً في النمو خلال عام 2009 بفعل الأزمة المالية العالمية حيث انعكس التراجع في أسعار النفط العالمية، ومعدلات الإنتاج على قطاع النفط خلال عام 2009 على الرغم من انكماش قطاع النفط بنسبة 11 % نتيجة لانخفاض حجم الإنتاج من 2.78 مليون برميل يومياً إلى 2.48 مليون برميل يومياً في عام 2009، مع هبوط الصادرات بمعدل أكبر من ذلك، التزاما بقرارات أوبك وتأثير الأزمة المالية العالمية على القطاعات غير النفطية و هو ما أدى إلى تخفيض تقديرات صندوق النقد الدولي للنمو لعامي 2009 و 2010.

ومن المعروف أن قطاع النفط مازال يشكل حوالي 59 % من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 80 % من إيرادات الحكومة، وما يزيد عن 90 % من إجمالي عائدات التصدير، بينما مازال نصيب القطاعات غير النفطية في الهيكل الاقتصادي محدود نسبيا وهو ما يجعل الكويت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ولاسيما فيما يتعلق بالطلب العالمي على النفط وأسعاره.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ الناتج الحقيقي المحلي الإجمالي إلى ما قيمته 144.1 مليار دولار أمريكي، و أن ينمو بمعدل 3 % عام 2010 مقارنة بتوقعات سابقة بلغت 3.7 % و2 % بالمقارنة مع معدل نمو سلبي بلغ 4.2% – في عام 2009، و ذلك على الرغم من تدخل بنك الكويت المركزي بإجراء تخفيضات متتالية على سعر الفائدة منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008 و التي وصلت لنحو ستة انخفاضات كان آخرها خفض البنك المركزي الكويتي لسعر الخصم في شهر فبراير من العام 2010 بمعدل 50 نقطة أساس ليصل لنحو 2.5 %، وضخ سيولة للقطاع المصرفي وإقرار قانون لضمان الودائع، و طرح قانون الاستقرار المالي بهدف الحفاظ على متانة القطاع المصرفي المحلي.

ويبدو أن استجابة الاقتصاد الكويتي وتحرك قطاعاته الاقتصادية ستكون عبر قناة السياسة المالية واتساع حجم الإنفاق الحكومي

الشراكة

وزيادة عدد المشروعات في إطار الخطة الخمسية المقرة من مجلس الأمة للأعوام 2010 - 2014، والاستعانة بالأدوات المالية والنقدية المتاحة والتمويل المصرفي عبر البنوك المحلية في تمويلاتها الطموحة، كما أن دخول مشروعات الخطة حيز التنفيذ في فبراير من عام 2010 بالإضافة إلى إقرار عدد من القوانين الاقتصادية من شأنه أن ينقل الاقتصاد المحلي و أداءه إلى آفاق أعلى من توقعات صندوق النقد الدولي و التي تشير إلى أن ارتفاع النمو الاقتصادي في الكويت في عام 2011 ليصل إلى 4.8 %.

ولا شك أن عملية التنشيط الاقتصادي عبر تنفيذ الخطة الخمسية وزيادة الإنفاق المحلى بنسبة 33 % سنويا خلال سنوات الخطة الخمسية يمكنها أن تعزز النمو، حيث تتبنى سياسات متعددة لتطوير وتوسيع دائرة القطاع الخاص في التنمية و زيادة مشاركة المواطنين في الحياة الاقتصادية من خلال تملك المواطنين للأنشطة الاقتصادية وتعزيز الدور الإنتاجي للطبقة المتوسطة، وكذلك تأكيد أهمية الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، والبدء في مشروعات كبيرة من ناحية أخرى وتنفيذ مشروعات الخصخصة بعد إقرار قانون الخصخصة من قبل مجلس الأمة في إطار سلسلة من القوانين الأخرى مثل قانون العمل و قانون هيئة سوق المال ومن شأن هذه القوانين أن تصب في خانة تحسين البيئة التشريعية وتطويرها بما يسهم في تحسين المناخ الاستثماري والاقتصادي بوجه عام.

ولاشك أن زيادة قدرة الحكومة على مزيد من الإنفاق الرأسمالي سيؤدى إلى تحسن النمو الاقتصادي في البلاد وخصوصاً في القطاعات الإنتاجية وقطاع العقار والذي بدأ في التحرك والنمو خلال النصف الأول من عام 2010 من خلال عودة الحركة والنشاط في التداولات العقارية وبروز عدد من مشاريع التطوير العقارية العامة والخاصة، مما يعنى زيادة الطلب على العقارات وارتفاع أسعاره وزيادة قيمة الأصول العقارية في المحافظ الاستثمارية وهذا من شأنه التأثير إيجاباً على القطاعات الاقتصادية غير النفطية من ناحية أخرى وسعياً نحو تعزيز ثقة المتعاملين في المجال العقاري وتحسين انسياب إجراء البيوع تم الإعلان عن بدء التشغيل الرسمي لشركة المقاصة العقارية.

وعلى الرغم من استمرار أجواء الركود الاقتصادي العالمي تأثرا بالأزمة المالية العالمية وتبعاتها على الاقتصاد العالمي وبروز أزمة الديون السيادية في بعض دول مجموعة اليورو إلا أن أسعار النفط مازالت في حدود معقولة خلال عام 2010 وصلت إلى الذروة في نهاية العام لتتخطى حاجز الـ 90 دولار للبرميل، حيث بلغ متوسط سعر النفط خلال النصف الأول من العام الحالي حوالي 77 دولار للبرميل مقابل 59 دولار في عام 2009، وهو أعلى من معدل سعر النفط المقترح في الموازنة العامة للدولة و البالغ 45 دولار للبرميل وفى خطة التنمية والمقدر بحوالي 35 دولار للبرميل في أقل التقديرات، مما يعطى قدرة أكبر للاقتصاد المحلى على مواصلة النمو في المرحلة القادمة .

توقعات مؤشرات الاقتصاد الكويتي خلال الفترة من 2009 – 2011

البيان	2009	2010	2011
الناتج المحلي الحقيقي (مليار دينار الكويتي)	31.5	41.2	43.3
الناتج المحلي الحقيقي (مليار دولار الأمريكي)	109.4	144.1	153.4
معدل النمو الحقيقي (%)	-4.2 (2.4)	2	3.4
متوسطدخل الفرد(USD)	39,133	50,322	52,433
عدد السكان	2.8	2.9	2.9

المصادر: BMI forecasts, Central Bank of Kuwait, State Planning Organization, World Bank

ثانيا : الاقتصاد الخليجي

بالرغم من ضغوط الأزمة المالية العالمية استمر النمو الإيجابي بقوة وتحسن أداء اقتصاديات الدول الخليجية من حيث معدلات النمو ومعدلات الفائض في الحساب الجاري، حيث ينتظر أن يفوق النمو المسجل عالمياً ، بدعم من الارتفاع في أسعار السلع النفطية، حيث تشير التقديرات أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول الست في عام 2010 إلى نحو 1.054مليار دولار أمريكي ونحو 1.169 مليار دولار أمريكي في عام 2011 بعد أن كان نحو 896 مليار دولار أمريكي في عام 2009.

وقد تحسنت آفاق الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي مع تصاعد أسعار النفط، غير أن هذا المشهد الإيجابي تشوه ببعض الضغوط في النظام المصرفي والتباطؤ في النشاط الائتماني، في الوقت الذي أظهرت مؤسسات النقد والبنوك المركزية في الخليج قدرتها على التحرك السريع والفعال للحد من انعكاسات تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة على الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس، حيث تم اتخاذ جملة من الإجراءات النقدية والرقابية التي اتخذتها السلطات المعنية بما يصب في خانة تحسين الأجواء الملائمة لتعزيز الأداء الاقتصادي في دول المجلس، وقد دعا الاجتماع الـ51 للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجية إلى ضرورة بذل الجهود لتطوير الأطر الرقابية والإشرافية وذلك لمواكبة الواقع الجديد، الذي ولدته الأزمة المالية والاقتصادية والتي خلقت واقعاً مصرفياً ومالياً جديداً يتطلب تعزيز الملاءة المالية للوحدات والمؤسسات الفاعلة في النظام المالي، من خلال الاسترشاد بالمعايير الدولية والاستفادة منها في تطوير الإطار التنظيمي المتكامل لأنشطة الأطراف المؤثرة في أداء النظام المالي وفق قواعد ونظم رقابية وإشرافية محكمة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة في قطر إلى نحو 128.2 مليار دولار أمريكي، و270.9 مليار دولار أمريكي في الإمارات العربية المتحدة، و 150.6 مليار دولار أمريكي في الكويت، و 21.3 مليار دولار أمريكي في البحرين، و 56.2 مليار دولار أمريكي في سلطنة عمان، و451.7 مليار دولار أمريكي في المملكة العربية السعودية.

وفيما يتعلق بالاقتصاد القطري فقد حقق أعلى نمواً خليجياً بلغ 16 % عام 2010 مصحوباً بفائض في الموازنة العامة للدولة، أما الاقتصاد العماني فقد حقق نموا بلغ 4.7 % عام 2010، بدوره سجل الاقتصاد السعودي معدل نمو بلغ 3.4 % عام 2010 بدعم من الاستثمارات الحكومية الكبيرة في مشروعات البنية

الأصول الحقيقية

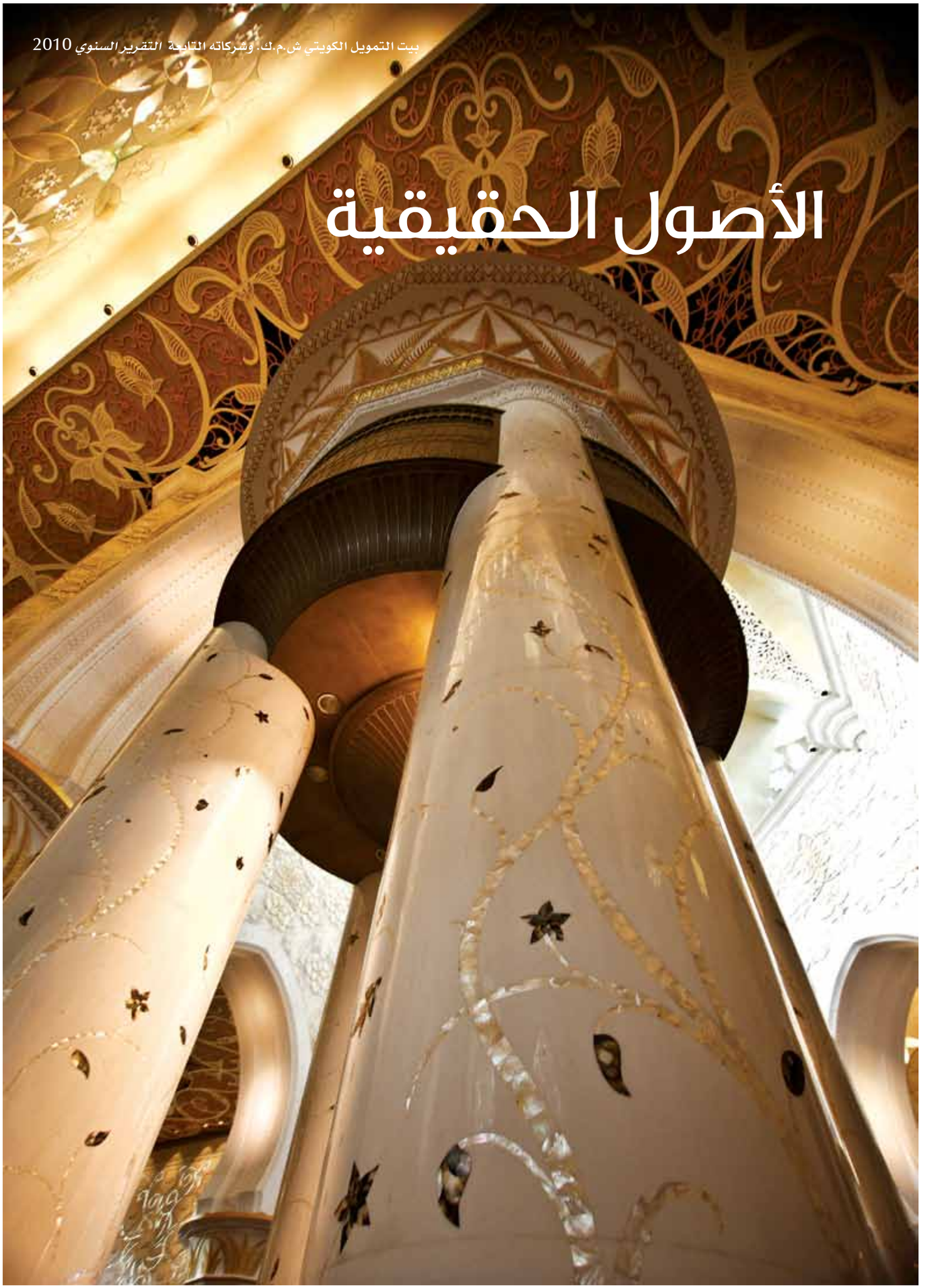

التحتية، أما الاقتصاد الإماراتي فقد سجل معدل نمو بلغ 2.4 % عام 2010، وسجل الاقتصاد البحريني نمواً بمعدل 4 % عام 2010 وحقق الاقتصاد الكويتي معدل نمو بلغ 2.3 % عام 2010.

	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي			أسعار المستهلكين			رصيد الحساب الجاري		
	التوقعات			التوقعات			التوقعات		
	2009	2010	2011	2009	2010	2011	2009	2010	2011
المملكة العربية السعودية	0.6	3.4	4.5	5.1	5.5	5.3	6.1	6.7	6.2
البحرين	3.1	4	4.5	2.8	2.6	2.5	2.7	5.2	5.5
الإمارات العربية المتحدة	-2.5	2.4	3.2	1.2	2	2.5	4	5.4	5.6
الكويت	-4.2	2.3	4.4	4	4.1	3.6	29.1	30.1	30.3
قطر	8.6	16	18.6	-4.9	1	3	14.3	15.6	23
عمان	3.6	4.7	4.7	3.5	4.4	3.5	-0.6	5.8	6.1

المصدر : صندوق النقدي الدولي (IMF)

ثالثا: الاقتصاد العالمي:

لا تزال الهشاشة سمة التعافي في ظل استمرار مخاطر التطورات السلبية وارتفاع معدلات البطالة في كثير من البلدان المتقدمة والصاعدة على حد سواء، وعلى الرغم من اكتساب التعافي مزيداً من القوة في النصف الأول من عام 2010 بمعدل يفوق توقعات صندوق النقد الدولي حيث توسع النشاط العالمي من 4.1 % إلى 4.3 %، على خلفية تحقيق نمو أفضل من المتوقع في قطاع الصناعات التحويلية، ولعام 2011 من 3.6 % إلى 3.8 %، مدفوعا بزيادة المخزون والاستثمار الثابت وارتفاع أنشطة التصنيع وحجم التجارة العالمية، إلا أن الاستهلاك مازال مكبوحاً في العديد من الاقتصاديات الصاعدة بسبب انخفاض ثقة المستهلكين وتراجع الدخول والثروات في قطاع الأسر.

وقد أدت أزمة الديون السيادية المستحقة على الاقتصاديات الضعيفة في منطقة اليورو في النصف الثاني من عام 2010 إلى تأثر النظام المصرفي على إثر المبيعات الكثيفة لسندات الدين السيادي لتلك الدول مما أدى إلى أزمة نظامية، واستمرار زيادة المخاوف السائدة بشأن مدى استمرار التعافي كما تسببت في هبوط الأسهم على نطاق واسع وخصوصا في البورصات الأوربية فضلا عن ارتباك أسعار العملات وبروز مؤشرات لحروب في مجال العملات، وارتفاع أسعار الذهب لمستويات قياسية غير مسبوقة. وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذت من خلال برامج الإنقاذ الأوربية وبرنامج الأسواق المالية وآلية الاستقرار الأوربي إلا أن جوانب الضعف الأساسية لا تزال تمثل تحديا كبيرا وسط مخاوف باقية تهدد التعافي العالمي.

وبالرغم من التوقعات التي كانت تشير إلى أن عام 2010 سيكون عام الخروج من أسوأ فترة ركود اقتصادي شهدها العالم على مدار أكثر من ستين عاماً إلا أن التعافي الذي تحقق لا يزال غير متكافئ حيث حققت بعض الاقتصاديات نمواً قوياً في الوقت الذي شهدت فيه اقتصاديات أخرى ارتدادات إيجابية أكثر ضعفا.

وتحرك صناع السياسات الاقتصادية لاتخاذ جملة من التدابير على مستوي السياسات النقدية والمالية، وقد تمت تلك السياسات بشكل منسق في إطار مجموعة العشرين وظهرت بشائر التعافي في النصف الثاني من عام 2009 مع اكتساب النمو مزيدا من القوة في عام 2010 ومع ذلك ظل التعافي متواضعا وغير متكافئ حيث اتسم النمو بالضعف النسبي بينما كانت الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تشهدا ارتدادا إيجابيا . وتوقع البنك الدولي أن يزداد إجمالي الناتج المحلي العالمي بواقع 2.9 إلى 3.3 % في عامي 2010 و 2011، وأن يتعزز في عام 2012 ليصل إلى مابين 3.2 و 3.5 %، وهو ما سيؤدي إلى عكس اتجاه الهبوط الذي سجله بنسبة 2.1 % في عام 2009. حيث من المتوقع أيضاً أن يتراوح معدل النمو في البلدان النامية ما بين 5.7 - 6.2 % سنوياً خلال السنوات 2010 - 2012. إلا أن معدل النمو المُتوقع في البلدان المرتفعة الدخل سيكون في حدود 2.1 - 2.3 % في عام 2010 . وهي نسبة لا تكفي لمحو آثار الانكماش الذي شهدته في عام 2009 وبلغت نسبته 3.3- % يليه معدل نمو في حدود 1.9 إلى 2.4 % في عام 2011.

وبالتالي أصبح النمو الاقتصادي هو المهمة الملحة فالتعافي الذي بدأ في البلدان مرتفعة الدخل منذ أكثر من عام فقد قوة الدفع وظلت معدلات البطالة عالية على نحو مقلق وقد كان تباطؤ التعافي من الركود أوضح في الولايات المتحدة عن غيرها حيث لم يتجاوز معدل النمو في الربع الثاني من العام الحالي 1.6 % و لم يزد عن ذلك في الربع الثالث ولا يزال تعافي سوق الإسكان موضع شك كما أن خلق الوظائف صار بطيئا بدرجة مؤلمة.

ورغم أن حال منطقة اليورو في النصف الأول من 2010 كان أفضل بفضل النمو الكبير الذي حققته ألمانيا، إلا الاقتصاد الألماني عاد إلى الوهن مرة أخرى بعد أن تجمد التعافي في التجارة الدولية، وفي اليابان تكرر وهن الاقتصاد الياباني الذي يعتمد كثيرا هو الآخر على التصدير كما شهدت بعض البلدان في الاقتصاديات أوربا الصاعدة معدلات نمو غير مسبوقة مثل تركيا والتي نما اقتصادها بمعدل نمو 7.8 % في عام 2010 متخطية توقعات الحكومة التركية والبالغة 6.8 %.

وتشير تنبؤات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادرة في سبتمبر إلى أن معدل النمو السنوي في اقتصاديات الدول السبع الصناعية الكبرى لن يتجاوز الـ 1.5 % في النصف الثاني من العام الحالي أي أقل من 1 % عن تنبؤات نفس المنظمة في مايو الماضي، بل إن هناك من الاقتصاديين من يحذر من احتمال الارتداد إلى الركود العميق مرة أخرى، وحتى توقعات المتفائلين تشير إلى أن النمو الاقتصادي في 2011 سيكون أقل مما كان متوقعاً من قبل مع الوضع في الاعتبار أن ألمانيا يمكن أن تكون هي الاستثناء الوحيد من ذلك.

أما في آسيا، فقد شهدت نمواً إيجابيا حيث تمكنت من قيادة عملية النمو العالمي، فيقدر صندوق النقد الدولي أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط 8.7 % في عام 2010، مدفوعاً في ذلك بالنمو القوي في الصين والهند، و من هنا يمكن القول بأن محركات النمو في آسيا ستتواصل لتمضي قدماً مع استمرار الانتعاش في الصادرات وأسعار السلع الأساسية التي تدعم بقوة الطلب المحلي الخاص.

وختاماً نحمد الله على نعمه، وعلى ما وفقنا إليه، ونبتهل إليه -سبحانه وتعالى- أن يكلل مساعينا بالنجاح لتحقيق أهداف "بيتك" لما فيه الخير لوطننا الحبيب ولعملائنا الكرام، تحت قيادة وتوجيهات صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح -حفظه الله ورعاه- وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح -حفظه الله ورعاه- كما أتقدم بالشكر إلى كل السلطات الرسمية المختصة وعملائنا الكرام وجميع العاملين في "بيتك" الذين لا يألون جهدا في دعم مسيرة هذا الصرح الإسلامي الكبير.

بدر عبد المحسن المخيزيم
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

هيكل المجموعة	28
هيكل رأس المال	30
نسب كفاية رأس المال	30
الموجودات المرجعة بأوزان المخاطر	31
إدارة المخاطر	32

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

تم إعداد الإفصاحات النوعية والكمية المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال ضمن إطار بازل2 للبنوك الإسلامية المرخصة في دولة الكويت طبقا لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في التعميم رقم 2/ر ب أ/2009/44 بتاريخ 15 يونيو2009. تستند الإفصاحات العامة المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال بازل 2 إلى احتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الائتمان والسوق وفقا للأسلوب القياسي، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي.

أولا: هيكل المجموعة

تتمحور الأنشطة الرئيسية لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك (البنك) وشركاته التابعة المجمعة (المجموعة) في تقديم خدمات مصرفية وعمليات تمويل واستثمار وفقا للشريعة الإسلامية، ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل ضمن الميزانية العمومية وقائمة الدخل على الأساس النسبي واستخدام سياسات محاسبية متماثلة. تتسع الأنشطة الرئيسية لشركاته الزميلة لتشمل التأمين التكافلي، وتُستخدم طريقة حقوق الملكية للتسجيل المحاسبي. إن الشركات التابعة (المجمعة) والشركات الزميلة (الاستثمارات الهامة) بيانها كالتالي:

1. الشركات التابعة

1.1 بيت التمويل الكويتي (ماليزيا) برهاد

بنك إسلامي تابع مملوك بنسبة 100 % (2009:100%) مسجل بدولة ماليزيا منذ عام 2006، تتركز الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم منتجات تمويلية إسلامية والاستثمار في النشاط العقاري وتمويل الشركات.

2.1 شركة بيتك للأسهم الخاصة ذ.م.م.

شركة استثمارية تابعة مملوكة بنسبة 100 % (2009:100%) مسجلة بجزر الكايمن، وتتمثل الأنشطة الرئيسية في الاستثمار في أسهم الشركات الخاصة حول العالم.

3.1 بيت التمويل الكويتي للخدمات المالية الخاصة ذ.م.م.

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100 % (2009:100%) مسجلة بجزر الكايمن، لدى الشركة شركة واحدة تابعة وشركة زميلة واحدة ، تتمثل أنشطة الشركة في مجال الإستثمار والتطوير العقاري خارج الكويت.

4.1 شركة المثنى للإستثمار ش.م.ك. (مقفلة)

شركة استثمارية تابعة مملوكة بنسبة 100 % (2009:100%)، تتركز أنشطتها الرئيسية في كافة أنشطة الاستثمار والتمويل الإسلامي والمتاجرة في الأسهم واستثمارات الملكيات الخاصة وأنشطة الاستثمار العقاري وخدمات إدارة الأصول

5.1 شركة النخيل المتحدة العقارية ش.م.ك. (مقفلة)

شركة استثمارية تابعة مملوكة بنسبة 100 % (2009:100%) تقوم الشركة بتملك وبيع وشراء وتطوير العقارات والأراضي المملوكة للشركة وكذلك بالإنابة عن العملاء داخل دولة الكويت وخارجها.

6.1 شركة المشروعات التنموية القابضة ش.م.ك. (قابضة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100 % (2009:100%)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية لها في تملك أصول إستراتيجية طويلة الأجل من خلال الاستثمار أو التمويل في شركات ذات أنشطة اقتصادية صناعية وأخرى تجارية.

7.1 شركة بيتك للإستثمار العقاري ش.م.س. (مقفلة)

شركة تجارية تابعة مملوكة بنسبة 100 % (2009:100%)، مسجلة بالمملكة العربية السعودية، وتتمثل الأنشطة الرئيسية لها في الاستثمار والتطوير العقاري.

8.1 شركة بيت إدارة السيولة للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)

شركة استثمارية تابعة مملوكة بنسبة 100 % (2009:100%) ، تتمثل الأنشطة الرئيسية بها في عمليات التمويل والاستثمار ذات الجودة العالية والمخاطر المحدودة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

9.1 بيت التمويل السعودي الكويتي ش.م.س (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100 % (2009:100%) ، مسجلة بالمملكة العربية السعودية، إن نشاط الشركة يتمثل في مزاولة أعمال الأوراق المالية من خلال ممارسة أنشطة متعددة وهي التعامل بصفة أصيل أو وكيل التعهد بالتغطية والإدارة والترتيب والمشورة والحفظ في أعمال الأوراق المالية.

10.1 شركة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 97 % (2009:97 %)، وتتمثل أنشطة الشركة في تسويق وتطوير البرمجيات ومعدات الحاسب الآلي وفي تقديم الاستشارات الفنية المتخصصة.

11.1 بيت التمويل الكويتي (البحرين) ش.م.ب. (مقفلة)

بنك إسلامي تابع مملوك بنسبة 93 % (2009: 93 %) مسجل بمملكة البحرين منذ عام 2002، تتركز أنشطة البنك في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية وإدارة الحسابات الاستثمارية بنظام المشاركة في الأرباح وتقديم عقود تمويلية إسلامية ومنها بيوع التجزئة. وتتسع أنشطة الشركات التابعة لتشمل قطاع الخدمات والاتصالات والنشاط الاستثماري العقاري.

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

12.1 البنك الكويتي التركي للمساهمة

بنك إسلامي تابع مملوك بنسبة 62 % (62:2009%)، مسجل بدولة تركيا منذ عام 1989، تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم خدمات ومنتجات تمويلية إسلامية، واستثمار الأموال على أساس المشاركة في الربح والخسارة. وتتسع أنشطة الشركات التابعة لتشمل أنشطة التمويل العقاري.

13.1 شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تمويل إسلامي تابعة مملوكة بنسبة 53 % (2009 : 53 %)، تتمثل أنشطة الشركة في عمليات شراء الطائرات وتأجيرها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

14.1 مجموعة عارف الإستثمارية ش.م.ك. (مقفلة)

شركة استثمارية مملوكة بنسبة 52 % (2009 : 52 %)، تتنوع أنشطة الشركة في الأنشطة التمويلية الإسلامية وأنشطة الاستثمار العقاري. وتتسع الأنشطة من خلال الشركات التابعة في مجال الطاقة والخدمات التعليمية والطبية والنقل والتكنولوجيا المعلوماتية.

15.1 شركة الإنماء العقارية ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تجارية تابعة مملوكة بنسبة 50 % (2009 : 50 %)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في مجال التطوير العقاري إلى جانب عمليات الإيجار التشغيلي.

2. الشركات الزميلة المباشرة

1.2 الشركة الأولى للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة)

شركة زميلة مملوكة بنسبة 27 % (2009 : 27 %) تعمل في نشاط التأمين التكافلي الإسلامي وتقديم الاستشارات والدراسات الفنية الخاصة بعمليات إعادة التأمين، إلى جانب استثمار الأموال في الصناديق التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2.2 بيت الإستثمار الخليجي ش.م.ك. (مقفلة)

شركة استثمارية زميلة مملوكة بنسبة 20 % (2009 : 20 %). إن الأنشطة الرئيسية للشركة تتمثل في أنشطة الاستثمار والخدمات المالية والاستشارية المتعلقة بها.

3.2 مصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع.

بنك إسلامي زميل مملوك بنسبة 20 % (2009 : 20 %) مسجل بإمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 1975، تتمثل أنشطة المصرف الرئيسية في تقديم خدمات الصيرفة ومنتجات التمويل الإسلامية والتخصص في تمويلات الشركات واستثمار الأموال وإدارة الأصول.

4.2 الشركة الأولى للإستثمار ش.م.ك. (مقفلة)

شركة زميلة مملوكة بنسبة 9 % (2009 : 9 %)، و تمارس عدداً من الأنشطة الاستثمارية والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل الملكية الخاصة وأسهم الشركات وإدارة الأصول.

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

ثانيا: هيكل رأس المال

يتكون رأس مال المجموعة من الشريحة (1) من رأس المال والتي تعبر عن القوة الأساسية للمجموعة وتشمل رأس المال والاحتياطيات وحقوق الأقلية وذلك بعد استبعاد أسهم الخزانة والشهرة والمؤسسات المالية غير المجمعة واستثمارات الأقلية المؤثرة والاستثمار في شركات التأمين طبقاً للقواعد والتعليمات.

لا توجد أدوات رأس مال مبتكرة أو معقدة في هيكل رأس مال البنك والتي تتعارض في جوهرها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

كما في 31 ديسمبر 2010، بلغت الشريحة (1) "رأس المال الأساسي" مبلغ 1,415,691 ألف دينار كويتي (2009 : 1,372,936 ألف دينار كويتي)، كما بلغت الشريحة (2) "رأس المال المساند" مبلغ 6,772 ألف دينار كويتي (2009: 11,431 ألف دينار كويتي) كما هو موضح أدناه:

هيكل رأس المال	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
شريحة (1): رأس المال الأساسي		
رأس المال المدفوع	248,985	230,542
الاحتياطيات المعلنة	1,018,763	991,082
حقوق الأقلية في الشركات التابعة المجمعة	311,999	324,138
المجموع (1)	1,579,747	1,545,762
الاستقطاع من الشريحة (1) من رأس المال الأساسي		
أسهم الخزانة	26,722	36,662
الشهرة	44,163	54,842
مؤسسات مالية تابعة "غير مجمعة"	27,451	1,556
استثمارات الأقلية المؤثرة	63,595	77,641
الاستثمارات في شركات التأمين	2,125	2,125
المجموع (2)	164,056	172,826
أ. إجمالي الشريحة (1) من رأس المال	1,415,691	1,372,936
شريحة (2): رأس المال المساند		
احتياطيات إعادة تقييم الأصول	2,834	2,033
احتياطيات القيمة العادلة	(11,610)	(9,071)
المخصصات العامة	108,719	99,791
المجموع (3)	99,943	92,753
الاستقطاع من الشريحة (2) من رأس المال المساند		
3. مؤسسات مالية تابعة "غير مجمعة"	27,451	1,556
4. استثمارات الأقلية المؤثرة	63,595	77,641
5. الاستثمارات في شركات التأمين	2,125	2,125
المجموع (4)	93,171	81,322
ب. إجمالي الشريحة (2) من رأس المال	6,772	11,431
إجمالي رأس المال المتوفر	1,422,463	1,384,367

ثالثا: نسب كفاية رأس المال

في 31 ديسمبر 2010، بلغ إجمالي معدل كفاية رأس المال المجمع 14.22 % وقد بلغ معدل الشريحة (1) 14.15 % (2009: بلغ إجمالي معدل كفاية رأس المال المجمع 15.21 % وبلغ معدل الشريحة (1) 15.08 %) مقابل متطلبات الجهات الإشرافية بنسبة 12 %

تتأكد المجموعة من الالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي بمراقبة كفاية رأس المال بتطبيق حدود داخلية تدعمها منهجية خاصة بتخطيط رأس المال.

معيار كفاية رأس المال للبنوك التابعة

إن البنوك التابعة للمجموعة تخضع بشكل مباشر إلى الجهات الرقابية الإشرافية في البلاد المسجلة بها بالإضافة إلى احتساب معيار كفاية رأس المال بازل (2) وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك الإسلامية. إن أهم المؤشرات لمعيار كفاية رأس المال للبنوك التابعة بيانها كالتالي:

	2010		2009	
المجموعة المصرفية	معدل شريحة (1)	إجمالي معدل رأس المال	معدل شريحة (1)	إجمالي معدل رأس المال
بيت التمويل الكويتي – ماليزيا	% 20.1	% 21.3	%16.56	%17.63
بيت التمويل الكويتي – البحرين	% 15.5	% 15.9	%16.45	%17.71
البنك الكويتي التركي للمساهمة	% 17.8	% 19.1	%14.91	%15.02

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

رابعا: الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللازم

1. مخاطر الائتمان

إن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2010 قد بلغت 1,037,525 ألف دينار كويتي (2009: 947,230 ألف دينار كويتي) كما هو موضح بالتفصيل في البيان التالي:

2010
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الانكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	بنود نقدية	109,813	109,813	–	–
2	المطالبات على الدول	1,106,655	1,106,655	46,009	5,521
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	55,329	55,329	8,873	1,065
4	المطالبات على بنوك التنمية	741	741	119	14
5	المطالبات على البنوك	989,899	989,899	278,295	33,395
6	المطالبات على الشركات	3,230,562	2,500,759	1,940,941	232,913
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,674,503	1,645,283	1,222,030	146,644
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	219,884	218,751	61,391	7,367
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	479,158	450,521	318,779	38,253
10	مراكز السلع والبضائع	487,105	487,105	483,836	58,060
11	الاستثمارات العقارية	805,289	805,289	1,291,713	155,006
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	2,257,782	1,325,184	1,681,828	201,819
13	الصكوك والتصكيك	68,989	68,989	32,714	3,926
14	الانكشافات الأخرى	1,592,575	1,592,575	1,279,512	153,542
	الإجمالي	13,078,284	11,356,893	8,646,040	1,037,525

2009
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الانكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	بنود نقدية	48,487	48,487	–	–
2	المطالبات على الدول	962,163	962,163	47,329	9,879
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	75,097	75,097	12,941	1,553
4	المطالبات على بنوك التنمية	–	–	–	–
5	المطالبات على البنوك	822,304	822,304	226,387	22,966
6	المطالبات على الشركات	3,312,903	2,752,304	2,086,189	250,343
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,235,659	1,214,367	918,495	110,219
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	178,316	177,264	48,739	5,849
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	420,638	390,406	266,355	31,963
10	مراكز السلع والبضائع	330,904	330,904	322,407	38,689
11	الاستثمارات العقارية	609,664	609,664	958,324	114,999
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	2,179,557	1,273,196	1,602,842	192,341
13	الصكوك والتصكيك	58,436	58,436	28,436	7,012
14	الانكشافات الأخرى	1,706,001	1,704,913	1,375,140	161,417
	الإجمالي	11,940,129	10,419,505	7,893,584	947,230

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

2. مخاطر السوق

قدرت الانكشافات المرجحة لمخاطر السوق المحتسبة خلال العام المالي 2010 بمبلغ 600,642 ألف دينار كويتي (2009 : 447,208 ألف دينار كويتي) وفقا للأسلوب القياسي. كما بلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق مبلغ 72,077 ألف دينار كويتي (2009 : 53,665 ألف دينار كويتي).

إن من الوسائل المستخدمة للتخفيف من مخاطر أسعار الصرف هي عمليات التقاص الحاصلة من عمليات الودائع التبادلية مع البنوك والمؤسسات المالية التي يتعرض لها البنك الإسلامي.

3. مخاطر التشغيل

إن الانكشافات المرجحة لمخاطر التشغيل المحتسبة خلال العام المالي 2010 هي 756,470 ألف دينار كويتي (2009 : 762,799 ألف دينار كويتي) وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي. إن المبلغ المحتسب للإنكشافات المرجحة لمخاطر التشغيل يكفي لتغطية أي مخاطر متوقعة للاحتفاظ بمعدل مناسب لأرباح المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار. كما بلغ الحد الأدنى المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل مبلغ 90,776 ألف دينار كويتي (2009 : 91,536 ألف دينار كويتي).

خامسا: إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر جزءاً مكملاً لعملية اتخاذ القرار للمجموعة. ويتم إدارة تلك المخاطر من خلال لجنة إدارة المخاطر التي تتكون من أعضاء من الإدارة العليا من كافة التخصصات الرئيسية في المجموعة وهي تقدم الإرشاد والمساعدة في الإدارة العامة لمخاطر المجموعة. إن كل فرد في المجموعة مسئول عن الانكشافات للمخاطر المتعلقة بمسئولياته.

يوجد لدى المجموعة عملية مستقلة بموجبها يتم تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها، إن إدارة المخاطر بالبنك هي المسئولة عن تنفيذ تطبيق إجراءات المخاطر والمحافظة عليها وذلك لضمان عملية الرقابة المستقلة، وتتضمن أيضاً مراقبة الانكشافات للمخاطر مقابل الحدود الممنوحة.

1. هيكل إدارة المخاطر

مجلس إدارة البنك هو المسئول عن الأسلوب العام لإدارة المخاطر من خلال اعتماد إستراتيجيات وأسس إدارة المخاطر، حيث يتسلم مجلس إدارة البنك تقرير شامل حول المخاطر المحيطة بالبنك مرة كل ربع سنة. يعتمد التقرير على أسلوب متخصص لتوفير كافة المعلومات اللازمة لتقييم وتحديد مخاطر المجموعة.

2. لجنة إدارة المخاطر

إن لجنة إدارة المخاطر بالبنك هي المسئولة مسئولية شاملة عن تطوير إدارة المخاطر ومبادئ وأطر وسياسات وحدود التطبيق، وهي المسئولة عن أمور المخاطر الأساسية وتقوم بإدارة ومراقبة الانكشافات المتعلقة بالمخاطر.

3. نظم إدارة المخاطر وإعداد التقارير

إن لجنة إدارة المخاطر هي المسئولة عن الانكشافات للمخاطر ومراقبتها. وتقوم إدارة المخاطر بقياس المخاطر من خلال استخدام نماذج المخاطر.

وتقوم بتقديم التقارير إلى لجنة إدارة المخاطر حيث تستخدم النماذج احتمالات استناداً إلى الخبرات السابقة المعدلة لتعكس البيئة الاقتصادية.

يتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مستوى المخاطر المقبول لدى مجلس إدارة البنك. إضافة إلى ذلك، فإن كل شركة مصرفية تابعة للبنك لها هياكل إدارة مخاطر وسياسات وإجراءات مماثلة والتي يتم مراقبتها من قبل مجلس إدارة البنك.

4. أنواع المخاطر

يتعرض بيت التمويل الكويتي ش.م.ك. (البنك) والشركات التابعة (المجموعة)، لأنواع عديدة من المخاطر سواء مخاطر ائتمان أو سوق أو تشغيل.

فيما يلي المخاطر الرئيسية التي تتحملها المجموعة:

1.4 مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية عن الذمم المدينة لعقود المرابحة، ومخاطر الأطراف المتعامل معها في الذمم المدينة والأطراف المتعامل معها في عقود الاستصناع، ومدفوعات الإيجارات المدينة في عقود الإجارة، والصكوك التي يتم الاحتفاظ بها حتى تواريخ استحقاقها بالسجل المصرفي أو وفق معايير التصنيف الإشرافية للتمويل المتخصص.

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك نظراً لحجم المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الموجودات، لذا فإن البنك يولي أهمية تامة بدراسة تلك المخاطر وما يتبعها من وضع الإجراءات والسياسات المنظمة لها.

إطار عمل مخاطر الائتمان

إن السياسات والإجراءات التي تنظم كيفية عمل إدارة مخاطر الائتمان تستند إلى أربعة محاور رئيسية هي:

أ- تناسق العمل بين الأطراف المخولة من مانحي الائتمان (الإدارات المدرة للربح) ووحدة مراجعة الائتمان، بما يخدم ويحقق الأهداف الموضوعة للجدارة الائتمانية للعملاء أو الأطراف المتعامل معها.

ب- وضع الحدود الائتمانية أو الأطراف المتعامل معها بناء على الملاءة المالية، الضمانات، التصنيف الداخلي، التركز الائتماني، النشاط الاقتصادي.

ج- متابعة وإعداد التقييمات للعملاء المرتبطة مع التسهيلات الائتمانية المقدمة والحدود الائتمانية الممنوحة، وذلك بما يتناسب مع أحوال السوق السائدة وخطة العمل السنوية المعتمدة لدى البنك.

د- اعتماد السياسات والإجراءات الموضوعة بالتناسق بناء على قياسات الكمية والمحددات ونظم الرقابة على انكشافات المخاطر الائتمانية.

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

إن إدارة المخاطر هي المسئولة عن المراجعة الدورية للسياسات والإجراءات لتخفيف المخاطر الائتمانية. كما إن وحدة مراجعة الائتمان هي الوحدة المسئولة عن تحديد وقياس ومراقبة المحافظ الائتمانية. يعمل بيت التمويل الكويتي (البنك) على التطوير المستمر لآليات التقييم الداخلي التي توفر التصنيف بشكل أكثر دقة وحرفية آخذاً في الاعتبار العوامل الرئيسية المبينة أعلاه.

يتم اجتماع لجنة مراجعة الائتمان بشكل دوري للإدارات المدرة للربح، وذلك لتوفيق السياسات والإجراءات مع إعطاء الموافقات على العروض الائتمانية المقدمة. ويتم عرض التقارير اللازمة التي تشير إلى التركزات الائتمانية وتقييم الضمانات والديون غير المضمونة وغير المنتظمة. كما يتم اتخاذ القرارات الخاصة بإعادة الجدولة أو الرفع إلى الشئون القانونية للعملاء المتعثرين كما تحدده اللوائح الداخلية.

صافي الانكشافات "المصنفة وغير المصنفة" المعرضة لمخاطر الائتمان

2010
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	صافي الانكشافات الائتمانية	انكشافات مصنفة	انكشافات غير مصنفة
1	بنود نقدية	109,813	-	109,813
2	المطالبات على الدول	1,106,655	1,106,655	-
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	55,329	-	55,329
4	المطالبات على بنوك التنمية	741	741	-
5	المطالبات على البنوك	989,899	639,023	350,876
6	المطالبات على الشركات	2,500,759	460,188	2,040,571
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,645,283	-	1,645,283
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	218,751	-	218,751
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	450,521	-	450,521
10	مراكز السلع والبضائع	487,105	-	487,105
11	الاستثمارات العقارية	805,289	-	805,289
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	1,325,184	164,461	1,160,723
13	الصكوك والتصكيك	68,989	68,989	-
14	الانكشافات الأخرى	1,592,575	-	1,592,575
	الإجمالي	11,356,893	2,440,057	8,916,836

2009
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	صافي الانكشافات الائتمانية	انكشافات مصنفة	انكشافات غير مصنفة
1	بنود نقدية	48,487	-	48,487
2	المطالبات على الدول	962,163	962,163	-
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	75,097	1,817	73,280
4	المطالبات على بنوك التنمية	-	-	-
5	المطالبات على البنوك	822,304	438,750	383,554
6	المطالبات على الشركات	2,752,304	537,264	2,215,040
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,214,367	-	1,214,367
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	177,264	-	177,264
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	390,406	-	390,406
10	مراكز السلع والبضائع	330,904	-	330,904
11	الاستثمارات العقارية	609,664	-	609,664
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	1,273,196	133,506	1,139,690
13	الصكوك والتصكيك	58,436	58,436	-
14	الانكشافات الأخرى	1,704,913	-	1,704,913
	الإجمالي	10,419,505	2,131,936	8,287,569

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

إجمالي الانكشافات "الممولة ذاتيا والممولة من حسابات الاستثمار" المعرضة لمخاطر الائتمان

2010
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الممولة ذاتيا	الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	67,339	42,473
2	المطالبات على الدول	678,622	428,033
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	33,929	21,400
4	المطالبات على بنوك التنمية	455	287
5	المطالبات على البنوك	578,007	364,571
6	المطالبات على الشركات	1,411,846	890,506
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	974,733	614,802
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	134,837	85,047
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	293,715	185,257
10	مراكز السلع والبضائع	298,702	188,403
11	الاستثمارات العقارية	493,354	311,177
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	1,379,580	870,154
13	الصكوك والتصكيك	42,306	26,684
14	الانكشافات الأخرى	968,538	610,894
	الإجمالي	7,355,963	4,639,688

2009
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الممولة ذاتيا	الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	28,586	19,901
2	المطالبات على الدول	567,252	394,911
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	44,274	30,823
4	المطالبات على بنوك التنمية	–	–
5	المطالبات على البنوك	459,566	319,942
6	المطالبات على الشركات	1,373,366	956,113
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	712,562	496,073
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	105,128	73,188
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	247,440	172,264
10	مراكز السلع والبضائع	195,088	135,817
11	الاستثمارات العقارية	358,772	249,770
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	1,279,672	890,885
13	الصكوك والتصكيك	34,452	23,985
14	الانكشافات الأخرى	988,901	688,455
	الإجمالي	6,395,059	4,452,127

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

متوسط الانكشافات لإجمالي مخاطر الإئتمان والإنكشافات "الممولة ذاتيا" والممولة من" حسابات الاستثمار" المعرضة لمخاطر الائتمان على أساس ربع سنوي

2010
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الإنكشافات لمخاطر الإئتمان	متوسط الإنكشافات الممولة ذاتيا	متوسط الإنكشافات الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	85,857	51,899	33,957
2	المطالبات على الدول	1,081,782	651,454	430,328
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	59,418	35,749	23,670
4	المطالبات على بنوك التنمية	366	223	143
5	المطالبات على البنوك	910,676	489,921	323,381
6	المطالبات على الشركات	3,123,761	1,331,427	878,710
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,732,413	974,804	644,457
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	197,274	118,920	78,354
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	417,426	250,853	165,654
10	مراكز السلع والبضائع	237,434	142,728	94,706
11	الاستثمارات العقارية	722,577	435,007	286,539
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	2,236,688	1,339,984	885,461
13	الصكوك والتصكيك	17,609	10,789	6,821
14	الانكشافات الأخرى	1,857,315	1,109,549	733,612
	الإجمالي	12,680,596	6,943,307	4,585,793

2009
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الإنكشافات لمخاطر الإئتمان	متوسط الإنكشافات الممولة ذاتيا	متوسط الإنكشافات الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	69,461	40,198	29,262
2	المطالبات على الدول	595,733	347,394	248,340
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	76,420	44,330	32,090
4	المطالبات على بنوك التنمية	–	–	–
5	المطالبات على البنوك	1,157,397	628,218	457,047
6	المطالبات على الشركات	3,397,422	1,368,988	990,891
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,198,653	680,484	492,115
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	147,301	85,615	61,686
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	496,586	286,218	207,648
10	مراكز السلع والبضائع	297,405	172,718	124,688
11	الاستثمارات العقارية	551,291	319,301	230,526
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	2,062,510	1,190,569	860,587
13	الصكوك والتصكيك	20,453	12,045	8,409
14	الانكشافات الأخرى	1,691,238	965,411	698,457
	الإجمالي	11,761,870	6,141,489	4,441,746

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

تركزات المخاطر الزائدة

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية مماثلة مما قد يجعل عندهم الاستعداد لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لآداء المجموعة نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب تركزات المخاطر الزائدة، تتضمن سياسات وإجراءات البنك إرشادات محددة تركز على الاحتفاظ بمحافظ مالية متنوعة، وبالتالي يتم السيطرة على تركزات مخاطر الائتمان المحددة وإدارتها. ويتم استخدام سياسة التحوط في البنك لإدارة تركزات المخاطر على مستوى العلاقات ومستوى الأعمال.

إن بيت التمويل الكويتي يعتمد على مجموعة من وكالات التصنيف العالمية المقبولة من قبل بنك الكويت المركزي وهي Fitch، Moody's وS&P وذلك لدعم التصنيفات الائتمانية الداخلية.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

2010
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	34,076	–	73,029	2,708	–	109,813
2	المطالبات على الدول	761,411	–	89,272	255,972	–	1,106,655
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	55,329	–	–	–	–	55,329
4	المطالبات على بنوك التنمية	–	741	–	–	–	741
5	المطالبات على البنوك	511,474	32,965	291,438	150,778	3,244	989,899
6	المطالبات على الشركات	1,303,319	307,281	1,021,301	598,376	285	3,230,562
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,166,565	9,664	498,142	108	24	1,674,503
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	39,299	2	180,583	–	–	219,884
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	371,283	–	28,556	79,319	–	479,158
10	مراكز السلع والبضائع	220,485	–	149,457	117,163	–	487,105
11	الاستثمارات العقارية	726,581	3,476	44,632	25,794	4,806	805,289
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	2,111,182	54,723	25,828	66,049	–	2,257,782
13	الصكوك والتصكيك	40,566	19,942	2,874	5,607	–	68,989
14	الانكشافات الأخرى	1,285,717	76,412	131,046	98,721	679	1,592,575
	الإجمالي	8,627,287	505,206	2,536,158	1,400,595	9,038	13,078,284

2009
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	36,449	–	11,333	705	–	48,487
2	المطالبات على الدول	682,797	–	77,841	201,525	–	962,163
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	73,280	–	–	1,817	–	75,097
4	المطالبات على بنوك التنمية	–	–	–	–	–	–
5	المطالبات على البنوك	546,498	6,761	172,421	86,904	9,720	822,304
6	المطالبات على الشركات	1,444,779	292,613	1,065,127	462,857	47,527	3,312,903
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,079,629	15,818	140,212	–	–	1,235,659
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	29,389	4	148,923	–	–	178,316
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	287,638	–	45,900	84,822	2,278	420,638
10	مراكز السلع والبضائع	96,700	–	113,646	120,558	–	330,904
11	الاستثمارات العقارية	583,385	2,590	20,738	2,440	511	609,664
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	2,045,173	33,733	53,821	46,744	86	2,179,557
13	الصكوك والتصكيك	34,418	21,152	2,866	–	–	58,436
14	الانكشافات الأخرى	1,445,428	48,987	157,916	48,740	4,930	1,706,001
	الإجمالي	8,385,563	421,658	2,010,744	1,057,112	65,052	11,940,129

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

الاستحقاقات لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

2010
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 12 شهر	أكثر من سنة	إجمالي
1	بنود نقدية	105,639	–	4,174	109,813
2	المطالبات على الدول	1,011,760	29,311	65,584	1,106,655
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	–	–	55,329	55,329
4	المطالبات على بنوك التنمية	–	–	741	741
5	المطالبات على البنوك	826,692	60,855	102,352	989,899
6	المطالبات على الشركات	993,419	694,317	1,542,826	3,230,562
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	200,547	270,942	1,203,014	1,674,503
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	923	9,743	209,218	219,884
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	318,580	128,653	31,925	479,158
10	مراكز السلع والبضائع	572	8,166	478,367	487,105
11	الاستثمارات العقارية	22,799	46,043	736,447	805,289
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	589,762	934,649	733,371	2,257,782
13	الصكوك والتصكيك	68,989	–	–	68,989
14	الانكشافات الأخرى	105,729	128,812	1,358,034	1,592,575
	الإجمالي	4,245,411	2,311,491	6,521,382	13,078,284

2009
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 12 شهر	أكثر من سنة	إجمالي
1	بنود نقدية	47,782	–	705	48,487
2	المطالبات على الدول	902,304	12,595	47,264	962,163
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	–	–	75,097	75,097
4	المطالبات على بنوك التنمية	–	–	–	–
5	المطالبات على البنوك	607,543	121,700	93,061	822,304
6	المطالبات على الشركات	852,880	1,029,409	1,430,614	3,312,903
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	131,352	158,626	945,681	1,235,659
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	1,523	12,056	164,737	178,316
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	338,779	35,959	45,900	420,638
10	مراكز السلع والبضائع	1,110	5,276	324,518	330,904
11	الاستثمارات العقارية	8,196	64,689	536,779	609,664
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	516,270	888,666	774,621	2,179,557
13	الصكوك والتصكيك	58,436	–	–	58,436
14	الانكشافات الأخرى	172,242	120,353	1,413,406	1,706,001
	الإجمالي	3,638,417	2,449,329	5,852,383	11,940,129

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

القطاعات الأساسية لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

2010
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	إنشاءات وعقارات	حكومية	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	–	76,481	–	–	33,332	109,813
2	المطالبات على الدول	–	89,287	–	977,228	40,140	1,106,655
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	–	–	–	–	55,329	55,329
4	المطالبات على بنوك التنمية	–	741	–	–	–	741
5	المطالبات على البنوك	135	947,956	–	–	41,808	989,899
6	المطالبات على الشركات	1,218,657	377,022	624,055	7,780	1,003,048	3,230,562
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	141,813	7,030	110,613	–	1,415,047	1,674,503
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	8	–	10	–	219,866	219,884
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	23,208	186,272	120,046	–	149,632	479,158
10	مراكز السلع والبضائع	5,408	–	571	–	481,126	487,105
11	الاستثمارات العقارية	–	–	638,204	–	167,085	805,289
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	178,514	31,496	979,839	–	1,067,933	2,257,782
13	الصكوك والتصكيك	–	34,019	–	–	34,970	68,989
14	الانكشافات الأخرى	23,928	410,645	559,422	–	598,580	1,592,575
	الإجمالي	1,591,671	2,160,949	3,032,760	985,008	5,307,896	13,078,284

2009
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	إنشاءات وعقارات	حكومية	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	–	16,376	–	–	32,111	48,487
2	المطالبات على الدول	–	77,856	–	771,420	112,887	962,163
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	–	–	–	–	75,097	75,097
4	المطالبات على بنوك التنمية	–	–	–	–	–	–
5	المطالبات على البنوك	–	774,186	–	–	48,118	822,304
6	المطالبات على الشركات	1,143,622	704,350	580,921	7,934	876,076	3,312,903
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	57,961	2,206	37,801	–	1,137,691	1,235,659
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	29	–	17	–	178,270	178,316
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	79,949	29,636	85,897	–	225,156	420,638
10	مراكز السلع والبضائع	3,047	–	1,110	–	326,747	330,904
11	الاستثمارات العقارية	–	57,383	401,154	–	151,127	609,664
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	147,116	37,307	959,905	–	1,035,229	2,179,557
13	الصكوك والتصكيك	–	29,518	–	–	28,918	58,436
14	الانكشافات الأخرى	31,869	509,067	619,172	–	545,893	1,706,001
	الإجمالي	1,463,593	2,237,885	2,685,977	779,354	4,773,320	11,940,129

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

1.1.4 التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة

1. التسهيلات غير المنتظمة (منخفضة القيمة) طبقاً للفئات الآتية:

- **بشأنها ملاحظات ويتطلب الأمر أخذ مخصص محدد لها:** التي تضم عملاء منتظمين ولكن ارتأت الإدارة تجنيب مخصص لمواجهة احتمال عدم إنتظام العميل في المستقبل إلى جانب التسهيلات التي لم تتجاوز أو تساوي 90 يوما (شامل)، ويتم تحديد نسبة المخصص المحدد بناءً على كل حالة وبعد أن يتم دراستها من قبل الإدارة وذلك بعد خصم الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المقبولة.
- **دون المستوى:** إذا كانت غير منتظمة لفترة من 91 يوماً إلى 180 يوما (شامل)، وتكون نسبة المخصص المحدد 20 % كحد أدنى من صافي مبلغ التسهيلات بعد خصم الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المقبولة.
- **مشكوك في تحصيلها:** إذا كانت غير منتظمة من فترة 181 يوماً إلى 365 يوماً (شامل)، وتكون نسبة المخصص المحدد كحد أدنى 50 % من صافي مبلغ التسهيلات بعد خصم الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المقبولة.
- **رديئة (معدومة):** إذا كانت غير منتظمة لفترة تزيد عن 365 يوماً أو متخذ بشأنها إجراءات قانونية ، وتكون نسبة المخصص المحدد 100 % من صافي مبلغ التسهيلات بعد خصم الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المقبولة.

2. التسهيلات المتأخرة وهي التسهيلات التي لم تتأخر لمدة تزيد أو تساوي 90 يوماً (شامل)، التي تعرف بالتسهيلات التي بشأنها ملاحظات ولا يتم تكوين مخصص محدد لها.

في 31 ديسمبر 2010، بلغت قيمة التسهيلات التمويلية غير المنتظمة (متضمنة أرصدة المدينون وموجودات مؤجرة وبنود خارج الميزانية) للبنك 910,855 ألف دينار كويتي (2009: 696,763 ألف دينار كويتي)، كما بلغت 871,868 ألف دينار كويتي بعد استبعاد الإيرادات المؤجلة والأرباح المعلقة (2009: 642,071 ألف دينار كويتي) ومبلغ 687,153 ألف دينار كويتي (2009: 523,749 ألف دينار كويتي) بعد استبعاد الضمانات المقبولة وذلك طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي لغرض إحتساب المخصصات المحددة.

كما في 31 ديسمبر 2010 بلغت مخصصات المجموعة مبلغ 552,770 ألف دينار كويتي (2009: 408,667 ألف دينار كويتي) متضمنة مخصص عام بمبلغ 160,171ألف دينار كويتي (2009: 190,129 ألف دينار كويتي)

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقا للمحافظ القياسية

2010
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	المخصص المحدد المشطوب خلال الفترة	متأخرة
1	المطالبات على البنوك	11,094	9,654	1,440	–	–
2	المطالبات على الشركات	692,199	283,963	408,236	6,785	304,085
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	99,181	45,481	53,700	–	5,741
4	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	5,173	900	4,273	–	10,162
5	الاستثمارات العقارية	–	–	–	–	–
6	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	72,376	23,236	49,140	–	195,162
7	الانكشافات الأخرى	30,832	29,365	1,467	–	–
	الإجمالي	910,855	392,599	518,256	6,785	515,150

2009
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	المخصص المحدد المشطوب خلال الفترة	متأخرة
1	المطالبات على البنوك	2,135	627	1,508	–	1,941
2	المطالبات على الشركات	478,576	156,963	321,613	15,993	31,557
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	162,800	38,074	124,726	4,429	373,575
4	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	–	–	–	–	–
5	الاستثمارات العقارية	–	–	–	–	–
6	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	10,050	2,766	7,284	–	147,452
7	الانكشافات الأخرى	43,202	20,108	23,094	–	2,516
	الإجمالي	696,763	218,538	478,225	20,422	557,041

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقا للتقسيم الجغرافي

2010
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	المخصص المحدد المشطوب خلال الفترة	متأخرة
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	649,672	278,130	371,542	6,785	371,603
2	أمريكا الشمالية	10,436	4,099	6,337	-	9,311
3	أوروبا	95,633	42,793	52,840	-	67,155
4	آسيا	155,114	67,577	87,537	-	67,006
5	أخرى	-	-	-	-	75
	الإجمالي	910,855	392,599	518,256	6,785	515,150

2009
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	المخصص المحدد المشطوب خلال الفترة	متأخرة
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	512,038	173,122	338,916	1,447	327,214
2	أمريكا الشمالية	13,664	4,572	9,092	-	7,820
3	أوروبا	102,843	27,049	75,794	18,975	160,609
4	آسيا	66,513	12,287	54,226	-	59,894
5	أخرى	1,705	1,508	197	-	1,504
	الإجمالي	696,763	218,538	478,225	20,422	557,041

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقا للقطاعات الصناعية

2010
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	المخصص المحدد المشطوب خلال الفترة	متأخرة
1	تجاري وصناعي	86,287	47,180	39,107	-	124,769
2	بنوك ومؤسسات مالية	328,872	142,525	186,347	-	51,150
3	إنشاءات وعقارات	201,253	76,386	124,867	-	79,648
4	أخرى	294,443	126,508	167,935	6,785	259,583
	الإجمالي	910,855	392,599	518,256	6,785	515,150

2009
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	المخصص المحدد المشطوب خلال الفترة	متأخرة
1	تجاري وصناعي	95,372	32,387	62,985	9,989	105,932
2	بنوك ومؤسسات مالية	186,824	57,992	128,832	-	14,226
3	إنشاءات وعقارات	136,153	68,551	67,602	872	89,769
4	أخرى	278,414	59,608	218,806	9,561	347,114
	الإجمالي	696,763	218,538	478,225	20,422	557,041

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

رصيد المخصص العام

ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	2010	2009
1	المطالبات على البنوك	575	541
2	المطالبات على الشركات	116,043	99,635
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	18,226	23,581
4	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	1,541	2,518
5	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	23,786	63,854
	الإجمالي	160,171	190,129

2.1.4 أساليب تخفيف المخاطر المستخدمة

يقوم بيت التمويل الكويتي ش.م.ك (البنك) بالحرص على تنويع الانكشافات وفقا للمحافظ القياسية وقطاعات الأعمال والحدود الجغرافية، بالإضافة إلى التقييم المستمر لوسائل تخفيف المخاطر مقابل الالتزامات التمويلية والحدود الائتمانية للعميل وفقا للدراسة التحليلية للمركز المالي للعميل.

يتم احتساب القيم المؤهلة للضمانات والكفالات وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، كما يتم اجراء مقاصة للودائع التبادلية مع البنوك والمؤسسات المالية، وتستخدم الضمانات البنكية في إعادة توجيه المخاطر إلى محفظة المطالبات على البنوك. إن نسب الخصم المعمول بها لتخفيض وسائل مخاطر الائتمان هي المنصوص عليها بتعليمات بنك الكويت المركزي بمعيار بازل (2).

إن التزام البنك لحدود التركزات الائتمانية للعميل الواحد 15 % وإجمالي محفظة التمويل 85 %، والاحتفاظ بنسب كافية من الأصول السائلة 18 % مما يتيح طرق عدة لقياس جودة وفاعلية وسائل تخفيف المخاطر المستخدمة لأغراض تخفيض متطلبات رأس المال.

وسائل تخفيف المخاطر المقبولة

2010
ألف دينار كويتي

م	بيان وسائل تخفيف المخاطر	إجمالي وسائل تخفيف المخاطر	صافي وسائل تخفيف المخاطر بعد التخفيض
1	ضمانات نقدية	172,261	172,261
2	ضمانات بنكية	822	822
3	أسهم	795,964	627,153
4	الموجودات المؤجرة (التجارية)	1,497,091	748,546
5	عقارات وأراضي	455,218	172,609
	الإجمالي	2,921,356	1,721,391

2009
ألف دينار كويتي

م	بيان وسائل تخفيف المخاطر	إجمالي وسائل تخفيف المخاطر	صافي وسائل تخفيف المخاطر بعد التخفيض
1	ضمانات نقدية	153,860	153,860
2	ضمانات بنكية	4,491	4,491
3	أسهم	725,981	544,486
4	الموجودات المؤجرة (التجارية)	1,391,510	719,073
5	عقارات وأراضي	103,205	103,205
	الإجمالي	2,379,047	1,525,115

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان والضمانات المقبولة والبنكية

2010
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات الائتمانية	ضمانات مقبولة	ضمانات بنكية
1	بنود نقدية	109,813	–	–
2	المطالبات على الدول	1,106,655	–	–
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	55,329	–	–
4	المطالبات على بنوك التنمية	741	–	–
5	المطالبات على البنوك	989,899	–	–
6	المطالبات على الشركات	3,230,562	729,670	134
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,674,503	29,220	–
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	219,884	1,133	–
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	479,158	28,638	–
10	مراكز السلع والبضائع	487,105	–	–
11	الاستثمارات العقارية	805,289	–	–
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	2,257,782	931,908	688
13	الصكوك والتصكيك	68,989	–	–
14	الانكشافات الأخرى	1,592,575	–	–
	الإجمالي	13,078,284	1,720,569	822

2009
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات الائتمانية	ضمانات مقبولة	ضمانات بنكية
1	بنود نقدية	48,487	–	–
2	المطالبات على الدول	962,163	–	–
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	75,097	–	–
4	المطالبات على بنوك التنمية	–	–	–
5	المطالبات على البنوك	822,304	–	–
6	المطالبات على الشركات	3,312,903	560,598	–
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,235,659	21,292	–
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	178,316	1,052	–
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	420,638	30,232	–
10	مراكز السلع والبضائع	330,904	–	–
11	الاستثمارات العقارية	609,664	–	–
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	2,179,557	906,362	4,491
13	الصكوك والتصكيك	58,436	–	–
14	الانكشافات الأخرى	1,706,001	1,088	–
	الإجمالي	11,940,129	1,520,624	4,491

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

2.4 مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها مخاطر الخسائر للمراكز داخل وخارج قائمة المركز المالي وتنشأ من التحركات السلبية في أسعار السوق. إن مخاطر السوق وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي بازل (2) هي مخاطر أسعار الصرف ومخاطر أدوات الملكية ومخاطر مراكز السلع.

إن مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك كبنك إسلامي محدودة، حيث أن كافة المعاملات التمويلية والاستثمارية الإسلامية لا ترتبط بأسعار الفائدة. كما أن العقود المالية الإسلامية كالمضاربة والمشاركة تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وترتبط باقي المعاملات التمويلية الإسلامية بعمليات اقتصادية حقيقية سواء من شراء بضاعة أو مخزون من خلال عمليات التمويل بالمرابحة، أو استصناع أو إجارة أو سلم.

1.2.4 إطار عمل مخاطر السوق

إن المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل رئيسي هي مخاطر أسعار الصرف للبنود داخل وخارج الميزانية. وتقوم إدارة الخزانة بالتنسيق مع لجنة الأصول والخصوم بإدارة المراكز المكشوفة بالعملة الأجنبية للبنود داخل وخارج الميزانية، وتوفير دعم لحركة الأموال الداخلية بين إدارات بيتك أو مع الأطراف الخارجية على مستوي العمل اليومي.

تقوم إدارة المخاطر من خلال متابعة مخاطر السوق باحتساب القيمة المعرضة للمخاطر VaR Methodology لتحديد المقاييس الكمية، وبصورة خاصة لمخاطر السوق في ظل الظروف العادية بالسوق. إن ذلك من شأنه أن يدعم لجنة الأصول والخصوم بمقاييس ثابتة وموحدة مقارنة بالظروف السائدة في السوق. ويتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر VaR باستخدام معامل ثقة 99 % وفترة ملكية زمنية لعشرة أيام عمل وفقا لإرشادات لجنة بازل.

3.4 مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن قصور أو فشل الإجراءات الداخلية أو الأفراد أو النظم أو نتيجة أحداث خارجية، بما في ذلك الخسائر الناتجة عن عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

إن المخاطر التشغيلية الإضافية التي يتعرض لها البنك الإسلامي تتمثل في المخالفات الشرعية التي قد تحدث، وقد تم الإفصاح عن الضوابط الشرعية بالتفصيل في الفقرة (سابعا).

1.3.4 إطار عمل مخاطر التشغيل

تعمل إدارة المخاطر على تحديد أنواع المخاطر التشغيلية للأغراض التالية:

أ- مساعدة إدارات بيتك المختلفة سواء كانت المساندة أو المدرة للربح على تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المصاحبة لأعمالها، وكيفية تجنبها أو التخفيف منها عن طريق تطوير سبل التحكم المناسبة.

ب- تقديم تقرير "نوعي وكمي" إلى الإدارة العليا لبيتك عن المخاطر والبيئة الرقابية لدي إدارات بيتك المختلفة.

ج- تقديم أسس لتقييم سبل التحكم سواء الموجودة أو المطلوبة لتجنب مخاطر تشغيلية متوقعة.

تعمل الإدارات الرقابية جنباً إلى جنب مع إدارة المخاطر لغرض تحديد المخاطر التشغيلية، وذلك للتأكد من سلامة وفاعلية أدوات الفحص والتدقيق الداخلية وأخيراً للتأكد من الالتزام الموضوعي مع الجهات الإشرافية الداخلية والخارجية.

سادسا: حسابات الاستثمار

يقوم البنك بتلقي الودائع من العملاء ضمن العديد من الحسابات الاستثمارية المطلقة "داخل الميزانية" والمقيدة "خارج الميزانية".

بالنسبة للودائع المطلقة فيتم استثمارها باعتبار البنك مضاربا، يقوم باستثمار هذه الأموال لمدة محددة أو لمدة تجدد تلقائيا وبنسب مختلفة للاستثمار. ويتم استخدام تلك الأموال في كافة الأنشطة التمويلية التي تحقق العائد المستهدف ويتم توزيع عائد الاستثمار بين البنك كمضارب وبين أصحاب الحسابات الاستثمارية وفقا لنسب الاستثمار لكل نوع من تلك الحسابات والمدة التي مرت على الاستثمار.

أما بالنسبة للودائع المقيدة فيتم استثمارها باعتبار البنك وكيلا بالاستثمار ويتم استثمار تلك الأموال في فترات استحقاق محددة في أنشطة تمويلية واستثمارية محددة سلفا مع العملاء (المودعين) ويتم أخذ رسوم محددة نظير استثمار هذه الأموال.

ويتم تلقي واستثمار ودائع العملاء وفقا للضوابط المحددة والواردة بكل من دليل الإجراءات ودليل التعاميم المنظمة للأعمال وذلك لتنظيم وتوجيه التدفقات المالية من أموال المودعين واستخدامها وفقا للشريعة الإسلامية بالدينار الكويتي والعملات الأجنبية.

سابعا: الضوابط الشرعية

تعتبر إدارة الرقابة الشرعية من الإدارات الرئيسية في البنك، حيث أنها تقوم بمراقبة وتنفيذ الفتاوى والقرارات الشرعية الصادرة من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وفق ضوابط وإجراءات معتمدة من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك، والإشراف على تطبيقها في العمليات اليومية، والرد على أيه استفسارات بخصوص الفتاوى والقرارات الشرعية الصادرة.

تنشأ بعض المبالغ والتي تخالف الشريعة الإسلامية عامة من أرصدة مع بنوك تقليدية وبيع مالا تملك في المرابحات. ويتم ذلك من خلال الإجراء الخاص بمراجعة القيود والاتفاقيات والمنتجات والمواد الإعلانية...الخ من قبل المدققين الشرعيين من خلال دورات المراجعة الدورية خلال العام. يتم تجنيب هذه الأموال في حسابات محددة ينفق منها على المصالح العامة في غير بناء المساجد وطباعة المصاحف حسب فتوى الهيئة الشرعية.

تقوم إدارة الرقابة الشرعية ممثلة بوحدة التدقيق الشرعي بالتدقيق على أعمال البنك. وترفع الهيئة تقريرها بالتالي إلى الجمعية العمومية في اجتماع الجمعية السنوي.

يتم احتساب الزكاة بشكل سنوي بالتعاون مع بيت الزكاة والإدارات الرقابية الداخلية. وبلغت قيمة زكاة بيت التمويل الكويتي للسنة المالية 2010 مبلغ 11,874 ألف دينار كويتي (2009: 11,349 ألف دينار كويتي) والتي سيتم صرفها في عام 2011.

تقرير مراقبي الحسابات والبيانات المالية المجمعة

تقرير مراقبى الحسابات	45
بيان الدخل المجمع	46
بيان الدخل الشامل المجمع	47
بيان المركز المالي المجمع	48
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	49
بيان التدفقات النقدية المجمع	50
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	51

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة مساهمي
بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.

تقرير حول البيانات المالية المجمعة
لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك. ("البنك") والشركات التابعة (يشار إليهم معاً بـ"المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2010 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة المتعلقة به للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة
إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسئولية مراقبي الحسابات
إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية المجمعة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة خالية من أخطاء مادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية المجمعة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد المجموعة للبيانات المالية المجمعة والعرض العادل لها، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للمجموعة. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة وصحة التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها إدارة المجموعة، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي
في رأينا أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2010 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى
في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب أ/2009/44المؤرخ 15 يونيو 2009 وقانون الشركات التجارية لعام 1960 والتعديلات اللاحقة له والنظام الأساسي للبنك وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 13 ديسمبر 2010 مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب أ/2009/44 المؤرخ 15 يونيو 2009 وقانون الشركات التجارية لعام 1960 والتعديلات اللاحقة له أو النظام الأساسي على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المجموعة أو مركزها المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 واستناداً إلى تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالبنك الصادر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010، لم يرد إلى عملنا وجود أية مخالفات لفتاوي وأحكام هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالبنك.

وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ- الكويت
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

جاسم أحمد الفهد
سجل مراقبي الحسابات رقم 53 فئة أ- الكويت
من الفهد والوزان وشركاه
ديلويت وتوش

10 يناير 2011
الكويت

بيان الدخل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

	إيضاحات	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي	2010 ألف دولار أمريكي	2009 ألف دولار أمريكي
إيرادات					
إيرادات تمويل		517,573	528,411	1,844,522	1,883,147
إيرادات استثمارات	3	92,287	111,613	328,892	397,766
إيرادات أتعاب وعمولات		65,211	63,406	232,398	225,966
صافي ربح (خسارة) العملات الأجنبية		3,111	(2,250)	11,087	(8,019)
إيرادات أخرى		58,117	65,523	207,117	233,510
		736,299	766,703	2,624,016	2,732,370
مصروفات					
تكاليف موظفين		114,131	111,893	406,739	398,763
مصروفات عمومية وإدارية		91,306	86,757	325,396	309,184
تكاليف تمويل		44,871	54,543	159,911	194,380
استهلاك		48,186	40,031	171,725	142,662
انخفاض القيمة	4	198,633	203,885	707,887	726,604
		497,127	497,109	1,771,658	1,771,593
الربح قبل التوزيعات للمودعين		239,172	269,594	852,358	960,777
توزيعات للمودعين		162,866	192,584	580,421	686,329
ربح السنة بعد التوزيعات للمودعين		76,306	77,010	271,937	274,448
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		1,105	1,239	3,938	4,416
ضريبة دعم العمالة الوطنية		2,582	3,394	9,202	12,096
زكاة (استناداً إلى قانون الزكاة رقم 2006/46)		679	397	2,420	1,415
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	21	160	160	570	570
ربح السنة		71,780	71,820	255,807	255,951
الخاص بـ :					
مساهمي البنك		105,983	118,741	377,700	423,168
الحصص غير المسيطرة		(34,203)	(46,921)	(121,893)	(167,217)
		71,780	71,820	255,807	255,951
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك	5	43.1 فلس	48.2 فلس	15.4 سنت	17.2 سنت

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 37 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

	إيضاحات	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي	2010 ألف دولار أمريكي	2009 ألف دولار أمريكي
الربح قبل التوزيعات للمودعين		239,172	269,594	852,358	960,777
الإيرادات (الخسائر) الشاملة الأخرى					
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع	17	(32,447)	(88,644)	(115,634)	(315,909)
التغير في القيمة العادلة لمبادلات العملات ومبادلات معدل الأرباح وعقود مبادلات العملات الأجنبية الآجلة	17	2,973	(2,444)	10,595	(8,710)
خسائر محققة من استثمارات متاحة للبيع خلال السنة	17	6,069	672	21,629	2,395
خسائر انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع محولة إلى بيان الدخل المجمع	17	16,930	49,210	60,335	175,374
حصة في الإيرادات الشاملة الأخرى للشركات الزميلة	17	(2,927)	(3,785)	(10,431)	(13,489)
فروق ترجمة عملات أجنبية	18	2,967	15,079	10,574	53,738
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة المدرجة مباشرةً في احتياطي القيمة العادلة واحتياطي تحويل عملات أجنبية		(6,435)	(29,912)	(22,932)	(106,601)
إجمالي الإيرادات الشاملة قبل التوزيعات للمودعين		232,737	239,682	829,426	854,176

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 37 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان المركز المالي المجمع
في 31 ديسمبر 2010

	إيضاحات	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي	2010 ألف دولار أمريكي	2009 ألف دولار أمريكي
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	6	447,585	444,943	1,595,100	1,585,684
مرابحات قصيرة الأجل		1,597,372	1,257,573	5,692,701	4,481,728
مدينون	7	5,545,915	5,090,398	19,764,487	18,141,119
عقارات للمتاجرة		221,226	126,386	788,403	450,413
موجودات مؤجرة	8	1,272,703	1,288,066	4,535,649	4,590,399
استثمارات	9	1,183,050	1,042,026	4,216,144	3,713,564
استثمارات في شركات زميلة	10	339,307	410,838	1,209,220	1,464,141
عقارات استثمارية	11	561,377	506,464	2,000,631	1,804,932
موجودات أخرى	12	629,293	522,394	2,242,670	1,861,703
عقارات ومعدات	13	750,671	601,606	2,675,235	2,143,999
مجموع الموجودات		12,548,499	11,290,694	44,720,240	40,237,682
المطلوبات والإيرادات المؤجلة واحتياطي القيمة العادلة واحتياطي تحويل عملات أجنبية وإجمالي حقوق الملكية					
المطلوبات					
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	14	2,211,580	1,460,925	7,881,611	5,206,433
حسابات المودعين	15	7,649,082	7,261,827	27,259,736	25,879,640
مطلوبات أخرى	16	602,135	563,451	2,145,884	2,008,020
إجمالي المطلوبات		10,462,797	9,286,203	37,287,231	33,094,093
إيرادات مؤجلة		515,874	464,602	1,838,468	1,655,745
احتياطي القيمة العادلة	17	(42,999)	(33,597)	(153,239)	(119,733)
احتياطي تحويل عملات أجنبية	18	10,498	7,531	37,413	26,839
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك					
رأس المال	19	248,985	230,542	887,331	821,604
علاوة إصدار أسهم		464,766	464,766	1,656,329	1,656,329
أسهم منحة مقترح إصدارها	21	19,919	18,443	70,987	65,727
أسهم خزينة	19	(26,722)	(36,662)	(95,232)	(130,656)
احتياطيات	20	534,078	507,871	1,903,343	1,809,947
		1,241,026	1,184,960	4,422,758	4,222,951
أرباح نقدية مقترح توزيعها	21	49,304	56,857	175,709	202,627
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك		1,290,330	1,241,817	4,598,467	4,425,578
الحصص غير المسيطرة		311,999	324,138	1,111,900	1,155,160
إجمالي حقوق الملكية		1,602,329	1,565,955	5,710,367	5,580,738
مجموع المطلوبات والإيرادات المؤجلة واحتياطي القيمة العادلة واحتياطي تحويل عملات أجنبية وإجمالي حقوق الملكية		12,548,499	11,290,694	44,720,240	40,237,682

بدر عبد المحسن المخيزيم
(رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب)

محمد سليمان العمر
(الرئيس التنفيذي)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 37 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

ألف دينار كويتي

	الخاصة بمساهمي البنك												الحصص غير المسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
					الاحتياطيات									
	رأس المال	علاوة إصدار أسهم	أسهم منحة مقترح إصدارها	أسهم خزينة	احتياطي قانوني	احتياطي اختياري	احتياطي خيارات شراء أسهم للموظفين	احتياطي أسهم خزينة	إجمالي فرعي	ربح السنة	الإجمالي الفرعي	أرباح نقدية مقترح توزيعها	الإجمالي الفرعي	
في 31 ديسمبر 2008	205,841	464,766	24,701	(7,651)	230,844	234,415	4,237	1,006	470,502	-	1,158,159	82,124	1,240,283	354,546	1,594,829
إصدار أسهم منحة	24,701	-	(24,701)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الزكاة المدفوعة	-	-	-	-	-	(9,464)	-	-	(9,464)	-	(9,464)	-	(9,464)	-	(9,464)
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(82,124)	(82,124)	-	(82,124)
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	118,741	118,741	-	118,741	(46,921)	71,820
توزيع الربح :	-	-	-	-	-										
أسهم منحة مقترح إصدارها	-	-	18,443	-	-	-	-	-	-	(18,443)	-	-	-	-	-
أرباح نقدية مقترح توزيعها	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(56,857)	(56,857)	56,857	-	-	-
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	-	-	-	12,393	-	-	-	12,393	(12,393)	-	-	-	-	-
المحول إلى الاحتياطي الاختياري	-	-	-	-	-	31,048	-	-	31,048	(31,048)	-	-	-	-	-
صافي الحركة على أسهم الخزينة	-	-	-	(29,011)	-	-	-	-	-	-	(29,011)	-	(29,011)	-	(29,011)
ربح بيع أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	-	3,392	3,392	-	3,392	-	3,392	-	3,392
صافي التغير في الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	16,513	16,513
في 31 ديسمبر 2009	230,542	464,766	18,443	(36,662)	243,237	255,999	4,237	4,398	507,871	-	1,184,960	56,857	1,241,817	324,138	1,565,955
إصدار أسهم منحة	18,443	-	(18,443)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الزكاة المدفوعة	-	-	-	-	-	(11,349)	-	-	(11,349)	-	(11,349)	-	(11,349)	-	(11,349)
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(56,857)	(56,857)	-	(56,857)
إلغاء خيارات أسهم	-	-	-	-	-	-	2	-	2	-	2	-	2	-	2
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	105,983	105,983	-	105,983	(34,203)	71,780
توزيع الربح :															
أسهم منحة مقترح إصدارها	-	-	19,919	-	-	-	-	-	-	(19,919)	-	-	-	-	-
أرباح نقدية مقترح توزيعها	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(49,304)	(49,304)	49,304	-	-	-
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	-	-	-	11,051	-	-	-	11,051	(11,051)	-	-	-	-	-
المحول إلى الاحتياطي الاختياري	-	-	-	-	-	25,709	-	-	25,709	(25,709)	-	-	-	-	-
صافي الحركة على أسهم الخزينة	-	-	-	9,940	-	-	-	-	-	-	9,940	-	9,940	-	9,940
ربح بيع أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	-	794	794	-	794	-	794	-	794
صافي التغير في الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	22,064	22,064
في 31 ديسمبر 2010	248,985	464,766	19,919	(26,722)	254,288	270,359	4,239	5,192	534,078	-	1,241,026	49,304	1,290,330	311,999	1,602,329

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 37 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقديـة المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

	إيضاح	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي	2010 ألف دولار أمريكي	2009 ألف دولار أمريكي
أنشطة التشغيل					
ربح السنة		71,780	71,820	255,807	255,951
تعديلات لـ:					
استهلاك		48,186	40,031	171,725	142,662
انخفاض القيمة		198,633	203,885	707,887	726,604
إيرادات توزيعات أرباح		(9,319)	(18,260)	(33,211)	(65,075)
ربح بيع جزء من شركات زميلة وشركات تابعة		(87)	(34,821)	(310)	(124,095)
ربح بيع استثمارات		(1,632)	(14,623)	(5,816)	(52,113)
إيرادات صكوك		(9,004)	(2,979)	(32,088)	(10,617)
ربح إلغاء عقود طائرات		(19,694)	-	(70,185)	-
ربح بيع موجودات استكشاف		(24,516)	-	(87,370)	-
حصة في نتائج شركات زميلة		57,492	28,724	204,890	102,366
إيرادات استثمارات أخرى		(19,385)	(21,284)	(69,084)	(75,852)
		292,454	252,493	1,042,245	899,831
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل					
(الزيادة) النقص في موجودات التشغيل:					
مدينون		(586,985)	(442,723)	(2,091,892)	(1,577,773)
عقارات للمتاجرة		(146,567)	(7,451)	(522,334)	(26,554)
موجودات مؤجرة		(5,240)	(113,123)	(18,674)	(403,147)
موجودات أخرى		(94,341)	(61,442)	(336,212)	(218,967)
الزيادة (النقص) في مطلوبات التشغيل:					
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية		750,655	(121,670)	2,675,178	(433,607)
حسابات المودعين		387,254	650,271	1,380,093	2,317,431
مطلوبات أخرى		55,879	183,487	199,141	653,909
صافي النقد الناتج من أنشطة التشغيل		653,109	339,842	2,327,545	1,211,123
أنشطة الاستثمار					
شراء استثمارات، بالصافي		(147,327)	(73,613)	(525,043)	(262,341)
شراء عقارات استثمارية، بالصافي		(44,954)	(56,614)	(160,207)	(201,761)
شراء عقارات ومعدات، بالصافي		(203,943)	(221,820)	(726,810)	(790,520)
حركة الاستثمار في شركات زميلة، بالصافي		(2,023)	(16,055)	(7,210)	(57,217)
إيرادات صكوك		9,004	2,979	32,088	10,617
نقد محصل من إلغاء عقود طائرات		20,067	-	71,515	-
المحصل بيع موجودات استكشاف		34,911	-	124,416	-
إيرادات من توزيعات أرباح مستلمة		11,848	20,996	42,224	74,825
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		(322,417)	(344,127)	(1,149,027)	(1,226,397)
أنشطة التمويل					
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة		(56,857)	(82,124)	(202,627)	(292,673)
نقد مستلم من إلغاء خيارات أسهم		2	-	7	-
زكاة مدفوعة		(11,349)	(9,464)	(40,445)	(33,728)
صافي الحركة على أسهم الخزينة		10,734	(25,619)	38,254	(91,300)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		(57,470)	(117,207)	(204,811)	(417,701)
الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل		273,222	(121,492)	973,707	(432,975)
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		1,246,693	1,368,185	4,442,954	4,875,927
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	6	1,519,915	1,246,693	5,416,661	4,442,952

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 37 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

1 - معلومات حول الشركة

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك في 10 يناير 2011 وهي تخضع للاعتماد من قبل بنك الكويت المركزي. إن الجمعية العمومية لمساهمي البنك لها الصلاحية في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

تتكون المجموعة من بيت التمويل الكويتي ش.م.ك. ("البنك") وشركاته التابعة المجمعة (يشار إليها مجتمعة "بالمجموعة") كما هي مبينة في إيضاح 22. إن البنك هو شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت بتاريخ 23 مارس 1977 وهو مسجل كبنك إسلامي لدى بنك الكويت المركزي بتاريخ 24 مايو 2004، ويقوم بصورة رئيسية بتقديم الخدمات المصرفية وشراء وبيع العقارات والإجارة وتنفيذ المشاريع الإنشائية لحسابه ولحساب أطراف أخرى وأنشطة تجارية أخرى دون ممارسة الربا. تدار الأنشطة التجارية على أساس شراء بضائع متنوعة وبيعها بالمرابحة لقاء هوامش ربح متفاوض عليها يمكن سدادها نقداً أو بأقساط ائتمانية. إن عنوان المركز الرئيسي المسجل للبنك هو شارع عبد الله المبارك، المرقاب، الكويت.

تتم جميع الأنشطة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، طبقاً لما تعتمده هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك.

يعمل البنك من خلال 52 فرعاً محلياً (2009: 48 فرع) يستخدم 2,153 موظفاً كما في 31 ديسمبر 2010 (2009: 2,109 موظفاً) منهم 1,327 موظفاً كويتياً (2009: 1,287 موظفاً كويتياً) يمثلون نسبة 62 % (2009: 61 %) من إجمالي عدد موظفي البنك.

2 - السياسات المحاسبية الهامة

أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 حول المخصص المجمع، حيث يتم بدلاً منها التقيد بمتطلبات بنك الكويت المركزي بضرورة تجنيب الحد الأدنى من المخصص العام، كما هو مبين في السياسة المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي.

العرف المحاسبي

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، المعدلة لتتضمن قياس الاستثمارات المتاحة للبيع ومبادلات معدلات الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وفقاً للقيمة العادلة.

إن السياسات المحاسبية مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء ما يلي:

معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة

إن السياسات المحاسبية المستخدمة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2010. ولكن، لم يكن لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة تأثيراً ملموساً على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

- المعيار الدولي للتقارير المالية 2: المدفوعات بالأسهم – معاملات المدفوعات بالأسهم المسددة نقداً يسري اعتباراً من 1 يناير 2010
- المعيار الدولي للتقارير المالية 3 دمج الأعمال (المعدل) ومعيار المحاسبة الدولي 27 البيانات المالية المجمعة والمستقلة (المعدل) يسري اعتباراً من 1 يوليو 2009، بما في ذلك التعديلات اللاحقة للمعايير الدولية للتقارير المالية 2 و5 و7 ومعايير المحاسبة الدولية 7 و21 و28 و31 و39.
- معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس – البنود المؤهلة المغطاة، يسري اعتباراً من 1 يوليو 2009.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 17: توزيعات الموجودات غير النقدية على المالكين يسري اعتباراً من 1 يوليو 2009
- تحسينات المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى

فيما يلي شرح المعايير أو التفسيرات:

المعيار الدولي للتقارير المالية 2 "المدفوعات بالأسهم" معاملات المدفوعات بالأسهم المسددة نقداً

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية 2 يوضح نطاق معاملات المدفوعات بالأسهم المسددة نقداً والمحاسبة عنها. قامت المجموعة بتطبيق التعديل اعتباراً من 1 يناير 2010.

المعيار الدولي للتقارير المالية 3 دمج الأعمال (المعدل) ومعيار المحاسبة الدولي 27 البيانات المالية المجمعة والمنفصلة (المعدل)

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 3 (المعدل) عدداً من التغيرات الجوهرية في المحاسبة عن دمج الأعمال التي تتم بعد تاريخ سريان المعيار. تؤثر التغييرات على تقييم الحصص غير المسيطرة والمحاسبة عن تكاليف المعاملة والتسجيل المبدئي والقياس اللاحق للمقابل المحتمل وعمليات دمج الأعمال التي تتم على مراحل. وسوف يكون لهذه التغييرات تأثير على مبلغ الشهرة المحققة والنتائج المدرجة في الفترة التي تتم فيها الحيازة والنتائج المستقبلية المدرجة.

يتطلب معيار المحاسبة الدولي 27 (المعدل) أن يتم المحاسبة عن التغيرات في حصة الملكية بالشركة التابعة (دون فقد السيطرة) كمعاملة مع المالكين بصفتهم. ولذلك، فإن هذه المعاملات لن تؤدي إلى تحقق شهرة ولا أرباح أو خسائر. كما أن المعيار المعدل يغير في طريقة المحاسبة عن الخسائر المتكبدة من قبل الشركة التابعة وكذلك إلى فقدان السيطرة على الشركة التابعة.

سوف تؤثر التغيرات الناتجة عن المعيار الدولي للتقارير المالية 3 (المعدل) ومعيار المحاسبة الدولي 27 (المعدل) على معاملات الحيازة أو فقدان السيطرة على الشركات التابعة والمعاملات مع الحصص غير المسيطرة بعد 1 يناير 2010.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة (تتمة)

معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس – البنود المغطاة المؤهلة

يبين التعديل أنه يسمح للشركة أن تحدد جزءاً من تغيرات القيمة العادلة أو تغير التدفقات النقدية للأداة المالية كبند تمت تغطيته. تتناول التعديلات تحديد المخاطر من جهة واحدة في بند تمت تغطيته وتحديد التضخم كمخاطر تمت تغطيتها أو جزء من مخاطر في حالة معينة.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 17 : توزيعات الموجودات غير النقدية على المالكين

يقدم هذا التفسير إرشادات حول كيفية المحاسبة عن الترتيبات التي بموجبها تقوم المنشأة بتوزيع موجودات غير نقدية على المساهمين إما كتوزيعات للاحتياطيات أو كتوزيعات أرباح.

تحسينات المعايير الدولية للتقارير المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مجموعة تحسينات على معاييره حيث يهدف بصورة رئيسية إلي إزالة حالات عدم التوافق وتقديم توضيحات حول نصوص هذه المعايير. توجد أحكام انتقالية منفصلة لكل معيار. إن تطبيق هذه التعديلات قد نتج عنه تغيرات في السياسات المحاسبية ولكن لم يكن له أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 8 "قطاعات التشغيل": يوضح أنه يجب إعداد تقارير حول موجودات ومطلوبات القطاعات التي تدرج ضمن قياسات يستخدمها الرئيس التنفيذي.

حيث إن الرئيس التنفيذي بالمجموعة يقوم بمراجعة موجودات ومطلوبات القطاعات، استمرت المجموعة في الإفصاح عن هذه المعلومات في الإيضاح 26.

معيار المحاسبة الدولي 7 بيان التدفقات النقدية: ينص معيار المحاسبة صراحة على أن المصروفات التي تؤدي إلى تحقق أصل ما هي فقط التي يجب تصنيفها كتدفقات نقدية من أنشطة الاستثمار.

معيار المحاسبة الدولي 36 انخفاض قيمة الموجودات: يوضح التعديل أن اكبر وحدة مسموح بها لتوزيع الشهرة، التي تم حيازتها في دمج الأعمال، هي قطاع تشغيلي كما هو معرف في المعيار الدولي للتقارير المالية 8.

معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية إلا أنها لم تسرى بعد

فيما يلي المعايير الصادرة ولكن لم يسري مفعولها بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن هذه المعايير هي المعايير والتفسيرات التي تتوقع المجموعة تطبيقها في المستقبل. تنوي المجموعة تطبيق تلك المعايير عند سريان مفعولها، تتوقع المجموعة عدم وجود تأثير جوهري من تطبيق التعديلات على مركزها أو أدائها المالي.

معيار المحاسبة الدولي 24 إفصاحات الأطرف ذات علاقة

يسري المعيار المعدل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2011. ويوضح المعيار تعريف الطرف ذي علاقة لتبسط تحديد تلك العلاقات وإزالة حالات عدم التوافق عند التطبيق. يقدم المعيار المعدل إعفاء جزئي من متطلبات الإفصاح للمؤسسات الحكومية ذات العلاقة. يسمح بالتطبيق المبكر لأي من الإعفاء الجزئي للمؤسسات الحكومية ذات العلاقة أو للمعيار بالكامل.

معيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض – حقوق الإصدار (معدل)

يسري تعديل معيار المحاسبة الدولي 32 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 فبراير 2010، حيث عدل تعريف الالتزام المالي لتصنيف حقوق الإصدار (وبعض الخيارات والكفالات) كأدوات حقوق ملكية في الحالات التي يتم إعطاء الحقوق حسب الحصة إلى كافة المالكين الحاليين من نفس الفئة لأدوات حقوق الملكية غير المشتقة بالمنشأة، أو حيازة عدد ثابت من أدوات حقوق ملكية المنشأة مقابل مبلغ ثابت بأي عملة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية: التصنيف والقياس

يعكس المعيار الدولي للتقارير المالية 9 عند إصداره المرحلة الأولى من عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ويسري على تصنيف وقياس الموجودات المالية كما هو محدد في معيار المحاسبة الدولي رقم 39. يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013. يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية في المراحل اللاحقة بمعالجة تصنيف وقياس المطلوبات المالية ومحاسبية التغطية وعدم التحقق. من المتوقع إتمام المشروع في بداية 2011. إن تطبيق المرحلة الأولى من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 سوف يكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة. سوف تقوم المجموعة بتحديد التأثير فيما يتعلق بالمراحل الأخرى عند الإصدار، لعرضها بصورة شاملة.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 14: متطلبات الحد الأدنى للتمويل المدفوع مقدما (معدل)

يسري تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 14 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2011 مع التطبيق بشكل مسبق. يقدم التعديل إرشادات حول تقييم المبلغ الممكن استرداده لصافي موجودات صندوق التقاعد. يسمح التعديل للمنشأة بمعاملة المدفوعات مقدماً للحد الأدنى لمتطلبات التمويل كموجودات.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 19: سداد المطلوبات المالية بأدوات حقوق الملكية

يسري تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 19 اعتباراً من 1 يوليو 2010. يوضح التفسير أن أدوات حقوق الملكية المصدرة إلى دائن لإطفاء التزام مالي يؤهل كمقابل مدفوع. تقاس أدوات حقوق الملكية المصدرة بقيمتها العادلة. في حالة تعذر قياس قيمة أدوات حقوق الملكية المصدرة بصورة موثوق منها، يتم قياسها بالقيمة العادلة للالتزام الذي يتم سداده. يتم إدراج أي ربح أو خسارة ضمن الأرباح أو الخسائر على الفور.

تحسينات المعايير الدولية للتقارير المالية (صادرة في مايو 2010)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مجموعة من التحسينات على بعض المعايير الدولية للتقارير المالية. لم يتم تطبيق هذه التعديلات حيث إنها تسري على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد، إما 1 يوليو 2010 أو يناير 2011. من المقدر للتعديلات المبينة أدناه أن يكون لها تأثير محتمل بصورة معقولة على المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

المعيار الدولي للتقارير المالية 3: دمج الأعمال

المعيار الدولي للتقارير المالية 7: الأدوات المالية – الإفصاحات

معايير المحاسبة الدولي 1: عرض البيانات المالية

معايير المحاسبة الدولي 27: البيانات المالية المجمعة والمستقلة

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 13: برامج ولاء العملاء

أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 وشركاته التابعة التي يتم إعدادها بتاريخ لا يتجاوز فترة ثلاثة أشهر قبل تاريخ التقارير المالية للبنك كما هو مبين في إيضاح 22. يتم عند التجميع استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات الهامة والأرباح أو الخسائر غير المحققة فيما بين شركات المجموعة.

بما أن البيانات المالية للشركات التابعة المستخدمة في التجميع معدة لتواريخ تقارير مختلفة، لذلك فقد تم إجراء تعديلات متى كان ذلك مناسباً لتعكس أثر المعاملات الهامة أو الأحداث الأخرى التي وقعت في الفترات بين تواريخ التقارير المالية للشركات التابعة وتاريخ التقارير المالية للبنك.

تستخدم بعض الشركات التابعة المجمعة سياسات محاسبية تختلف عن تلك المطبقة في البيانات المالية المجمعة بالنسبة لبعض المعاملات والموجودات. وبالتالي، يتم إجراء التعديلات متى كان ذلك مناسباً للسياسات المحاسبية غير الموحدة على بياناتها المالية عند إدراجها في البيانات المالية المجمعة لكي تتوافق مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم تجميع الشركات التابعة بالكامل اعتباراً من تاريخ الحيازة أو تاريخ انتقال السيطرة إلى المجموعة، ويستمر تجميعها حتى تاريخ توقف هذه السيطرة.

يتم توزيع الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى لو نتج عن ذلك عجز بالرصيد. يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة كمعاملة حقوق ملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها:

- تستبعد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- تستبعد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- تستبعد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة، المسجلة في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.
- تدرج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- تدرج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- تدرج أي فائض أو عجز في بيان الدخل المجمع.
- تعيد تصنيف حصة المجموعة من البنود المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها، متى كان ذلك مناسباً.

دمج الأعمال والشهرة

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الحيازة المحاسبية. تقاس تكلفة الحيازة وفقاً لمجموع المقابل المحول، ويقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة. بالنسبة لكل عملية دمج أعمال، يقوم المشتري بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المشتراة. تدرج تكاليف الحيازة كمصروفات عند تكبدها وتدرج ضمن المصروفات الإدارية.

عندما تقوم المجموعة بحيازة أعمال، تقوم بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية المقدرة لغرض تحديد التصنيف المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الحيازة. يتضمن هذا الفصل بين المشتقات المتضمنة في العقد الأصلي للشركة المشتراة.

عند تحقيق دمج الأعمال في مراحل، فإن القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحصة ملكية المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشتراة يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة من خلال بيان الدخل المجمع.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري سوف يتم إدراجه بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة. إن التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل الذي من المقدر أن يكون أصل أو التزام، سوف يتم إدراجها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 إما في بيان الدخل المجمع أو كتغير في الإيرادات الشاملة الأخرى. عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، لا يعاد قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية. يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة التي تمثل الزيادة في إجمالي المقابل المحول والقيمة المسجلة للحصص غير المسيطرة عن حصة المجموعة في صافي الموجودات المحددة التي تم حيازتها والمطلوبات المحتملة. إذا كان هذا المقابل أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تم حيازتها، يدرج الفرق مباشرةً في بيان الدخل المجمع.

بعد التسجيل المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر متراكمة من انخفاض القيمة. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة في دمج الأعمال من تاريخ الحيازة إلى كل وحدة من وحدات المجموعة لإنتاج النقد التي من المتوقع أن تستفيد من دمج الأعمال بصرف النظر عن تخصيص الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المشتراة إلى تلك الوحدات.

عندما تشكل الشهرة جزءا من وحدة إنتاج النقد ويتم استبعاد جزءا من العمليات بداخل الوحدة، يتم إدراج الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة في القيمة الدفترية للعمليات عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيمة النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة إنتاج النقد.

تحقق الإيرادات

1) تمثل إيراد التمويل الإيرادات من عمليات المرابحة والاستصناع والوكالة وتستخدم طريقة الربح الفعلي. إن طريقة الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي وتوزيع إيرادات التمويل على مدى الفترة ذات الصلة.

2) تتحقق الإيرادات من الموجودات المؤجرة بشكل يعكس عائد دوري ثابت على صافي الاستثمارات القائمة وتدرج ضمن إيرادات التمويل.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحقق الإيرادات (تتمة)

3) تتحقق الإيرادات من التأجير التشغيلي على أساس القسط الثابت وفقاً لعقد التأجير.

4) تتحقق إيرادات التأجير من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق.

5) تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات هذه الأرباح.

6) تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل من أرصدة النقد لدى بنك الكويت المركزي وأرصدة التورق لدى بنك الكويت المركزي و الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية وعقود المرابحة الدولية والودائع المتبادلة التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العقد.

مرابحة قصيرة الأجل

إن معاملات المرابحة قصيرة الأجل هي موجودات مالية أنشأتها المجموعة وتمثل معاملات مرابحة في السلع مع بنوك ومؤسسات مالية ذات جودة ائتمانية عالية وهي تُستحق خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ بيان المركز المالي. تدرج هذه المعاملات بالتكلفة المطفأة.

مدينون

إن الأرصدة المدينة هي موجودات مالية أنشأتها المجموعة وتتكون بصورة رئيسية من مديني المرابحة والوكالة الاستصناع والذمم المدينة ، وتدرج بالتكلفة المطفأة.

إن المرابحة هي بيع للسلع والعقارات بالتكلفة مضافاً إليها نسبة ربح متفق عليها، حيث يقوم البائع بإعلام المشتري عن السعر الذي اشترى به المنتج مضافاً إليه مبلغ من الربح.

المرابحات الدولية هي أدوات مالية تنتجها المجموعة وتمثل معاملات مرابحة بضائع مع بنوك ومؤسسات مالية دولية ذات جودة ائتمانية مرتفعة. تدرج هذه المعاملات بالتكلفة المطفأة.

إن الاستصناع هو عقد بيع بين مالك عقد ومقاول، حيث يتعهد المقاول بناء على طلب مالك العقد بتصنيع أو اقتناء المنتج موضوع العقد وفقاً للمواصفات، وبيعه إلى مالك العقد مقابل سعر محدد وبطريقة سداد متفق عليهما سواء كان ذلك بالدفع مقدماً أو بالأقساط أو بتأجيل الدفع إلى موعد محدد في المستقبل.

الوكالة هي اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة بتقديم مبلغ من المال إلى عميل بموجب ترتيبات وكالة، ويقوم هذا العميل باستثمار هذا المبلغ وفقاً لشروط محددة مقابل أتعاب. ويلتزم الوكيل بإرجاع المبلغ في حالة التخلف أو الإهمال أو الإخلال بأي من بنود وشروط الوكالة.

عقارات للمتاجرة

تدرج العقارات للمتاجرة مبدئياً بالتكلفة، لاحقاً بعد التحقق المبدئي، فإن العقارات للمتاجرة تدرج بالتكلفة أو بصافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل، وتحدد لكل عقار على حدة.

التأجير

يتم تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجيري أو يحتوي على إيجار على أساس طبيعة هذا الترتيب في تاريخ البداية، وما إذا كان استيفاء هذا الترتيب يعتمد على استخدام أصل معين أو أصول محددة أو أن الترتيب يحول الحق في استخدام الأصل.

المجموعة كمستأجر

يتم رسملة عقود التأجير التمويلي عندما تنتقل كافة المخاطر والمنافع الهامة لملكية البند المستأجر إلى المجموعة عند بداية عقد التأجير وفقاً للقيمة العادلة للأصل المؤجر أو أقل، وفقاً للقيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات عقد التأجير أيهما أقل. يتم توزيع مدفوعات التأجير بين مصروفات التمويل وخفض مطلوبات التأجير بغرض التوصل إلى معدل ثابت من الربح على الرصيد المتبقي من المطلوبات. تحمل مصروفات التمويل مباشرة في بيان الدخل المجمع.

يتم رسملة موجودات عقود التأجير المرسملة على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة.

يتم إدراج مدفوعات التأجير التشغيلي كمصروف في بيان الدخل المجمع على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد التأجير.

المجموعة كمؤجر

موجودات مؤجرة

يمثل هذا البند صافي الاستثمار في الموجودات المؤجرة لفترات تقارب أو تغطي جزءاً كبيراً من الأعمار الزمنية لتلك الموجودات. إن عقود التأجير تمنح المستأجرين خيار شراء الموجودات المؤجرة بسعر يعادل أو من المتوقع أن يعادل أو يقل عن القيمة العادلة لتلك الموجودات في الوقت الذي يتم فيه ممارسة هذا الخيار.

عقود تأجير تشغيلي

يتم تصنيف الإيجارات كإيجارات تشغيلية عندما يحتفظ المؤجر بكافة المخاطر و المزايا المتعلقة بملكية الأصل بصورة جوهرية.

تدرج الموجودات المؤجرة بالمبالغ التي تعادل صافي مبلغ الاستثمار القائم في هذه الموجودات المؤجرة.

الاستثمارات

تتضمن الاستثمارات المتاحة للبيع أسهم وأوراق مالية مدينة (أي الصكوك). تمثل الاستثمارات في أسهم المصنفة كمتاحة للبيع تلك الاستثمارات التي لا يتم تصنيفها كاستثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. تمثل الأوراق المالية المدينة في هذه الفئة تلك التي من المفترض أن يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة والتي من الممكن أن يتم بيعها تلبية لمتطلبات السيولة أو تلبيةً للتغيرات في ظروف السوق.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

تدرج الاستثمارات المتاحة للبيع مبدئياً بالتكلفة (بما في ذلك تكاليف المعاملة المرتبطة بحيازة الاستثمارات)، وبعد القيد المبدئي يعاد قياس الاستثمارات المتاحة للبيع لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة ما لم يتعذر تحديد القيمة العادلة بصورة موثوق منها. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى أن يتم استبعاد الاستثمار، حيث يتم في ذلك الوقت إدراج التغيرات المتراكمة ضمن احتياطي القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع، وفي حال تحديد انخفاض في قيمته يتم في ذلك الوقت إدراج التغيرات المتراكمة ضمن احتياطي القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع.

استثمارات في شركات زميلة

يتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في شركات زميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. إن الشركة الزميلة هي الشركة التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً ملموساً.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة زائداً التغيرات بعد الحيازة في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة. تدرج الشهرة المرتبطة بالشركة الزميلة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفاؤها أو اختبار تعرضها للانخفاض في القيمة بصورة منفصلة. يعكس بيان الدخل المجمع الحصة في نتائج عمليات تشغيل الشركة الزميلة. عند حدوث تغيير تم إدراجه في حقوق ملكية الشركة الزميلة مباشرة، تقيد المجموعة حصتها في أية تغيرات ويتم الإفصاح عن هذه الحصة ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية في الإيرادات الشاملة الأخرى، متى كان ذلك مناسباً. يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة بمقدار حصة الشركة في الشركة الزميلة.

تظهر الحصة في أرباح الشركات الزميلة في إيرادات الاستثمارات كما هو مبين في إيضاح 3. تمثل هذه الحصة الأرباح المرتبطة بمساهمي الشركة الزميلة وبالتالي فهي الأرباح بعد الضرائب والحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة بنفس التاريخ أو بتاريخ لا يتجاوز ثلاثة أشهر قبل تاريخ التقارير المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية مماثلة. يتم عند الضرورة إجراء تعديلات لكي تتوافق السياسات المحاسبية مع تلك المطبقة من قبل المجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري قيد خسارة انخفاض في القيمة إضافةً لاستثمار المجموعة في شركات زميلة. تحدد المجموعة في تاريخ كل تقارير مالية وجود دليل موضوعي على الانخفاض في قيمة الاستثمار في شركة زميلة. في حالة حدوث الانخفاض، تحتسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية وتدرج المبلغ في "حصة في أرباح شركة زميلة" في بيان الدخل المجمع.

عند فقدان التأثير الملموس على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وإدراج أي استثمار متبقي بقيمته العادلة. يدرج أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الملموس والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمتحصلات من البيع في بيان الدخل المجمع.

عقارات استثمارية

تدرج العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملة. تتضمن القيمة الدفترية تكلفة استبدال جزء من العقار الاستثماري الحالي وقت تكبد التكلفة فيما لو تم الوفاء بمعايير التحقق وتستثني من ذلك تكاليف الخدمات اليومية للعقار الاستثماري. لاحقاً بعد التسجيل المبدئي يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالتكلفة المستهلكة ناقصاً انخفاض القيمة.

يتم استبعاد العقارات الاستثمارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استبعاده.

إن الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة الدفترية للأصل يتم تسجيله في بيان الدخل المجمع في سنة الاستبعاد.

تتم التحويلات إلى أو من العقارات الاستثمارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام. للتصنيف من عقارات استثمارية إلى عقارات ومعدات فإن التكلفة المقدرة للمحاسبة اللاحقة هي القيمة الدفترية في تاريخ التغيير في الاستخدام. إذا أصبح العقار عقار استثماري تقوم المجموعة باحتساب هذا العقار وفقاً للسياسة المدرجة المتبعة للعقارات والمعدات حتى تاريخ التغيير في الاستخدام.

عندما تبدأ المجموعة في إعادة تطوير عقار استثماري موجود بغرض بيعه، يتم تصنيف العقار الاستثماري إلى عقارات للمتاجرة المدرجة بالقيمة الدفترية.

يحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الزمنية المقدرة للعقارات المؤجرة فيما عدا الأرض ملك حر التي يقدر لها عمر إنتاجي غير محدد.

لا تستهلك الأرض الفضاء . يحتسب الاستهلاك على المباني بطريقة القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها بين 25-20 سنة مخصوما منها قيمتها المتبقية .

عقارات قيد الإنشاء

يتم تصنيف العقارات قيد الإنشاء أو التطوير للاستخدام المستقبلي كعقارات استثمارية وتدرج بالتكلفة ناقصاً أي انخفاض في القيمة. إن التكاليف هي المصروفات التي تتكبدها المجموعة المتعلقة مباشرةً بإنشاء الأصل .

موجودات غير ملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة بشكل منفصل عند التسجيل المبدئي بالتكلفة. تتمثل تكلفة الموجودات غير الملموسة التي تم حيازتها في عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة. بعد التسجيل المبدئي تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصا أي إطفاء متراكم وأي خسائر متراكمة من انخفاض القيمة، إن وجدت. لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة التي يتم إنشاؤها داخلياً، باستثناء تكاليف التطوير المرسملة، ويحمل المصروف في بيان الدخل المجمع للسنة التي يتم فيها تكبد المصروف.

يتم تقييم الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة كمحددة أو غير محددة.

إن الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة يتم إطفاؤها على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة ويتم تقييم تلك الموجودات للتأكد فيما إذا انخفضت قيمتها إذا كان هنالك دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. يتم مراجعة فترة وأسلوب الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة في نهاية كل سنة مالية على الأقل. إن التغيرات في الأعمار الإنتاجية المتوقعة أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية من الأصل يتم المحاسبة عنها من خلال تغيير فترة وأسلوب الإطفاء، حسبما هو ملائم، حيث يتم اعتبارها تغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصاريف الإطفاء للموجودات غير الملموسة في بيان الدخل المجمع في فئة المصروفات المتوافقة مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.

لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة ولكن يتم اختبارها لغرض تحديد انخفاض القيمة سنوياً إما على أساس إفرادي أو على مستوى وحدة إنتاج النقد. يتم مراجعة العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة سنويا للتأكد عما إذا كان تقييم الأعمار الاقتصادية كغير المحددة مازال مؤيداً وإن لم يكن ذلك فإن التغير في تقييم العمر الإنتاجي من غير محدد إلى محدد يتم على أساس مستقبلي.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

موجودات غير ملموسة (تتمة)

يتم قياس الأرباح والخسائر من استبعاد أصل غير ملموس بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل وتدرج في بيان الدخل المجمع عند استبعاد الأصل.

المعادن الثمينة

تدرج المعادن الثمينة بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها، أيهما أقل. إن صافي القيمة الممكن تحقيقها هي سعر البيع المقدر ناقصاً التكاليف المقدرة اللازمة للبيع. إن هذا البند مصنف كموجودات أخرى (إيضاح 12).

مدينون تجاريون

إن الأرصدة المدينة هي تلك المتعلقة بشكل أساسي بالشركات التابعة في أعمال خلاف التمويل وتدرج بالمبالغ المستحقة، بالصافي بعد المبالغ المقدرة المشكوك في تحصيلها. يتم تقدير المبالغ المشكوك في تحصيلها عندما يعد تحصيل المبلغ بالكامل أمراً غير ممكناً. تشطب الديون المعدومة عند تكبدها. إن هذا البند مصنف كموجودات أخرى (إيضاح 12).

عقار ومعدات

تدرج العقارات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً أي استهلاك متراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة التاريخية الإنفاق المتعلق مباشرةً بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو تتحقق كأصل منفصل، فقط عندما تنتقل إلى المجموعة المنافع الاقتصادية المستقبلية الخاصة بالأصل وعندما يمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق فيها. تدرج كافة الإصلاحات والصيانة الأخرى في بيان الدخل المجمع خلال السنة المالية التي تكبدت فيها.

لا تستهلك الأرض ملك حر. يحتسب الاستهلاك على الموجودات الأخرى بطريقة القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة مخصوما منها قيمتها المتبقية كما يلي:

• مباني وطائرات ومحركات	20 سنة (من تاريخ الصنع)
• أثاث وتركيبات ومعدات	5-3 سنوات
• سيارات	3 سنوات

يتم في نهاية كل سنة مالية، مراجعة القيمة المتبقية والأعمار الزمنية وطرق الاستهلاك ويتم تعديلها متى كان ذلك مناسباً.

عقارات قيد التطوير

تدرج العقارات قيد التطوير بالتكلفة ناقصاً أي انخفاض في القيمة، إن التكاليف هي المصروفات التي تتكبدها المجموعة والخاصة بتطوير إنشاء العقار بصورة مباشرة. وعند استكمال الأصل يتم تحويله إلى مباني.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقارير مالية بإجراء تقييم لتحديد فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد انخفضت قيمتها. تنخفض قيمة أصل مالي أو مجموعة أصول مالية فقط إذا ما توفر دليل موضوعي على انخفاض القيمة كنتيجة لوقوع حدث واحد أو أكثر بعد القيد المبدئي للأصل ("حدث خسارة") ويكون لحدث (أحداث) الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن قياسها بصورة موثوق منها. قد يتضمن الدليل على انخفاض القيمة مؤشرات إلى مواجهة المقترض أو مجموعة المقترضين لصعوبة مالية كبيرة، أو تأخير في سداد الأرباح أو الدفعات الأصلية أو احتمال إشهار إفلاسهم أو الترتيبات المالية الأخرى وعندما تشير البيانات المعلنة إلى أن هناك نقص يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل التغيرات في الظروف الاقتصادية المرتبطة بالتأخيرات.

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقوم المجموعة أولاً بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض جوهري في قيمة الموجودات المالية ذات القيمة المادية كل على حده، أو موجودات مالية وعلى أساس إجمالي في حال لم تكن هذه الموجودات ذات قيمة مادية بشكل منفرد. إذا قررت المجموعة انه لا يوجد دليل موضوعي على وجود انخفاض في أصل مادي تم تقييمه بصورة مستقلة، سواء كان بصورة جوهرية أو لا، فان المجموعة تدرج الأصل المالي ضمن مجموعة من الموجودات المالية التي تتميز بخصائص مخاطر ائتمانية مماثلة وتقوم بتقييمها بشكل مجمع لتحديد انخفاض القيمة. إن الموجودات المالية التي تم تقييمها بشكل منفرد وتم تحديد وجود انخفاض في القيمة أو مازالت تحقق خسائر انخفاض في القيمة لا تدرج ضمن التقييم المجمع لتحديد انخفاض القيمة.

إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود خسارة انخفاض القيمة، فان قيمة الخسارة يتم قياسها بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل المادي والقيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدرة بمعدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام بند انخفاض القيمة ويتم تسجيل قيمة خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع.

يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدرة بمعدل الربح الفعلي الأصلي للموجودات المالية.

إضافة إلى ذلك ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها، بعد استبعاد بعض فئات الضمانات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي.

موجودات مالية متاحة للبيع

بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقوم المجموعة في تاريخ كل تقارير مالية بتقييم إذا ما كان يوجد دليل موضوعي على أن استثمار أو مجموعة من الاستثمارات قد تعرضت للانخفاض في القيمة.

بالنسبة للاستثمارات في أسهم المصنفة كمتاحة للبيع، يتضمن الدليل الموضوعي انخفاض كبير ومستمر في القيمة العادلة للاستثمار اقل من تكلفتها. يتم قياس ما إذا كان الانخفاض "كبير" مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و"مستمر" مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة أقل من التكلفة الأصلية. إذا كان هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن الخسائر المتراكمة – التي يتم قياسها بالفرق بين تكاليف الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً خسائر انخفاض القيمة من تلك الاستثمارات والمدرجة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

سابقاً في بيان الدخل المجمع – يتم استبعادها من احتياطي القيمة العادلة وتدرج في بيان الدخل المجمع. لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة من الاستثمارات في أسهم في بيان الدخل المجمع وتقيد الزيادة في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

بالنسبة للاستثمارات في الصكوك المصنفة كمتاحة للبيع، يمثل المبلغ المسجل لانخفاض القيمة الخسائر المتراكمة التي يتم قياسها بالفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي خسارة من انخفاض القيمة المسجلة سابقاً في بيان الدخل المجمع. في حالة زيادة القيمة العادلة للاستثمارات في الصكوك المصنفة كمتاحة للبيع في سنة لاحقة ويمكن ربط الزيادة بصورة موضوعية بحدث يقع بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل المجمع.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تجري المجموعة تقييم بتاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصل ما انخفضت قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند طلب اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة التدفقات النقدية ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديدها لكل أصل على أساس إفرادي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم تحققها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما (أو وحدة التدفقات النقدية) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو وحدة التدفقات النقدية) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الممكن استردادها. عند تحديد القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس القيمة الحالية للنقد والمخاطر المحددة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم استخدام طريقة تقييم مناسبة. إن هذه العمليات المحاسبية يتم تأييدها بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

يتم إجراء تقدير بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، فإن المبلغ الممكن استرداده هو المبلغ الممكن استرداده للأصل حيث أنه تم تسجيل خسارة انخفاض القيمة. في هذه الحالة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى قيمته الممكن استردادها. إن مبلغ الزيادة لا يمكن أن يتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك، إذا لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة للأصل في السنوات السابقة. يسجل هذا العكس في بيان الدخل المجمع. بعد هذا العكس، يتم تعديل الاستهلاك المحمل في السنوات المستقبلية لتحديد القيمة الدفترية المعدلة للأصل ، ناقصاً أي قيمة تخريدية، بشكل منتظم على مدي المتبقي من عمره الزمني.

تحقق واستبعاد الموجودات والمطلوبات المالية

يتم استبعاد الأصل المالي (أو ما ينطبق عليه ذلك أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة أصول مالية مماثلة) عندما:

- ينقضي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل
- تحتفظ المجموعة بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن بالمقابل تتحمل التزام بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "القبض والدفع"،
- تحول المجموعة حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل وإما (أ) تحول كافة مخاطر ومزايا الأصل أو (ب) لا تقوم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الجوهرية للأصل ولكن تحول السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل أو السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل إلى الحد الذي تستمر فيه المجموعة في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المطلوب سداده من المجموعة أيهما أقل.

يتم استبعاد التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس المول بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام الجديد.

الضمانات المالية

تمنح المجموعة في سياق أعمالها ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم قيد الضمانات المالية في بيان الدخل المجمع مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم لاحقاً قيد مطلوبات الضمان وفقاً للقياس المبدئي ناقصاً الإطفاء. عندما يصبح السداد بموجب الضمان على وشك الاستحقاق، يتم تحميل القيمة الحالية للدفعات المتوقعة ناقصاً القسط غير المطفأ في بيان الدخل المجمع.

معاملات العملات ومبادلات معدلات الأرباح والعقود الآجلة

تستخدم المجموعة معاملات العملات ومبادلات معدلات الأرباح و عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة و عقود السلع الأجلة لتخفيف تأثير التعرض لمخاطر العملات الأجنبية في المعاملات المتوقعة والتزامات المجموعة. لا تدخل المجموعة في معاملات المضاربة للأدوات.

تسجل أدوات معاملات مبادلات العملات ومبادلات معدلات الأرباح و عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة و عقود السلع الأجلة "الأدوات" مبدئياً في بيان المركز المالي بالتكلفة (المتضمنة تكاليف المعاملة) وتقاس لاحقاً بقيمتها العادلة. تتضمن القيمة العادلة للأدوات الأرباح أو الخسائر غير المحققة نتيجة لتعديل الأدوات وفقاً لسعر السوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج تسعير داخلية. تدرج الأدوات ذات القيمة السوقية الإيجابية (أرباح غير محققة) ضمن الموجودات الأخرى، بينما تدرج الأدوات ذات القيمة السوقية السلبية (خسائر غير محققة) ضمن دائنون ومصروفات مستحقة في بيان المركز المالي المجمع.

أما الأرباح والخسائر الناتجة من معاملات العملات ومبادلات معدلات الأرباح و عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة و عقود السلع الأجلة فتدرج مباشرةً في بيان الدخل المجمع باستثناء الجزء الفعال من أدوات تغطية التدفقات النقدية حيث تتحقق ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

لأغراض محاسبة التغطية تصنف معاملات التغطية كمعاملات تغطية التدفقات النقدية التي توفر تغطية من التنوع في التدفقات النقدية التي إما أن تنسب إلى مخاطرة معينة ترتبط بموجودات أو مطلوبات محققة أو بمعاملة متوقعة أو مخاطر العملات الأجنبية ضمن التزام تام غير محقق.

في بداية علاقة التغطية، تقوم الشركة بإجراء تصنيف رسمي وتوثيق علاقة التغطية التي تنوي المجموعة تطبيق محاسبة التغطية عليها بالإدارة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجية تنفيذ التغطية. يتضمن التوثيق تحديد أداة التغطية وبند أو معاملة التغطية وطبيعة المخاطر التي يتم تغطيتها وأسلوب المنشأة في تقييم فعالية أداة التغطية من حيث مقاصة التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لبند التغطية أو التدفقات النقدية الخاصة بمخاطر التغطية. من المتوقع أن تكون معاملات التغطية هذه عالية الفعالية من حيث مقاصة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية ويتم تقييمها على أساس مبدأ الاستمرارية للتأكد من ارتفاع معدل فعاليتها خلال فترات التقارير المالية التي تشهد معاملات التغطية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

معاملات العملات ومبادلات معدلات الأرباح والعقود الآجلة (تتمة)

بالنسبة لمعاملات العملات ومبادلات معدلات الأرباح و عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة و عقود السلع الأجلة المصنفة كمعاملات تغطية التدفقات النقدية، يتحقق الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر على أداة التغطية مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى، بينما يتحقق أي جزء غير فعال في بيان الدخل المجمع على الفور.

يتم تحويل المبالغ المسجلة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع عندما تؤثر معاملة التغطية على الأرباح أو الخسائر مثل حالة تحقق الإيرادات أو المصروفات المالية للتغطية أو عند حدوث معاملة البيع المستقبلية. عندما يكون بند التغطية هو تكلفة الأصل غير المالي أو الالتزام غير المالي، يتم تحويل المبالغ المسجلة في حقوق الملكية إلى القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام غير المالي.

إذا أصبحت المعاملة المتوقعة أو الالتزام النهائي غير متوقعة الحدوث، يتم تحويل المبالغ المسجلة سابقاً في احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الدخل المجمع. وفي حالة انتهاء أداة التغطية أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها دون استبدال أو تجديد أو في حالة إلغاء تصنيفها كأداة تغطية، تظل الأرباح أو الخسائر المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى حتى وقوع المعاملة المتوقعة أو تأثر الأرباح أو الخسائر بالالتزام النهائي.

القيمة العادلة

تعرف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن مقابله مبادلة أصل أو سداد التزام بين أطراف على دراية ورغبة في عملية تجارية بحتة. بالتالي يمكن أن تظهر فروق بين القيمة الدفترية وتقديرات القيمة العادلة.

يقوم تعريف القيمة العادلة على افتراض أن المجموعة مستمرة في أعمالها دون أي نية أو حاجة لتقليص مدى أعمالها إلى حد كبير أو الاضطلاع بمعاملات بشروط مجحفة.

إن قياس القيمة العادلة المتعلقة بالبنود المدرجة بالقيمة العادلة يتم الإفصاح عنها من خلال مصدر المدخلات باستخدام طريقة الجدول الهرمي ذي الثلاث مستويات، حسب الفئة، لكافة الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، ينبغي الآن مطابقة الرصيد الافتتاحي بالرصيد الختامي لقياس القيمة العادلة للمستوى 3، و كذلك التحويلات الجوهرية بين مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة.

استثمارات

بالنسبة للاستثمارات المتداولة في أسواق مالية منظمة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار آخر أوامر شراء معروضة في سوق الأوراق المالية عند الإقفال بتاريخ بيان المركز المالي.

بالنسبة للاستثمارات التي لا توجد لها أسعار سوقية معلنة، يتم القيام بتقدير معقول للقيمة العادلة وذلك بالرجوع إلى معاملات تجارية بحتة حديثة أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير أو مضاعفات الربحية أو مضاعفات الربحية المتعلقة بقطاع أعمال ما أو استناداً إلى التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود التي لها شروط وسمات مخاطر مماثلة. تأخذ تقديرات القيمة العادلة بالاعتبار معوقات السيولة وكذلك التقييم لتحديد أي انخفاض في القيمة.

وبالنسبة للاستثمارات التي لا يتوافر لها مقاييس موثوق منها لاحتساب قيمتها العادلة والتي لا يمكن الحصول على معلومات حول قيمتها العادلة، فإنها تدرج بالتكلفة المبدئية ناقصاً الانخفاض في القيمة، إن وجد.

مبادلات العملات ومعدلات الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة

يتم تحديد القيمة العادلة لمبادلات العملات ومعدلات الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة استناداً إلى تقييمات يتم الحصول عليها من طرف مقابل / أطراف أخرى.

الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى، يتم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وتقدير الإدارة للمبلغ الذي يمكن لقائه مبادلة هذه الأصول بمقابل نقدي على أساس تجاري بحت أو سداد التزام لتسوية الدائنين.

العقارات الاستثمارية

بالنسبة للعقارات الاستثمارية المحلية يتم تحديد القيمة العادلة من قبل متخصصين لدى البنك والذين لهم خبرة ذات صلة في سوق العقارات المحلية. بالنسبة للعقارات الاستثمارية في الخارج يتم تحديد القيمة العادلة من قبل مقيمي عقارات مستقلين ومسجلين.

المعيار الدولي للتقارير المالية 2 "المدفوعات بالأسهم"

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 2 "المدفوعات بالأسهم" تسجيل مصروف عند شراء المجموعة لبضائع أو خدمات مقابل أسهم أو حقوق في أسهم ("معاملات التسوية بالأسهم ") أو مقابل موجودات أخرى ذات قيمة تعادل عدد الأسهم أو الحقوق في الأسهم ("معاملات تسوية نقدية").

معاملات المدفوعات بالأسهم

يتلقى موظفو المجموعة المستحقون (بما فيهم التنفيذيين) مكافآت في صورة معاملات مدفوعات بالأسهم حيث يقدم الموظفون المستحقين خدمات مقابل أسهم أو حقوق في أسهم ("معاملات التسوية بالأسهم").

معاملات التسوية بالأسهم

تقاس تكلفة معاملات التسوية بالأسهم للموظفين وفقاً لطريقة القيمة الفعلية. يتم تحديد التكلفة وفقاً لهذه الطريقة بمقارنة القيمة السوقية للأسهم الممنوحة في تاريخ كل تقرير وفي تاريخ التسوية النهائية مع سعر الممارسة، وتدرج أي تغيرات في القيمة الفعلية ضمن بيان الدخل المجمع.

تقيد تكلفة معاملات التسوية بالأسهم في حقوق الملكية على مدى الفترة التي يتم خلالها الوفاء بشروط الأداء والتي تنتهي بتاريخ ممارسة الموظفين لحقوقهم. تدرج المصروفات المتراكمة التي تم قيدها لمعاملات التسوية بالأسهم بتاريخ كل تقرير إلى أن يعكس تاريخ الممارسة الحد الذي تنتهي عنده فترة الممارسة وعدد المكافآت كما يرى مجلس الإدارة في ذلك التاريخ استناداً إلى أفضل تقدير متاح لعدد أدوات حقوق الملكية التي سيتم استحقاقها في النهاية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يحتسب البنك حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1 % وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار مجلس إدارة المؤسسة.

ضريبة دعم العمالة الوطنية

يحتسب البنك ضريبة دعم العمالة الوطنية بنسبة 2.5 % من ربح السنة الخاضع للضريبة وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزير المالية رقم 24 لسنة 2006. ويتم خصم توزيعات الأرباح المستلمة من الشركات المدرجة الخاضعة لقانون ضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة عند تحديد الربح الخاضع للضريبة.

الزكاة

يقوم البنك وفقاً للوائحه الداخلية باحتساب الزكاة بنسبة 2.577 % على احتياطيات البنك الافتتاحية التي بقيت لمدة سنة مالية كاملة (بعد استبعاد التوزيعات المقترحة) وتصرف وفقاً لتوجيهات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك. تحمل الزكاة على الاحتياطي الاختياري.

إضافة إلى ذلك، واعتباراً من 10 ديسمبر 2007، قام البنك أيضاً باحتساب مخصص للزكاة وفقاً لمتطلبات القانون رقم 46 لسنة 2006. ويحمل مصروف الزكاة المحتسب وفقاً لهذه المتطلبات على بيان الدخل المجمع.

تحويل العملات الأجنبية

تعرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي، العملة الرئيسية للبنك التي يتم العرض بها. تحدد كل شركة في المجموعة عملتها الرئيسية الخاصة بها وتقاس البنود المتضمنة في البيانات المالية بتلك العملة الرئيسية.

المعاملات والأرصدة

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة.

يتم ترجمة الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة الرئيسية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. تدرج كافة الفروق ضمن صافي الربح من العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية يتم ترجمتها باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. وبالنسبة للبنود غير النقدية التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة بعملة أجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف كما في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. إن أي شهرة ناتجة عن حيازة العمليات الأجنبية وأي تعديلات قيمة عادلة للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات ناتجة عن الحيازة يتم معالجتها كموجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية ويتم تحويلها بأسعار الإقفال.

شركات المجموعة

في تاريخ البيانات المالية، يتم ترجمة الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى العملة الرئيسية للبنك بأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي، وتحول بيانات الدخل لتلك الشركات بمتوسط أسعار الصرف الموزون للسنة تؤخذ كافة فروق ترجمة العملات الأجنبية مباشرة إلى احتياطي ترجمة العملات الأجنبية. عند بيع شركة أجنبية، يدرج المبلغ المؤجل المتراكم في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية لعملية أجنبية محددة ضمن بيان الدخل المجمع.

عند المحاسبة بطريقة حقوق الملكية، يتم تحويل القيمة الدفترية للشركات الزميلة إلى الدينار الكويتي بأسعار الصرف في نهاية الفترة وتحول نتائج الشركات الزميلة إلى الدينار الكويتي بمتوسط أسعار الصرف للسنة. تؤخذ كافة تعديلات ترجمة العملات الأجنبية إلى احتياطي ترجمة العملات الأجنبية حتى يتم البيع ومن ثم يتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع.

إن أي شهرة ناتجة عن حيازة عملية أجنبية لاحقاً بعد 1 يناير 2005 وأي تعديلات على القيمة العادلة إلى القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات الناتجة عن الحيازة يتم معاملتها كموجودات ومطلوبات للعملية الأجنبية ويتم تحويلها في تاريخ الإقفال.

الدائنون

يتم قيد المطلوبات عن مبالغ ستدفع في المستقبل لقاء بضائع، سواء صدرت بها فواتير إلى المجموعة أو لم تصدر.

المصروفات المستحقة

يتم قيد المطلوبات عن مبالغ ستدفع في المستقبل لقاء خدمات تم تسلمها، سواء صدرت بها فواتير إلى المجموعة أو لم تصدر.

مبالغ مستحقة عن مشاريع تحت التنفيذ للعملاء

يدرج المبلغ المستحق من/ إلى عملاء عن عقود غير مكتملة بالتكلفة، والتي تشتمل على المواد المباشرة والعمالة المباشرة وتوزيع ملائم للمصروفات غير المباشرة بما فيها الاستهلاك المحمل للعقارات والأثاث والمعدات، على أساس ثابت زائداً الأرباح المتعلقة بها إلى الحد الذي يمكن عنده تقدير الربح بدرجة معقولة من الدقة ناقصاً مخصص للطوارئ وأية خسائر متكبدة أو متوقعة حتى إتمام العقود وناقصاً أي مبالغ مستلمة أو مستحقة كفواتير إنجاز.

مخصصات واحتياطيات أخرى

تسجل المخصصات والاحتياطيات الأخرى عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو استدلالي) نتيجة لحدث وقع في الماضي، ويكون من المحتمل ظهور حاجة إلى تدفق الموارد الاقتصادية خارج المجموعة من أجل سداد الالتزام ويكون بالإمكان تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوق منها. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في بيان الدخل المجمع بالصافي بعد أي تعويض.

احتياطيات مصروفات صيانة

تدرج احتياطيات التكاليف المتعلقة بالصيانة عند تقديم الخدمة. يستند التسجيل المبدئي إلى الخبرات السابقة. ويتم تعديل احتياطيات التكاليف المتعلقة بالصيانة سنوياً.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تحتسب المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. إن استحقاق هذه المكافأة يستند عادةً إلى طول مدة خدمة الموظفين وإلى إتمام فترة خدمة معينة كحد أدنى. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت يتم تسجيلها كمصروفات مستحقة على مدى فترة الخدمة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المحاسبة في تواريخ المتاجرة وتواريخ السداد

إن جميع مشتريات ومبيعات الموجودات المالية "بالطريقة المعتادة" يتم تسجيلها على أساس تاريخ المتاجرة، أي بالتاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة المعتادة هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالنظم أو بالعرف السائد في الأسواق.

التقاص

يتم التقاص فقط بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع عند وجود حق قانوني ملزم بإجراء التقاص على المبالغ المسجلة وتنوي المجموعة السداد على أساس الصافي بحيث يتم قيد الموجودات والمطلوبات في نفس الوقت.

أسهم الخزينة

يتم المحاسبة عن حيازة البنك لأسهمه كأسهم خزينة وتدرج بمقابل الشراء بما في ذلك التكاليف المتعلقة بها مباشرة. عند بيع أسهم الخزينة، يتم إضافة الأرباح إلى حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق الملكية (احتياطي أسهم الخزينة). يتم تحميل أية خسائر متكبدة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن. لا يتم توزيع أرباح نقدية على هذه الأسهم، كما أن إصدار أسهم منحة يزيد من عدد أسهم الخزينة نسبياً ويخفض متوسط التكلفة للسهم الواحد دون أن تؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

موجودات برسم الأمانة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من موجودات المجموعة، وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن بيان المركز المالي المجمع. وهي مفصح عنها بشكل منفصل في البيانات المالية المجمعة.

الأحكام المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات أخرى والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

انخفاض قيمة الاستثمارات

تقوم المجموعة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع في أسهم كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر بوجود انخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" تتطلب قرارات أساسية. إضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم العوامل الأخرى بما في ذلك التقلبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المسعرة.

تصنيف العقارات

يتعين على الإدارة عند حيازة عقار مطور أو قيد التطوير اتخاذ قرار ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار للمتاجرة أو عقار استثماري أو عقارات ومعدات.

تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار للمتاجرة إذا تم حيازته بصفة أساسية بغرض بيعه ضمن نشاط الأعمال العادية.

وتقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار استثماري إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات من تأجيره أو ارتفاع قيمته أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

تصنف المجموعة العقار كعقارات ومعدات إذا تم حيازته لاستخدامها الخاص.

عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم اليقين من التقديرات بتاريخ بيان المركز المالي والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

خسائر انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية

تقوم المجموعة بمراجعة التسهيلات التمويلية غير المنتظمة كل ربع سنة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص لقاء انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. وبصفة خاصة يجب أن تقدر الإدارة مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تلك التقديرات تستند بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من التخمينات وعدم اليقين، وقد تختلف النتائج الفعلية مما قد يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة عادةً على أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة؛
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير؛
- معامل الربحية؛
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة؛ أو
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرات هامة. ويوجد عدد من الاستثمارات لا يمكن تحديد هذه التقديرات بصورة موثوق منها (إيضاح 9). ونتيجة لذلك، فإن هذه الاستثمارات تدرج بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة.

أساس التحويل

إن المبلغ بالدولار الأمريكي والمذكورة في بيان الدخل المجمع، الميزانية العمومية المجمعة وبيان التدفقات المالية المجمع هي معلومات إضافية وجرى تحويلها حسب سعر صرف الدينار الكويتي وهو 0.28060 مقابل الدولار الأمريكي والذي يعتبر المعدل الوسطي للصرف في السوق كما في 31 ديسمبر 2010.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

3 - إيرادات استثمارات

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
ربح بيع عقارات	51,200	29,370
إيرادات تأجير	14,942	19,000
إيرادات توزيعات أرباح	9,319	18,260
ربح (خسارة) بيع جزء من شركة زميلة	87	(72)
ربح بيع جزء من شركات تابعة	-	34,893
ربح بيع استثمارات	1,632	14,623
حصة في خسارة شركات زميلة (إيضاح 10)	(57,492)	(28,724)
إيرادات صكوك	9,004	2,979
ربح إلغاء عقود طائرات	19,694	-
ربح بيع موجودات استكشاف	24,516	-
إيرادات استثمار أخرى	19,385	21,284
	92,287	111,613

4 - انخفاض القيمة

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
مدينو انخفاض القيمة:		
مرابحات دولية	24,604	33,955
مرابحات محلية ووكالة	95,875	58,040
استصناع ومدينون آخرون	(6,958)	3,644
	113,521	95,639
انخفاض قيمة موجودات مؤجرة (إيضاح 8)	20,603	6,882
انخفاض قيمة استثمارات	24,446	53,130
انخفاض قيمة شركات زميلة	8,847	14,014
انخفاض قيمة (عكس) عقارات استثمارية (إيضاح 11)	4,629	(172)
انخفاض قيمة العقارات والمعدات (إيضاح 13)	9,465	9,630
انخفاض قيمة الشهرة	6,342	15,439
انخفاض قيمة موجودات أخرى	10,780	9,323
	198,633	203,885

5 - ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك

تحتسب ربحية السهم الأساسية بتقسيم ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة ناقصاً أسهم الخزينة التي تحتفظ بها المجموعة.

تحتسب ربحية السهم المخففة بتقسيم ربح السنة على المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة ناقصاً أسهم الخزينة التي تحتفظ بها المجموعة زائداً المتوسط الموزون لعدد الأسهم التي سيتم إصدارها عند تحويل كافة الأسهم المخففة المحتملة إلى أسهم.

	2010	2009
ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)	105,983	118,741
المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف سهم)	2,459,415	2,465,582
ربحية السهم الأساسية والمخففة	43.1 فلس	48.2 فلس

تم إعادة إدراج ربحية السهم للسنة السابقة لكي تعكس أسهم المنحة المصدرة بتاريخ 18 مارس 2010 (راجع إيضاح 21).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

6 - النقد والنقد المعادل

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
نقـد	58,125	48,224
أرصدة لدى بنوك مركزية	153,048	215,184
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية - حسابات جارية	223,860	180,071
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية - ودائع تبادلية	12,552	1,464
نقد وأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية	447,585	444,943
مرابحة قصيرة الأجل - تُستحق خلال 3 أشهر من تاريخ العقد	802,268	584,688
أرصدة تورق لدى بنك الكويت المركزي - تُستحق خلال 3 أشهر من تاريخ العقد	270,062	217,062
النقد والنقد المعادل	1,519,915	1,246,693

تقوم المجموعة بتبادل الودائع مع بنوك ومؤسسات مالية جيدة السمعة بالعملات المحلية والأجنبية مع الاحتفاظ بالحق القانوني في إجراء مقاصة لتلك الودائع التي تم تبادلها في حالة إعسار البنك أو المؤسسة المالية (الطرف المقابل). إن إجمالي أرصدة الودائع التي تم تبادلها كان كما يلي:

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
أرصدة مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	222,726	161,396
أرصدة مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية	(210,174)	(161,126)
	12,552	270

مدرجة في بيان المركز المالي المجمع بصافي الأرصدة كما يلي:

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
في الموجودات :		
نقد وأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية - ودائع تبادلية	12,552	1,464
في المطلوبات :		
أرصدة مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية - ودائع تبادلية	-	(1,194)
	12,552	270

إن القيمة العادلة للنقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية لا تختلف عن قيمتها الدفترية ذات الصلة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

7- مدينون

تتكون الأرصدة المدينة بصورة رئيسية من أرصدة عمليات المرابحة والوكالة والإستصناع وتدرج بالصافي بعد الانخفاض في القيمة، كما يلي:

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
مرابحات سلع دولية	1,503,381	1,221,442
مرابحات محلية ووكالة	4,343,583	4,008,053
استصناع ومدينون آخرون	184,806	229,031
	6,031,770	5,458,526
ناقصا: انخفاض القيمة	(485,855)	(368,128)
	5,545,915	5,090,398

إن توزيع المدينين هو كما يلي:

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
قطاع الأعمال		
تجاري وصناعي	1,201,153	1,014,802
بنوك ومؤسسات مالية	1,847,217	1,888,090
إنشاءات وعقارات	1,667,775	1,591,305
أخرى	1,315,625	964,329
	6,031,770	5,458,526
ناقصاً: انخفاض القيمة	(485,855)	(368,128)
	5,545,915	5,090,398

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
المنطقة الجغرافية		
الشرق الأوسط	3,925,831	3,949,951
أوروبا الغربية	122,800	71,146
أخرى	1,983,139	1,437,429
	6,031,770	5,458,526
ناقصاً : انخفاض القيمة	(485,855)	(368,128)
	5,545,915	5,090,398

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

7- مدينون (تتمة)

فيما يلي تحليل انخفاض قيمة الأرصدة المستحقة من عملاء عن التسهيلات التمويلية هو كما يلي:

	محدد		عام		المجموع	
	2010	2009	2010	2009	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	203,305	164,098	164,823	135,009	368,128	299,107
المحمل خلال السنة	144,655	59,122	(31,134)	36,517	113,521	95,639
المبالغ المشطوبة؛ بالصافي بعد خصم حركة العملات الأجنبية	6,052	(19,915)	(1,846)	(6,703)	4,206	(26,618)
الرصيد في نهاية السنة	354,012	203,305	131,843	164,823	485,855	368,128
مرابحات دولية	91,118	38,259	14,317	21,920	105,435	60,179
مرابحات محلية ووكالات	238,262	143,297	114,528	138,922	352,790	282,219
استصناع ومدينون آخرون	24,632	21,749	2,998	3,981	27,630	25,730
	354,012	203,305	131,843	164,823	485,855	368,128

التسهيلات التمويلية غير المنتظمة النقدية وغير النقدية

في 31 ديسمبر 2010، بلغت قيمة التسهيلات التمويلية غير المنتظمة (متضمنة أرصدة المدينون وموجودات مؤجرة وبنود خارج الميزانية) للبنك 910,855 ألف دينار كويتي (2009: 696,763 ألف دينار كويتي)، كما بلغت 871,868 ألف دينار كويتي بعد استبعاد الإيرادات المؤجلة والأرباح المعلقة (2009: 642,071 ألف دينار كويتي) ومبلغ 687,153 ألف دينار كويتي (2009: 523,749 ألف دينار كويتي) بعد استبعاد الضمانات المقبولة وذلك طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي لغرض احتساب المخصصات المحددة.

	قبل الغزو	بعد التحرير	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
2010			
تسهيلات تمويلية	6,253	904,602	910,855
انخفاض القيمة	6,253	386,346	392,599
2009			
تسهيلات تمويلية	6,275	690,488	696,763
انخفاض القيمة	6,275	212,644	218,919

إن المخصص المحمل (المفرج عنه) خلال السنة للتسهيلات غير النقدية يبلغ 878 ألف دينار كويتي (2009:(16) ألف دينار كويتي) في حين أن المخصص المتاح للتسهيلات غير النقدية والبالغ 11,340 ألف دينار كويتي (2009: 10,462 ألف دينار كويتي) مدرج ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 16).

تتضمن المخصصات بعض المبالغ التي تم شراؤها من قبل بنك الكويت المركزي. يجب رد هذه المخصصات إلى بنك الكويت المركزي عندما تنتفي الحاجة إليها.

إن القيمة العادلة للذمم المدينة لا تختلف عن قيمتها الدفترية ذات الصلة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

8 - موجودات مؤجرة

يتضمن صافي الاستثمار في الموجودات المؤجرة ما يلي:

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
إجمالي الاستثمار	1,359,875	1,350,772
ناقصاً: إيرادات غير مكتسبة	(31,597)	(28,710)
انخفاض القيمة	(55,575)	(33,996)
	1,272,703	1,288,066

إن انخفاض قيمة الموجودات المؤجرة هي كما يلي:

	محدد		عام		المجموع	
	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	15,233	9,625	18,763	18,049	33,996	27,674
المحمل خلال السنة	18,550	6,162	2,053	720	20,603	6,882
المبالغ المشطوبة؛ بالصافي بعد خصم حركة العملات الأجنبية	733	(554)	243	(6)	976	(560)
الرصيد في نهاية السنة	34,516	15,233	21,059	18,763	55,575	33,996

إن الحد الأدنى لدفعات التأجير المدينة المستقبلية في مجموعها هو كما يلي:

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
خلال سنة واحدة	882,900	771,155
سنة إلى خمس سنوات	320,209	324,389
أكثر من خمس سنوات	156,766	255,228
	1,359,875	1,350,772

تم تقدير القيمة المتبقية غير المضمونة للموجودات المؤجرة في 31 ديسمبر 2010 بمبلغ 48,720 ألف دينار كويتي (2009: 57,588 ألف دينار كويتي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

9 - استثمارات

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
تتكون الاستثمارات من:		
استثمارات في أسهم مسعرة	61,309	79,727
استثمارات في أسهم غير مسعرة	304,287	301,133
محافظ مدارة (تتكون بصورة أساسية من استثمارات في أسهم مسعرة)	252,057	230,402
صناديق مشتركة (غير مسعرة)	184,053	189,512
صكوك	381,344	241,252
	1,183,050	1,042,026
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة	807,049	739,088
استثمارات مدرجة بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة	376,001	302,938
	1,183,050	1,042,026

تتضمن المحافظ المدارة مبلغ 35,425 ألف دينار كويتي (2009: 28,372 ألف دينار كويتي) يمثل استثمار المجموعة في عدد 30,533 ألف سهم (2009 : 25,723 ألف سهم) من أسهم البنك نيابة عن المودعين، أي ما يعادل 1.23 % من إجمالي رأس المال المصدر في 31 ديسمبر 2010 (2009: 1.12 %). إن نتائج الأنشطة المتعلقة بالتداول في هذه الأسهم تخص المودعين فقط ولذلك تصنف هذه الأسهم ضمن الاستثمارات.

تحديد القيمة العادلة و الجدول الهرمي للقيمة العادلة

يستخدم البنك الجدول الهرمي التالي لتحديد و الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع حسب أسلوب التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة؛

المستوى 2: أساليب أخرى يكون لجميع مدخلاتها تأثيراً ملموساً على القيمة العادلة المسجلة معروضة بشكل مباشر أو غير مباشر؛

المستوى 3: أساليب أخرى تستخدم المدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى البيانات المعروضة في السوق.

31 ديسمبر 2010	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
استثمارات في أسهم مسعرة	61,309	–	–	61,309
استثمارات في أسهم غير مسعرة	–	–	54,455	54,455
محافظ مدارة (تتكون بشكل أساسي من الاستثمارات في أسهم مسعرة)	216,358	4,356	18,811	239,525
صناديق مشتركة	–	18,172	116,656	134,828
صكوك	316,932	–	–	316,932
	594,599	22,528	189,922	807,049

31 ديسمبر 2009	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
استثمارات في أسهم مسعرة	79,727	–	–	79,727
استثمارات في أسهم غير مسعرة	–	–	11,949	11,949
محافظ مدارة (تتكون بشكل أساسي من الاستثمارات في أسهم مسعرة)	216,658	–	–	216,658
صناديق مشتركة	–	18,921	170,591	189,512
صكوك	241,242	–	–	241,242
	537,627	18,921	182,540	739,088

تستخدم أساليب التقييم أو نماذج تسعير بصورة أساسية للأسهم غير مسعرة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

يتم تقييم هذه الموجودات باستخدام نماذج تتضمن أحياناً البيانات المعروضة في السوق وفي أحيان أخرى البيانات المعروضة وغير المعروضة. تتضمن المدخلات غير المعروضة للنماذج افتراضات تتعلق بالأداء المالي المستقبلي للشركة المستثمر فيها وقائمة المخاطر الخاصة به والافتراضات الاقتصادية التي تتعلق قطاع الأعمال والمناطق الجغرافية التي تعمل بها الشركة المستثمر فيها.

10 - استثمارات في شركات زميلة

إن الشركات الزميلة الرئيسية للمجموعة هي كما يلي:

	النسبة في حقوق الملكية %		بلد التسجيل	النشاط الرئيسي	تاريخ تقرير البيانات المالية
	2010	2009			
استثمارات مباشرة في شركات زميلة:					
الشركة الأولى للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة)	27	27	الكويت	تأمين إسلامي تكافلي	30 سبتمبر 2010
بيت الاستثمار الخليجي ش.م.ك.(مقفلة)	20	20	الكويت	استثمارات إسلامية	30 سبتمبر 2010
مصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ك	20	20	الإمارات العربية المتحدة	خدمات مصرفية إسلامية	30 سبتمبر 2010
شركة الأولى للاستثمار ش.م.ك.(مقفلة)	9	9	الكويت	استثمارات إسلامية	30 سبتمبر 2010
استثمارات غير مباشرة في شركات زميلة محتفظ بها من قبل شركات تابعة مجمعة:					
شركة صكوك للتطوير العقاري ش.م.ك. (مقفلة)	49	49	الكويت	التطوير العقاري	30 سبتمبر 2010
شركة منشآت للمشاريع العقارية ش.م.ك. (مقفلة)	25	30	الكويت	إدارة المشاريع العقارية	30 سبتمبر 2010
شركة مركز إدارة السيولة المالية ش.م.ب (مقفلة)	25	25	البحرين	خدمات مصرفية ومالية إسلامية	30 سبتمبر 2010
شركة أعيان للإجارة والاستثمار ش.م.ك (مقفلة)	16	16	الكويت	إجارة واستثمارات إسلامية	31 مارس 2010

تم تصنيف استثمارات المجموعة في الشركة الأولى للاستثمار وشركة أعيان للإجارة والاستثمار كاستثمارات في شركات زميلة حيث إن المجموعة لديها القدرة على ممارسة تأثير ملموس على عمليات هذه الشركات من خلال التمثيل في مجلس إدارة هذه الشركات.

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
الحصة في موجودات ومطلوبات الشركات الزميلة:		
الموجودات	792,023	832,887
المطلوبات	(502,288)	(481,608)
صافي الموجودات	289,735	351,279

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
الحصة في إيرادات ونتائج الشركات الزميلة:		
الإيرادات	24,131	97,188
النتائج	(57,492)	(28,724)
التزامات رأسمالية	29,678	26,705

إن الاستثمارات في شركات زميلة بقيمة دفترية تبلغ 157,241 ألف دينار كويتي (2009: 215,405 ألف دينار كويتي) وتبلغ قيمتها السوقية 74,811 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2010 (2009: 83,507 ألف دينار كويتي) وذلك استناداً إلى الأسعار المعلنة. أما الشركات الزميلة المتبقية بقيمة دفترية تبلغ 182,066 ألف دينار كويتي (2009: 195,433 ألف دينار كويتي) فهي شركات غير مدرجة ولا تتوفر معلومات موثوق منها حول قيمتها العادلة. تتضمن القيمة الدفترية للاستثمارات في شركات زميلة شهرة بمبلغ 49,572 ألف دينار كويتي (2009: 59,559 ألف دينار كويتي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

11 - عقارات استثمارية

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
في 1 يناير	506,464	279,574
الناتج من التجميع	-	17,202
مشتريات	128,608	98,656
المحول من عقارات ومعدات (إيضاح 13)	825	155,371
استبعادات	(67,943)	(42,043)
الاستهلاك المحمل للسنة	(1,948)	(2,468)
خسائر انخفاض القيمة مفرج عنها	(4,629)	172
في 31 ديسمبر	561,377	506,464

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
عقارات تم تطويرها	375,529	320,086
عقارات قيد الإنشاء	190,477	188,192
	566,006	508,278
ناقصاً: انخفاض القيمة	(4,629)	(1,814)
	561,377	506,464

إن عقارات استثمارية بقيمة دفترية تبلغ 61,162 ألف دينار كويتي (2009: 38,464 ألف دينار كويتي) وإيرادات التأجير المتعلقة بها مرهونة مقابل دائني مرابحة بمبلغ 60,062 ألف دينار كويتي (2009: 37,287 ألف دينار كويتي).

إن القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في تاريخ بيان المركز المالي المجمع هي 610,870 ألف دينار كويتي (2009: 575,075 ألف دينار كويتي).

12 - موجودات أخرى

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
مدينون تجاريون	194,292	187,445
مخزون معادن ثمينة	51,620	25,698
الشهرة	44,163	54,841
موجودات غير ملموسة	40,468	37,439
دفعات مقدماً لشراء استثمارات	33,580	17,883
موجودات أخرى	265,170	199,088
	629,293	522,394

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

13 - عقارات ومعدات

	أراضي	مباني	طائرات ومحركات	أثاث وتركيبات ومعدات	سيارات	عقارات قيد التطوير	2010 المجموع	2009 المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
التكلفة :								
في 1 يناير 2010	22,790	74,905	488,071	132,228	57,192	29,992	805,178	718,479
الناتج من التجميع	–	–	–	–	–	–	–	92,475
الإضافات	(2)	15,001	184,053	22,940	13,206	8,115	243,313	271,720
الاستبعادات	(840)	(2,651)	(12,742)	(18,894)	(32,411)	(10,188)	(77,726)	(60,780)
المحول إلى عقارات استثمارية (إيضاح 11)	–	–	–	–	–	(825)	(825)	(216,716)
في 31 ديسمبر 2010	21,948	87,255	659,382	136,274	37,987	27,094	969,940	805,178
مجمع الاستهلاك :								
في 1 يناير 2010	–	36,928	66,048	76,778	23,818	–	203,572	127,140
الناتج من التجميع	–	–	–	–	–	–	–	40,119
الاستهلاك المحمل للسنة	–	2,644	22,488	14,087	7,019	–	46,238	37,563
متعلقة بالاستبعادات	–	(2,810)	(10,336)	(6,267)	(20,593)	–	(40,006)	(10,880)
خسارة انخفاض القيمة المحملة للسنة	–	–	9,465	–	–	–	9,465	9,630
في 31 ديسمبر 2010	–	36,762	87,665	84,598	10,244	–	219,269	203,572
صافي القيمة الدفترية								
في 31 ديسمبر 2010	21,948	50,493	571,717	51,676	27,743	27,094	750,671	601,606
في 31 ديسمبر 2009	22,790	37,977	422,023	55,450	33,374	29,992	601,606	591,339

تتضمن العقارات والمعدات مبنى المركز الرئيسي وكافة فروع البنك المقامة على أرض مستأجرة من حكومة دولة الكويت. إن ملكية هذه المباني بالإضافة إلى صافي إيرادات التأجير من هذه المباني تخص مساهمي البنك فقط.

تتضمن المباني الاستثمار في مجمع المشى في الكويت والذي تم إنشاءه على أرض مستأجرة من حكومة دولة الكويت. إن ملكية هذه المباني بالإضافة إلى صافي إيرادات التأجير من هذه المباني تخص مساهمي البنك فقط.

تمتلك إحدى الشركات التابعة أسطول طائرات بقيمة دفترية تبلغ 432,649 ألف دينار كويتي (2009: 258,419 ألف دينار كويتي) تم حيازتها بموجب عقود تأجير تمويلي وهي مضمونة مقابل عقود تأجير تمويلي على أن يكون سند ملكية الطائرات محتفظ به لدى المقرض (إيضاح 14). إن الطائرات مضمون مقابل عقود تأجير تمويلي. إن القيمة المتبقية لأسطول طائرات الشركة التابعة تقدر بنسبة 29 % (2009: 30 %) تقريباً من إجمالي تكلفة شراء الطائرات.

إن إجمالي القيمة الدفترية للعقارات و المعدات التي تم استهلاكها بالكامل ولا تزال قيد الاستخدام في تاريخ بيان المركز المالي المجمع يبلغ 33,789 ألف دينار كويتي (2009: 29,659 ألف دينار كويتي)

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

13 - عقارات ومعدات (تتمة)

إن الحد الأدنى لمستحقات التأجير المستقبلية عن التأجير التشغيلي للسيارات والطائرات والمحركات هو 248,820 ألف دينار كويتي (2009: 166,882 ألف دينار كويتي)، ويستحق كما يلي:

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
الإيرادات المستحقة خلال سنة	44,650	36,881
الإيرادات المستحقة من سنة إلى خمس سنوات	141,892	99,854
الإيرادات المستحقة أكثر من خمس سنوات	62,278	30,147
	248,820	166,882

14 - أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
حسابات جارية	1,627	1,938
مرابحة دائنة	1,847,002	1,261,332
صكوك دائنة	24,638	-
التزامات بموجب عقد تأجير تمويلي (إيضاح 13)	338,313	197,655
	2,211,580	1,460,925

إن القيمة العادلة للأرصدة المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية لا تختلف عن قيمتها الدفترية.

تتضمن العقارات والمعدات 38 طائرة تم حيازتها من قبل شركة تابعة بموجب عقود تأجير تمويلي مدرجة بالدولار الأمريكي: 9 طائرات تتراوح فترات استحقاق عقود التأجير التمويلي لهم خلال 5 سنوات و 29 طائرة تتراوح فترات استحقاق عقود التأجير التمويلي لهم بعد 5 سنوات. إن الالتزامات بموجب عقود التأجير التمويلي مضمونة بالطائرات (إيضاح 13). تبلغ الأقساط المستحقة خلال سنة إلى خمس سنوات 169,046 ألف دينار كويتي، وتبلغ الأقساط المستحقة بعد خمس سنوات 164,824 ألف دينار كويتي.

15 - حسابات المودعين

أ - تتضمن حسابات المودعين في البنك ما يلي:

1 - ودائع بدون تفويض بالاستثمار وتأخذ حكم الحسابات الجارية. لا تستحق تلك الودائع أي أرباح ولا تتحمل أي مخاطر خسارة، حيث يضمن البنك سداد أرصدتها عند الطلب. وبالتالي تعتبر تلك الودائع قرضاً حسناً من المودعين إلى البنك، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

2 - ودائع مع التفويض بالاستثمار وتضم ودائع المستمرة والسدرة لفترات غير محددة وحسابات التوفير. إن الودائع المطلقة لفترات غير محددة مستمرة مبدئياً لمدة سنة واحدة وتجدد تلقائياً لفترة مماثلة ما لم يخطر المودعين البنك كتابةً بالرغبة في عدم التجديد. إن حسابات التوفير الاستثمارية مستمرة لفترة غير محددة.

في جميع الحالات، تمنح الودائع الاستثمارية نسبة الربح التي يحددها مجلس إدارة البنك، أو تتحمل نصيباً من الخسارة بناء على نتائج السنة المالية.

يستثمر البنك بصفة عامة حوالي 90 % من الودائع الاستثمارية المطلقة لفترة غير محددة (المستمرة) و 70 % من الودائع الاستثمارية لفترة غير محددة (السدرة) و 60 % من حسابات التوفير الاستثمارية (توفير). يضمن البنك لمودعيه سداد الجزء المتبقي غير المستثمر من هذه الودائع الاستثمارية. وبالتالي يعتبر ذلك الجزء قرضاً حسناً من المودعين للبنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. إن استثمار القرض الحسن يتم وفقاً لما يراه مجلس إدارة البنك مناسباً، وتعود نتائج استثماره لمساهمي البنك.

ب- استنادا إلى نتائج السنة ، حدد مجلس إدارة البنك حصة المودعين من الربح وفقاً للنسب التالية :

	2010 % سنوياً	2009 % سنوياً
ودائع استثمارية - (مستمرة)	2.378	2.780
ودائع استثمارية - (السدرة)	1.850	2.162
حسابات توفير استثمارية - (توفير)	1.585	1.853

ج- إن القيمة العادلة لحسابات المودعين لا تختلف عن قيمهم الدفترية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

16 - مطلوبات أخرى

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
دائنون تجاريون	211,095	175,260
مصروفات مستحقة	90,073	110,667
شيكات مقبولة السداد	84,169	69,183
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	42,098	36,639
غطاء خطابات ضمان	41,650	35,515
احتياطي مصروفات صيانة	15,850	7,032
تأمينات مستردة	12,696	30,877
مخصص تسهيلات غير نقدية	11,340	10,462
مبالغ مستلمة عن مشاريع تحت التنفيذ للعملاء	7,143	17,747
مطلوبات أخرى	86,021	70,069
	602,135	563,451

17 - احتياطي القيمة العادلة

تدرج التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع ومبادلات العملات الأجنبية وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة في احتياطي القيمة العادلة. ترى إدارة البنك أن هذا الاحتياطي يخص مودعي ومساهمي البنك. نتيجة لذلك، فإن إدراج هذا الاحتياطي كبند منفصل في بيان المركز المالي المجمع يقدم عرضاً أكثر عدالة من إدراجه ضمن حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك.

	2010 ألف دينار كويتي استثمارات متاحة للبيع	2010 ألف دينار كويتي مبادلات العملات الأجنبية ومبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير	(31,153)	(2,444)	(33,597)	11,394
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع	(32,447)	–	(32,447)	(88,644)
التغير في القيمة العادلة مبادلات العملات ومبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة	–	2,973	2,973	(2,444)
خسائر محققة لاستثمارات متاحة للبيع خلال السنة	6,069	–	6,069	672
خسائر انخفاض القيمة محولة إلى بيان الدخل المجمع	16,930	–	16,930	49,210
حصة في الخسائر الشاملة الأخرى للشركات الزميلة (إيضاح 10)	(2,927)	–	(2,927)	(3,785)
الرصيد في 31 ديسمبر	(43,528)	529	(42,999)	(33,597)

تتضمن الخسائر غير المحققة من إعادة تقييم استثمارات متاحة للبيع والمسجلة مباشرة في احتياطي القيمة العادلة مبلغ (795) ألف دينار كويتي (2009: (1,977) ألف دينار كويتي) تتعلق باستثمارات في أسهم غير مسعرة ناتجة عن استخدام أساليب تقييم مقبولة.

18 - احتياطي ترجمة عملات أجنبية

ينشأ احتياطي ترجمة العملات الأجنبية عند تجميع شركات تابعة أجنبية ومحاسبة حقوق الملكية لشركات زميلة أجنبية. ترى إدارة البنك أن هذا الاحتياطي خاص بالمودعين والمساهمين. ونتيجة لذلك، فإن تسجيل هذا الاحتياطي كبند منفصل في بيان المركز المالي المجمع يقدم عرضاً أكثر عدالة من إدراجه ضمن حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

19 - رأس المال

رأس المال

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مصرح به ومصدر ومدفوع بالكامل: 2,489,852,474 (2009: 2,305,418,958) سهم قيمة كل منها 100 فلس	248,985	230,542

إن الحركة في الأسهم العادية المصدرة خلال السنة هي كما يلي:

	2010	2009
عدد الأسهم المصدرة في 1 يناير	2,305,418,958	2,058,409,784
أسهم منحة	184,433,516	247,009,174
عدد الأسهم الصادرة 31 ديسمبر	2,489,852,474	2,305,418,958

أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة

احتفظت المجموعة بأسهم الخزينة التالية في نهاية السنة:

	2010	2009
عدد أسهم الخزينة	24,665,000	31,127,500
عدد أسهم الخزينة كنسبة من إجمالي الأسهم المصدرة	% 0.99	% 1.35
تكلفة أسهم الخزينة (دينار كويتي)	26,722,320	36,661,861
القيمة السوقية لأسهم الخزينة (دينار كويتي)	28,611,400	34,240,250

إن الحركة على أسهم الخزينة هي كما يلي:

	عدد الأسهم	
	2010	2009
الرصيد في 1 يناير	31,127,500	5,315,000
مشتريات	16,030,000	65,272,500
أسهم منحة	2,490,617	1,502,725
مبيعات	(24,983,117)	(40,962,725)
الرصيد في 31 ديسمبر	24,665,000	31,127,500

إن الرصيد في حساب احتياطي أسهم الخزينة غير قابل للتوزيع.

20 - احتياطيات

في اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية لمساهمي البنك المنعقدة في 14 مارس 2005، قررت الجمعية العمومية العادية تعليق تحويل ما يزيد عن 10 % إلى الاحتياطي القانوني. وافقت الجمعية العمومية غير العادية للبنك المنعقدة في 18 مارس 1996 على تعديل نص المادة (58) من نظامها الأساسي بما يسمح للجمعية العمومية العادية، بناء على اقتراح مجلس إدارة البنك بزيادة نسبة التحويل إلى كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري لأكثر من 10 % من ربح السنة الخاص بمساهمي البنك، متى يكون ذلك مناسباً. نتيجة لذلك، فقد تم تحويل مبلغ 11,051 ألف دينار كويتي وهو ما يعادل 10 % تقريباً (2009: 12,393 ألف دينار كويتي وهو ما يعادل 10 % تقريباً) من ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة) إلى الاحتياطي القانوني.

إن ذلك الجزء من الاحتياطي القانوني الذي يزيد عن 50 % من رأس المال المدفوع فقط هو القابل للتوزيع والاستخدام بناءً على اختيار الجمعية العمومية العادية بما يعود في مصلحة البنك. إن توزيع رصيد الاحتياطي القانوني محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح على المساهمين تصل إلى 5 % من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بتأمين هذا الحد.

تم تحويل 23 % (2009: 25 %) من ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة والزكاة وضريبة دعم العمالة الوطنية) إلى الاحتياطي الاختياري.

إن رصيد علاوة إصدار الأسهم غير قابل للتوزيع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

21 - أرباح مقترح توزيعها ومكافأة مجلس الإدارة

أقترح مجلس إدارة البنك توزيعات أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 20 % للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 (2009: 25 %) وكذلك إصدار أسهم منحة بنسبة 8 % (2009: 8 %) من رأس المال المدفوع. يخضع هذا الاقتراح لموافقة الجمعية العمومية العادية وغير العادية لمساهمي البنك واستكمال الإجراءات القانونية. تظهر توزيعات الأرباح المقترحة كبند منفصل في حقوق الملكية.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بلغت 160 ألف دينار كويتي (2009: 160 ألف دينار كويتي) وهي ضمن المبلغ المسموح به وفقاً للقوانين المحلية وتخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك.

22 - شركات تابعة

إن تفاصيل الشركات التابعة الرئيسية العاملة مبينة فيما يلي :

الاسم	بلد التسجيل	النسبة في حقوق الملكية %		النشاط الرئيسي	تاريخ تقرير البيانات المالية
		2010	2009		
بيت التمويل الكويتي (ماليزيا) برهاد	ماليزيا	100	100	خدمات مصرفية إسلامية	30 نوفمبر 2010
شركة بيتك للأسهم الخاصة ذ.م.م.	كايمان	100	100	استثمارات إسلامية	30 سبتمبر 2010
بيت التمويل الكويتي للخدمات المالية ذ.م.م.	كايمان	100	100	تطوير العقارات الدولية واستثمارات	30 سبتمبر 2010
شركة المشى للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)	الكويت	100	100	تمويل واستثمارات إسلامية	30 سبتمبر 2010
شركة النخيل المتحدة العقارية ش.م.ك. (مقفلة)	الكويت	100	100	استثمارات عقارية ومتاجرة	31 أكتوبر 2010
شركة المشروعات التنموية القابضة ش.م.ك. (مقفلة)	الكويت	100	100	استثمارات بنية تحتية وصناعية	30 سبتمبر 2010
شركة بيتك للاستثمار العقاري ش.م.س.	السعودية	100	100	تطوير واستثمار عقاري	30 سبتمبر 2010
شركة بيت إدارة السيولة للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)	الكويت	100	100	تمويل واستثمار إسلامي	30 سبتمبر 2010
بيت التمويل السعودي الكويتي ش.م.س. (مقفلة)	السعودية	100	100	استثمار إسلامي	30 سبتمبر 2010
شركة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية ش.م.ك. (مقفلة)	الكويت	97	97	صيانة الكمبيوتر والاستشارات وخدمات البرامج	30 سبتمبر 2010
بيت التمويل الكويتي ش.م.ب.	البحرين	93	93	خدمات مصرفية إسلامية	30 نوفمبر 2010
البنك الكويتي التركي للمساهمة	تركيا	62	62	خدمات مصرفية إسلامية	30 سبتمبر 2010
مجموعة عارف الاستثمارية ش.م.ك. (مقفلة)	الكويت	52	52	استثمارات إسلامية	30 سبتمبر 2010
شركة ألافكو لتمويل وشراء وتأجير الطائرات ش.م.ك. (مقفلة)	الكويت	53	53	خدمات تمويل وتأجير الطائرات	30 سبتمبر 2010
شركة الإنماء العقارية ش.م.ك. (مقفلة)	الكويت	50	50	عقارات واستثمار ومتاجرة وإدارة عقارات	31 أكتوبر 2010

23 - مطلوبات طارئة والتزامات

كانت هناك مطلوبات طارئة والتزامات قائمة بتاريخ بيان المركز المالي المجمع تمت ضمن النشاط الطبيعي للمجموعة فيما يتعلق بما يلي:

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد مستندية	166,617	145,680
خطابات ضمان	1,056,805	955,777
	1,223,422	1,101,457
التزامات رأسمالية	1,337,272	1,327,082

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

24 - معاملات مبادلات عملات ومعاملات مبادلات الأرباح والعقود الآجلة

تدخل المجموعة في سياق العمل العادي في معاملات مبادلات عملات ومعاملات مبادلات الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة للتخفيف من حدة مخاطر العملات الأجنبية ومعدل الربح. تستند مبادلات عملات ،عقود السلع الآجلة إلى نظام الوعد بين طرفين لشراء سلعة تتفق مع الشريعة الإسلامية وفقاً لسعر متفق عليه في التاريخ ذي الصلة في المستقبل. إن المعاملة هي وعد مشروط بشراء سلعة من اتفاقية شراء من جانب واحد. يتكون هيكل المقايضة من مقايضة معدلات الربح ومبادلات العملات. فيما يتعلق بمبادلات معدلات الربح ، تقوم الأطراف عادةً بمبادلات مدفوعات الأرباح ذات المعدلات الثابتة والمتغيرة استناداً إلى القيمة الاسمية لعملة واحدة. بالنسبة لمبادلات العملات، يتم تبديل المدفوعات الثابتة أو المتغيرة بالإضافة إلى القيمة الاسمية بعملات مختلفة.

يتم استخدام مبادلات العملات وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة كتغطية لمخاطر العملات الأجنبية المرتبطة بالالتزامات الثابتة.

كما في 31 ديسمبر 2010، تحتفظ المجموعة بمبادلات عملات ومعاملات مبادلات الأرباح وعقود تحويل عملات أجنبية آجلة وعقود السلع الآجلة مصنفة كتغطيات للتحصيلات المستقبلية من بنود التغطية بالعملات الأجنبية والتغير في معدلات الربح.

يوضح الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة لهذه الأدوات، والتي تعادل القيمة السوقية، بالإضافة إلى القيمة الاسمية. إن القيمة الاسمية هي مبلغ الأصل المرتبط بأدوات مبادلات العملات الأجنبية أو السعر المرجعي أو المؤشر وهو الأساس الذي تقاس عليه التغيرات في قيمة هذه الأدوات. تشير القيمة الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تشير إلى مخاطر الائتمان.

31 ديسمبر 2010	القيمة العادلة الموجبة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة السالبة ألف دينار كويتي	قيمة العقد/ القيمة الاسمية بالإجمالي ألف دينار كويتي	القيمة الاسمية على أساس المدة حتى الاستحقاق		
				خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	أكثر من 12 شهراً ألف دينار كويتي
تغطيات التدفقات النقدية						
العقود الآجلة	87	202	40,112	30,014	10,098	-
معاملات مبادلات الأرباح	175	91	28,716	-	-	28,716
معاملات مبادلات عملات	560	-	22,440	1,403	-	21,037
	822	293	91,268	31,417	10,098	49,753
غير مصنفة كتغطيات						
العقود الآجلة	10,430	2,975	232,830	149,521	83,037	272
معاملات مبادلات الأرباح	1,793	3,296	123,091	-	-	123,091
معاملات مبادلات عملات	2,643	2,431	135,027	103,208	-	31,819
	14,866	8,702	490,948	252,729	83,037	155,182
	15,688	8,995	582,216	284,146	93,135	204,935

بخصوص عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة و مبادلات العملات، فإن القيمة الاسمية تمثل إجمالي التدفقات النقدية، و مع ذلك فان المبالغ يمكن تسويتها بالصافي. و يبين الجدول التالي صافي التدفقات النقدية:

31 ديسمبر 2010	قيمة العقد/ القيمة الاسمية بالإجمالي ألف دينار كويتي	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	أكثر من 12 شهراً ألف دينار كويتي
تدفقات نقدية داخلة	425,495	279,025	92,638	53,832
تدفقات نقدية صادرة	430,408	284,145	93,135	53,128
صافي التدفقات النقدية	(4,913)	(5,120)	(497)	704

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

31 ديسمبر 2009	القيمة العادلة الموجبة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة السالبة ألف دينار كويتي	قيمة العقد/ القيمة الاسمية بالإجمالي ألف دينار كويتي	القيمة الاسمية على أساس المدة حتى الاستحقاق: خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	أكثر من 12 شهراً ألف دينار كويتي
تغطيات التدفقات النقدية						
العقود الآجلة	–	–	16,076	13,790	–	2,286
معاملات مبادلات الأرباح	–	2,444	290,173	–	–	290,173
مبادلات عملات	–	–	27,146	10,002	15,716	1,428
	–	2,444	333,395	23,792	15,716	293,887
غير مصنفة كتغطيات						
العقود الآجلة	3,087	1,661	274,217	224,948	48,332	937
معاملات مبادلات الأرباح	2,406	5,608	159,901	–	–	159,901
	5,493	7,269	434,118	224,948	48,332	160,838
	5,493	9,713	767,513	248,740	64,048	454,725

بخصوص عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة و مبادلات العملات، فإن القيمة الاسمية تمثل إجمالي التدفقات النقدية، و مع ذلك فان المبالغ يمكن تسويتها بالصافي. و يبين الجدول التالي صافي التدفقات النقدية:

31 ديسمبر 2009	قيمة العقد/ القيمة الاسمية بالإجمالي ألف دينار كويتي	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	أكثر من 12 شهراً ألف دينار كويتي
تدفقات نقدية داخلة	317,439	248,740	64,048	4,651
تدفقات نقدية صادرة	(228,448)	(204,267)	(19,897)	(4,284)
صافي التدفقات النقدية	88,991	44,473	44,151	367

بشأن مبادلات معدلات الأرباح ، فان القيمة الاسمية لا يتم تبادلها.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

25 - معاملات مع أطراف ذات علاقة

هناك أطراف معينة ذات علاقة (أعضاء مجلس إدارة المجموعة وموظفيها التنفيذيين وعائلاتهم وشركات زميلة وشركات يمتلون فيها ملاك رئيسيين) كانوا مودعين وعملاء تسهيلات تمويلية للمجموعة، ضمن النشاط الطبيعي للمجموعة. إن تلك المعاملات قد تمت بنفس الشروط الأساسية بما في ذلك معدلات الربح والضمانات كتلك السائدة في نفس الوقت بالنسبة لعمليات مماثلة لها مع أطراف غير ذات علاقة ولم تتضمن أكثر من قدر طبيعي من المخاطر. تتم الموافقة على تلك المعاملات من قبل الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك. أن الأرصدة المتضمنة في البيانات المالية المجمعة هي كما يلي:

	مساهمين رئيسيين	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة وموظفين تنفيذيين	أطراف ذات علاقة أخرى	المجموع 2010	المجموع 2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أطراف ذات علاقة						
مدينون	8,696	100,803	4,705	28,991	143,195	247,588
أرصدة مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية	755,517	7,979	-	-	763,496	321,915
حسابات المودعين	36,811	8,379	6,307	34,261	85,758	96,687
التزامات ومطلوبات طارئة	886	610	34	6,480	8,010	21,459

إن تفاصيل حصص أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين هي كما يلي:

	عدد أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين التنفيذيين		عدد الأطراف ذات العلاقة			
	2010	2009	2010	2009	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
أعضاء مجلس الإدارة						
تسهيلات تمويلية	4	6	3	3	2,201	5,586
بطاقات ائتمان	11	8	-	1	42	53
ودائع	28	24	62	52	4,373	3,958
ضمانات مقابل تسهيلات تمويلية	3	3	-	-	3,216	2,663
موظفون تنفيذيون						
تسهيلات تمويلية	17	16	3	4	3,086	2,340
بطاقات ائتمان	14	26	4	6	31	71
ودائع	29	27	81	76	4,515	5,616
ضمانات مقابل تسهيلات تمويلية	8	8	1	1	3,364	3,713

مكافأة موظفي الإدارة العليا كما يلي:

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
مكافآت قصيرة الأجل للموظفين	9,480	10,274
مكافآت نهاية خدمة	592	656
	10,072	10,930

26 - التحليل القطاعي

معلومات القطاعات الأساسية

يتم تنظيم أنشطة المجموعة لأغراض الإدارة في ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية. إن الأنشطة والخدمات الرئيسية في هذه القطاعات هي كما يلي:

الخزينة	:	إدارة السيولة واستثمارات المرابحة الدولية وتبادل الودائع مع البنوك والمؤسسات المالية إضافة إلى العلاقات المصرفية الدولية.
الاستثمار	:	إدارة الاستثمارات المباشرة والاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة وعمليات الإجارة الدولية.
الأعمال المصرفية للأفراد والشركات	:	تقديم العديد من الخدمات المصرفية ومنتجات الاستثمار إلى الشركات والعملاء الأفراد وتقديم خدمات تمويل مرابحة للسلع والعقارات وتسهيلات إجارة محلية ووكالة وإستصناع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

31 ديسمبر 2010	الخزينة ألف دينار كويتي	الاستثمار ألف دينار كويتي	الأعمال المصرفية للأفراد والشركات ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
إجمالي الموجودات	3,213,236	3,692,310	4,530,962	1,111,991	12,548,499
إجمالي المطلوبات	2,215,127	16,653	7,861,355	369,662	10,462,797
إيرادات	31,356	63,111	599,463	42,369	736,299
انخفاض في القيمة	-	(57,361)	(108,266)	(33,006)	(198,633)
الربح قبل التوزيعات على المودعين	26,918	(3,998)	197,145	19,107	239,172

31 ديسمبر 2009	الخزينة ألف دينار كويتي	الاستثمار ألف دينار كويتي	الأعمال المصرفية للأفراد والشركات ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
إجمالي الموجودات	2,809,279	3,254,077	4,280,678	946,660	11,290,694
إجمالي المطلوبات	1,469,963	18,489	7,400,606	397,145	9,286,203
إيرادات	27,370	70,450	630,093	38,790	766,703
انخفاض في القيمة	-	(70,282)	(101,003)	(32,600)	(203,885)
الربح قبل التوزيعات على المودعين	22,685	(3,089)	225,849	24,149	269,594

معلومات القطاعات الثانوية

تعمل المجموعة في مناطق جغرافية متنوعة. إن التحليل الجغرافي هو كما يلي:

	الموجودات		المطلوبات		التزامات ومطلوبات طارئة بموجب خطابات اعتماد مستنديه وضمانات	
	2010 ألف **دينار كويتي**	2009 ألف دينار كويتي	2010 ألف **دينار كويتي**	2009 ألف دينار كويتي	2010 ألف **دينار كويتي**	2009 ألف دينار كويتي
المناطق الجغرافية :						
الشرق الأوسط	8,507,487	8,124,258	7,747,858	7,080,218	437,671	413,042
أمريكا الشمالية	217,323	231,573	36,957	30,938	566,635	595,021
أوروبا الغربية	541,906	368,799	421,490	229,752	319,384	466,354
أخرى	3,281,783	2,566,064	2,256,492	1,945,295	1,237,004	954,122
	12,548,499	11,290,694	10,462,797	9,286,203	2,560,694	2,428,539

	محلي		دولي		المجموع	
	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
الإيرادات	397,217	440,851	339,082	325,852	736,299	766,703
الربح قبل التوزيعات للمودعين	164,896	175,276	74,276	94,318	239,172	269,594

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

27 - تركزات الموجودات والمطلوبات

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة ، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية مماثلة مما قد يجعل عندهم الاستعداد لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

أ) إن توزيع الموجودات حسب قطاعات الأعمال هو كما يلي:

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
تجاري وصناعي	2,611,373	2,363,875
بنوك ومؤسسات مالية	3,527,637	3,292,671
إنشاءات وعقارات	3,726,968	3,599,269
أخرى	2,682,521	2,034,879
	12,548,499	11,290,694

يمكن الرجوع إلى إيضاح 26 حول توزيع الموجودات حسب المنطقة الجغرافية.

ب) إن توزيع المطلوبات هو كما يلي:

	مصرفية ألف دينار كويتي	غير مصرفية ألف دينار كويتي	المجموع 2010 ألف دينار كويتي	مصرفية ألف دينار كويتي	غير مصرفية ألف دينار كويتي	المجموع 2009 ألف دينار كويتي
القطاع الجغرافي						
الشرق الأوسط	7,618,052	129,806	7,747,858	6,954,192	126,026	7,080,218
أمريكا الشمالية	112	36,845	36,957	95	30,843	30,938
أوروبا الغربية	60,381	361,109	421,490	26,455	203,297	229,752
أخرى	2,145,085	111,407	2,256,492	1,883,285	62,010	1,945,295
	9,823,630	639,167	10,462,797	8,864,027	422,176	9,286,203

28 - مخاطر العملات الأجنبية

كان لدى المجموعة صافي المراكز الهامة التالية بالعملات الأجنبية الرئيسية كما في 31 ديسمبر:

	2010 المعادل مدين (دائن) ألف دينار كويتي	2009 المعادل مدين (دائن) ألف دينار كويتي
دولار أمريكي	301,558	209,298
جنيه إسترليني	10,408	12,919
يورو	15,089	5,534
عملات دول مجلس التعاون الخليجي	420,966	375,969
أخرى	58,111	50,304

29 - إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر جزءاً مكملاً لعملية اتخاذ القرار للمجموعة. ويتم إدارة تلك المخاطر من خلال لجنة إدارة المخاطر التي تتكون من أعضاء من الإدارة العليا من كافة التخصصات الرئيسية في المجموعة وهي تقدم الإرشاد والمساعدة في الإدارة العامة لمخاطر المجموعة. إن كل فرد في المجموعة مسئول عن التعرض للمخاطر المتعلقة بمسئولياته أو مسئولياتها. تتعرض المجموعة لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر التركز ومخاطر عائد الربح ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر العملات الأجنبية.

يوجد لدى المجموعة عملية مستقلة بموجبها يتم تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها، ووحدة إدارة المخاطر هي المسئولة عن هذه العملية. إن رئيس إدارة المخاطر له حق الاتصال المستقل بمجلس إدارة البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

أ) هيكل إدارة المخاطر

مجلس الإدارة

إن مجلس إدارة البنك هو المسئول عن المنهج العام لإدارة المخاطر واعتماد إستراتيجيات وأسس إدارة المخاطر. يستلم مجلس الإدارة تقرير شامل حول المخاطر مرة كل ربع سنة وهو مخصص لتوفير كافة المعلومات اللازمة لتقييم وتحديد مخاطر المجموعة.

لجنة إدارة المخاطر

إن لجنة إدارة المخاطر بالبنك مناط بها المسئولية الشاملة عن تطوير إدارة المخاطر ومبادئ وأطر وسياسات وحدود التطبيق، وهي المسئولة عن أمور المخاطر الأساسية وتقوم بإدارة ومراقبة التعرض للمخاطر.

وحدة إدارة المخاطر

إن وحدة إدارة المخاطر بالبنك هي المسئولة عن تنفيذ تطبيق إجراءات المخاطر والمحافظة عليها وذلك لضمان عملية الرقابة المستقلة، وتتضمن أيضاً مراقبة التعرض للمخاطر مقابل الحدود.

إدارة الخزينة

إن إدارة الخزينة هي المسئولة عن إدارة الموجودات والمطلوبات والبيان المالي الشامل للبنك. وهي مسئولة أيضاً عن إدارة التمويل والسيولة.

ب) نظم إدارة المخاطر وإعداد التقارير

إن لجنة إدارة المخاطر هي المسئولة عن التعرض للمخاطر ومراقبتها. وتقوم وحدة إدارة المخاطر بقياس المخاطر من خلال استخدام نماذج المخاطر وتقوم بتقديم التقارير إلى لجنة إدارة المخاطر. تستخدم النماذج احتمالات استناداً إلى الخبرات السابقة المعدلة لتعكس البيئة الاقتصادية.

يتم ضبط المخاطر ومراقبتها من خلال الحدود التي يضعها مجلس الإدارة والتي تعكس إستراتيجية الأعمال وبيئة السوق للمجموعة وكذلك مستوى المخاطر المقبول لدى مجلس إدارة البنك.

تقليل المخاطر

كجزء من الإدارة الشاملة للمخاطر، تستخدم المجموعة مبادلات العملات ومبادلات معدلات الأرباح وعقود العملات الأجنبية الآجلة وذلك لإدارة التعرض للمخاطر الناتجة من التغيرات في العائد والعملات الأجنبية ومخاطر الأسهم ومخاطر الائتمان. وتستخدم المجموعة الضمانات لتخفيض مخاطر الائتمان لديه.

تركزات المخاطر الزائدة

من أجل تجنب تركزات المخاطر الزائدة، تتضمن سياسات وإجراءات البنك إرشادات محددة تركز على الاحتفاظ بمحافظ مالية متنوعة، وبالتالي يتم السيطرة على تركزات مخاطر الائتمان المحددة وإدارتها. ويتم استخدام سياسة التحوط في البنك لإدارة تركزات المخاطر على مستوى العلاقات ومستوى الأعمال.

إضافة إلى ذلك، فإن كل شركة مصرفية تابعة للبنك لها هياكل إدارة مخاطر وسياسات وإجراءات مماثلة كما هو في البنك أعلاه والتي يتم مراقبتها من قبل مجلس إدارة البنك.

30 - مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي أن تتكبد المجموعة خسارة بسبب إخفاق عملائها أو الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية. تدير المجموعة مخاطر الائتمان وتراقبها من خلال وضع حدود لمبالغ المخاطر التي ترغب في قبولها للأطراف المقابلة المنفردة ولتركزات القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال، ومن خلال مراقبة التعرض للمخاطر فيما يتعلق بهذه الحدود.

تقوم المجموعة بوضع عملية غير مركزية لمراجعة الجدارة الائتمانية وذلك لتوفير التحديد المبكر للتغيرات المحتملة في الملاءة الائتمانية للأطراف المقابلة بما في ذلك مراجعة الضمانات القانونية. ويتم وضع حدود الأطراف المقابلة باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان الذي يحدد تصنيف المخاطر لكل طرف مقابل. وتخضع تصنيفات المخاطر للمراجعة الدورية. إن عملية مراجعة الجدارة الائتمانية تسمح للمجموعة بتقدير الخسارة المحتملة نتيجة للمخاطر التي تتعرض لها واتخاذ الإجراء التصويبي لها.

مخاطر الالتزامات المتعلقة بالائتمان

توفر المجموعة لعملائها الضمانات التي قد تتطلب أن تقوم المجموعة بدفعها نيابة عنهم. ويتم تحصيل هذه المدفوعات من العملاء على أساس شروط خطاب الاعتماد، وهي تعرض المجموعة لمخاطر مماثلة فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية ويتم تخفيفها من خلال نفس الإجراءات والسياسات الرقابية.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان مع عدم الأخذ في الحسبان أي ضمانات

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي المجمع. إن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر موضح بمجمل المبلغ (بالصافي بعد انخفاض القيمة)، قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية والضمانات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

30 - مخاطر الائتمان (تتمة)

	إيضاح	مجمل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر 2010 ألف دينار كويتي	مجمل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر 2009 ألف دينار كويتي
الأرصدة لدى المجموعة والمؤسسات المالية		389,460	396,719
مرابحة قصيرة الأجل		1,597,372	1,257,573
مدينون	7	5,545,915	5,090,398
موجودات مؤجرة	8	1,272,703	1,288,066
استثمارات - صكوك	9	381,344	241,252
موجودات أخرى		194,292	276,015
الإجمالي		9,381,086	8,550,023
مطلوبات طارئة	23	1,223,422	1,101,457
التزامات	23	1,337,272	1,327,082
الإجمالي		2,560,694	2,428,539
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان		11,941,780	10,978,562

عندما تدرج الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان ولكن ليس الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الذي قد يظهر في المستقبل كنتيجة للتغيرات في القيمة.

تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

تدار تركزات المخاطر حسب الطرف المقابل وحسب المنطقة الجغرافية وقطاع الأعمال. إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لأي طرف مقابل يبلغ 112,518 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2010 (2009: 133,279 ألف دينار كويتي) وذلك قبل احتساب الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى التي تم تغطيتها بالكامل بضمانات عقارية.

يمكن تحليل الموجودات المالية في بيان المركز المالي المجمع للمجموعة، قبل احتساب أي ضمانات محتفظ بها حسب المناطق الجغرافية التالية:

	مصرفية ألف دينار كويتي	غير مصرفية ألف دينار كويتي	المجموع 2010 ألف دينار كويتي	مصرفية ألف دينار كويتي	غير مصرفية ألف دينار كويتي	المجموع 2009 ألف دينار كويتي
الشرق الأوسط	6,237,177	153,040	6,390,217	6,058,266	196,890	6,255,156
أمريكا الشمالية	130,940	22,820	153,760	25,272	13,343	38,615
أوروبا الغربية	153,769	6,276	160,045	185,062	3,193	188,255
أخرى	2,634,686	42,378	2,677,064	2,021,112	46,885	2,067,997
	9,156,572	224,514	9,381,086	8,289,712	260,311	8,550,023

إن تحليل قطاعات الأعمال للموجودات المالية للمجموعة، قبل احتساب أي ضمانات محتفظ بها هو كما يلي:

	مصرفية ألف دينار كويتي	غير مصرفية ألف دينار كويتي	المجموع 2010 ألف دينار كويتي	مصرفية ألف دينار كويتي	غير مصرفية ألف دينار كويتي	المجموع 2009 ألف دينار كويتي
تجاري وصناعي	1,088,404	35,560	1,123,964	1,000,950	10,461	1,011,411
بنوك ومؤسسات مالية	2,500,276	21,092	2,521,368	2,522,436	64,354	2,586,790
إنشاءات وعقارات	2,856,187	65,226	2,921,413	2,567,211	43,387	2,610,598
أخرى	2,711,706	102,635	2,814,341	2,199,115	142,109	2,341,224
	9,156,573	224,513	9,381,086	8,289,712	260,311	8,550,023

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

الجدارة الائتمانية حسب الفئة للموجودات المالية

يوضح الجدول أدناه الجدارة الائتمانية حسب فئة الأصل في بنود المركز المالي.

31 ديسمبر 2010	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة			
	فئة عالية ألف دينار كويتي	فئة قياسية ألف دينار كويتي	متأخرة أو منخفضة القيمة ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
مدينون:				
مرابحات دولية	158,448	991,087	248,410	1,397,945
مرابحات محلية ووكالة	–	3,377,174	613,620	3,990,794
استصناع ومدينون آخرون	248	101,606	55,322	157,176
	158,696	4,469,867	917,352	5,545,915
موجودات مؤجرة	–	1,172,675	100,028	1,272,703
استثمارات – صكوك	131,857	249,487	–	381,344
	290,553	5,892,029	1,017,380	7,199,962

31 ديسمبر 2009	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة			
	فئة عالية ألف دينار كويتي	فئة قياسية ألف دينار كويتي	متأخرة أو منخفضة القيمة ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
مدينون:				
مرابحات دولية	114,548	930,667	116,048	1,161,263
مرابحات محلية ووكالة	265,022	2,797,910	662,902	3,725,834
استصناع ومدينون آخرون	520	113,362	89,419	203,301
	380,090	3,841,939	868,369	5,090,398
موجودات مؤجرة	10,941	1,126,885	150,240	1,288,066
استثمارات – صكوك	39,654	201,598	–	241,252
	430,685	5,170,422	1,018,609	6,619,716

تحليل أعمار التسهيلات التمويلية المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة حسب فئة الموجودات المالية:

31 ديسمبر 2010	أقل من 30 يوماً ألف دينار كويتي	31 إلى 60 يوماً ألف دينار كويتي	61 إلى 90 يوماً ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
مرابحات محلية ووكالة	222,294	75,562	61,259	359,115
استصناع ومدينون آخرون	47,063	256	2,258	49,577
موجودات مؤجرة	46,117	27,552	22,914	96,583
	315,474	103,370	86,431	505,275

31 ديسمبر 2009	أقل من 30 يوماً ألف دينار كويتي	31 إلى 60 يوماً ألف دينار كويتي	61 إلى 90 يوماً ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
مرابحات محلية	152,915	123,713	57,151	333,779
استصناع ومدينون آخرون	34,177	33,777	8,900	76,854
موجودات مؤجرة	55,674	56,520	22,453	134,647
	242,766	214,010	88,504	545,280

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

30 - مخاطر الائتمان (تتمة)

الضمانات

إن مبلغ ونوع الضمان المطلوب يستند إلى تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. يتم تنفيذ التعليمات الموضوعة من قبل إدارة المخاطر ولجنة الائتمان بالبنك فيما يتعلق بمدى قبول أنواع الضمان ومقاييس التقييم.

تشمل الأنواع الرئيسية للضمانات المقبولة العقارات والأوراق المالية والكفالات النقدية والبنكية. وتحصل المجموعة أيضاً على ضمانات من الشركات الأم للتسهيلات التمويلية التي تمتد إلى شركاتها التابعة.

وتراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات الأساسية، متى لزم ذلك.

بلغت القيمة العادلة لضمانات تحتفظ بها المجموعة فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية التي يتم تحديدها بشكل منفرد كمتأخرة أو منخفضة القيمة 274,884 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2010 (2009: 187,029 ألف دينار كويتي).

بلغت القيمة العادلة لضمانات تحتفظ بها المجموعة فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة 29,179 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2010 (2009: 132,362 ألف دينار كويتي). تشتمل الضمانات نقد وأوراق مالية وصكوك وخطابات ضمان وعقارات.

31 - مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها في ظل ظروف عادية أو تحت ضغط. للحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. وهذا يشكل تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة وتوفر الضمانات المرتفعة الجودة والتي يمكن استخدامها لتوفير تمويلات إضافية إذا لزم ذلك.

يحتفظ البنك بمحفظة قابلة للتداول بصورة عالية وموجودات متنوعة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد في حالة التوقف غير المتوقع للتدفقات النقدية. يلتزم البنك أيضاً ببنود ائتمان يمكن لها أن تفي باحتياجات السيولة. يتم تقييم مركز السيولة وإدارته بموجب سيناريوهات متعددة مع الأخذ في الاعتبار عوامل الضغط المتعلقة بكل من السوق بشكل عام والبنك بشكل خاص. ومن أهم هذه السيناريوهات هو الاحتفاظ بحدود لنسبة معدل صافي موجودات السيولة إلى مطلوبات العملاء، والتي تم وضعها لتعكس ظروف السوق. يتكون صافي موجودات السيولة من النقد ومرابحات قصيرة الأجل. إن المعدل خلال السنة هو كما يلي:

	2010 %	2009 %
31 ديسمبر	23	22
المتوسط خلال الفترة	22	21
الأعلى	24	23
الأدنى	20	20

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. لقد تم تحديد الاستحقاق التعاقدي للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي، ولم يأخذ في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية كما تعكسها خبرة المجموعة السابقة في الاحتفاظ بالودائع ومدى توفر السيولة النقدية لديها. وتقوم الإدارة بمراقبة تواريخ الاستحقاق للتأكد من الاحتفاظ بالسيولة الكافية. إن تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات للمجموعة في نهاية السنة تستند إلى الترتيبات التعاقدية للسداد باستثناء الاستثمارات والعقارات الاستثمارية التي تستند إلى تواريخ الانتهاء المخطط لها.

إن استحقاقات الموجودات والمطلوبات غير المخصومة في 31 ديسمبر 2010 هي كما يلي:

	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهرا ألف دينار كويتي	بعد سنة ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
الموجودات:					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	447,585	-	-	-	447,585
مرابحة قصيرة الأجل	1,597,372	-	-	-	1,597,372
مدينون	1,372,284	973,502	1,154,330	2,045,799	5,545,915
عقارات للمتاجرة	34,727	82,018	5,628	98,853	221,226
موجودات مؤجرة	383,018	206,478	283,276	399,931	1,272,703
استثمارات	45,347	10,413	25,008	1,102,282	1,183,050
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	339,307	339,307
عقارات استثمارية	-	-	-	561,377	561,377
موجودات أخرى	121,773	102,922	174,072	230,526	629,293
عقارات ومعدات	-	-	-	750,671	750,671
	4,002,106	1,375,333	1,642,314	5,528,746	12,548,499
المطلوبات:					
أرصدة مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية	1,127,843	512,799	202,170	368,768	2,211,580
حسابات المودعين	3,923,808	459,789	213,164	3,052,321	7,649,082
مطلوبات أخرى	156,729	38,104	253,025	154,277	602,135
	5,208,380	1,010,692	668,359	3,575,366	10,462,797

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

إن استحقاقات الموجودات والمطلوبات غير المخصومة في 31 ديسمبر 2009 هي كما يلي:

	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهرا ألف دينار كويتي	بعد سنة ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
الموجودات:					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	439,547	5,396	–	–	444,943
مرابحة قصيرة الأجل	1,257,573	–	–	–	1,257,573
مدينون	1,219,870	1,055,639	946,266	1,868,623	5,090,398
عقارات للمتاجرة	28,535	38,645	4,215	54,991	126,386
موجودات مؤجرة	269,035	236,236	272,408	510,387	1,288,066
استثمارات	66,656	39,098	54,719	881,553	1,042,026
استثمارات في شركات زميلة	–	–	–	410,838	410,838
عقارات استثمارية	–	–	–	506,464	506,464
موجودات أخرى	94,364	72,013	122,284	233,733	522,394
عقارات ومعدات	–	–	–	601,606	601,606
	3.375.580	1.447.027	1.399.892	5.068.195	11.290.694
المطلوبات:					
أرصدة مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية	869,199	356,372	112,212	123,142	1,460,925
حسابات المودعين	3,788,197	242,491	216,369	3,014,770	7,261,827
مطلوبات أخرى	72,589	35,887	179,266	275,709	563,451
	4,729,985	634,750	507,847	3,413,621	9,286,203

يبين الجدول التالي انتهاء الصلاحية التعاقدية حسب تاريخ استحقاق المطلوبات الطارئة والالتزامات للبنك:

	عند الطلب ألف دينار كويتي	أقل من 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 12 شهرا ألف دينار كويتي	1 إلى 5 سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من 5 سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
2010						
مطلوبات طارئة	837,843	45,856	166,738	101,087	71,898	1,223,422
التزامات	303,113	51,537	139,706	38,420	804,496	1,337,272
الإجمالي	1,140,956	97,393	306,444	139,507	876,394	2,560,694
2009						
مطلوبات طارئة	728,648	34,568	87,163	186,398	64,680	1,101,457
التزامات	198,535	110,758	99,118	125,744	792,927	1,327,082
الإجمالي	927,183	145,326	186,281	312,142	857,607	2,428,539

يتوقع البنك أنه لن يتم سحب كافة المطلوبات الطارئة أو الالتزامات قبل انتهاء صلاحية الالتزامات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

32 - مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة الموجودات نتيجة للتغيرات في أسعار السوق.

تدار مخاطر السوق على أساس توزيع الموجودات بصورة محددة مسبقاً على فئات متعددة للموجودات والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

لا تتعرض المجموعة لأي مخاطر من حيث إعادة تسعير مطلوباتها حيث أن المجموعة لا تقوم، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بتقديم معدلات عوائد تعاقدية للمودعين.

مخاطر السوق غير التجارية

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في معدلات الفائدة على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. لا تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة حيث إن البنك لا يُحمل فائدة. ولكن، فإن التغيرات في أسعار الفائدة قد تؤثر على القيمة العادلة لبعض الاستثمار المتاحة للبيع.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية من خلال حدود معتمدة من مجلس إدارة البنك وعلى أساس التقييم المستمر لمراكز المجموعة المفتوحة وحركة أسعار العملات الأجنبية الحالية والمتوقعة. تقوم المجموعة عند الضرورة بمضاهاة مخاطر تقلبات أسعار العملات الأجنبية الكامنة في بعض الموجودات عن طريق مقارنتها مع المطلوبات بنفس تلك العملات أو العملات المرتبطة بها. تستخدم المجموعة أيضاً مبادلات العملات الأجنبية وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة لتقليل مخاطر العملات الأجنبية.

تبين الجداول التالية العملات الأجنبية التي تعرض البنك لمخاطر عملات أجنبية كبيرة في 31 ديسمبر 2010 على موجوداته ومطلوبات النقدية غير التجارية وتدفقاته النقدية المتوقعة. يقوم التحليل بحساب تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول على أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على الأرباح واحتياطي القيمة العادلة (بسبب التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع).

العملة	التغير في سعر العملات % 2010	التأثير على الأرباح 2010 ألف دينار كويتي	التأثير على احتياطي القيمة العادلة 2010 ألف دينار كويتي	التغير في سعر العملات % 2009	التأثير على الأرباح 2009 ألف دينار كويتي	التأثير على احتياطي القيمة العادلة 2009 ألف دينار كويتي
الدولار الأمريكي	+1	3,015	2,622	+1	2,093	2,805
الجنية الإسترليني	+1	104	62	+1	129	147

مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة أسعار الأسهم المستقلة. تنتج مخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة المجموعة الاستثمارية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال التنوع في الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي وتركزات الأعمال.

إن التأثير على احتياطي القيمة العادلة (نتيجة التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع كما في 31 ديسمبر 2010) بسبب التغيرات المعقولة المتوقعة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، هو كما يلي:

مؤشرات السوق	التغيرات في أسعار الأسهم 2010 %	التأثير على احتياطي القيمة العادلة 2010 ألف دينار كويتي	التغيرات في أسعار الأسهم 2009 %	التأثير على احتياطي القيمة العادلة 2009 ألف دينار كويتي
سوق الكويت للأوراق المالية	+1	2,740	+1	3,287
مؤشرات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	+1	575	+1	1,415

مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة من تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو الغش أو الأحداث الخارجية. عندما تتعطل الأنظمة عن العمل يمكن للمخاطر التشغيلية أن تؤدي إلى أضرار خاصة بالسمعة ويكون لذلك أثار قانونية أو تشريعية أو تؤدي إلى الخسارة المالية. لا يمكن للبنك أن يتوقع تجنب جميع المخاطر التشغيلية و لكن من خلال إطار الرقابة العامة ومن خلال المتابعة والاستجابة للمخاطر المحتملة، يستطيع البنك أن يدير هذه المخاطر. تتضمن أدوات الرقابة فصل الواجبات بصورة فعالة ووضع إجراءات للدخول على الأنظمة والتفويض والمطابقة وتدريب العاملين وعمليات التقييم ويتضمن ذلك استخدام التدقيق الداخلي.

يوجد لدى البنك مجموعة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للبنك، ويتم إدارة مخاطر التشغيل من خلال وحدة مخاطر التشغيل. إن مهمة وحدة مخاطر التشغيل هي التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات والإشراف على مخاطر التشغيل كجزء من أسلوب إدارة المخاطر الشامل.

يتفق الأسلوب المتبع من قبل وحدة مخاطر التشغيل بالبنك مع ما تقضى به تعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية و الممارسات السليمة لإدارة مخاطر التشغيل لدى البنوك والرقابة عليها.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2010

32 - إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال المجموعة هو التأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية لرأس المال. كما أن المجموعة تحتفظ بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأس مال جيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

تدير المجموعة هيكل رأس المال لديها وتجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطتها. وللحفاظ أو تعديل هيكل رأس المال، يجوز للمجموعة أن تقوم بمراجعة مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو زيادة رأس المال. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف والسياسات والإجراءات من السنوات السابقة.

33 - إدارة رأس المال (تتمه)

إن هدف المجموعة الرئيسي هو تحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون بمستوى مناسب من المخاطر والمحافظة على قاعدة رأسمالية جيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها.

تتم مراقبة مدى كفاية رأس المال القانوني واستخدام رأس المال بانتظام من قبل إدارة المجموعة ويتم التحكم فيها من خلال تعليمات لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية وفقاً لما يطبقه بنك الكويت المركزي. إن رأسمال المجموعة الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال موضحة في الجدول التالي:

كفاية رأس المال	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
الموجودات الموزونة بالمخاطر	10,003,152	9,103,591
رأس المال المطلوب	1,200,378	1,092,431
رأس المال المتاح		
رأس المال الشريحة 1	1,415,691	1,372,935
رأس المال الشريحة 2	6,772	11,432
إجمالي رأس المال	1,422,463	1,384,367
معدل إجمالي رأس المال الشريحة 1	**%** 14.15	% 15.08
إجمالي معدل كفاية رأس المال	**%** 14.22	% 15.21

إن الإيضاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة من بنك الكويت المركزي و التي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب أ/2009/44 المؤرخ 15 يونيو 2009 متضمنة في قسم "إدارة المخاطر" من التقرير السنوي.

34 - إدارة الديون المشتراة

وفقاً للمرسوم 92/32 والقانون 93/41 فيما يتعلق بالقطاع المالي والمصرفي، يتعين على البنك إدارة الديون المشتراة دون أجر بموجب شروط اتفاقيات شراء المديونيات.

35 - الأدوات المالية

ضمن النشاط الطبيعي، تستخدم المجموعة أدوات مالية مثل النقد والأرصدة لدى أو المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والاستثمارات والمدينين والدائنين. تستخدم المجموعة أيضاً معاملات مبادلات العملات الأجنبية ومبادلات معدلات الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة لأغراض التغطية. لا تقوم المجموعة بأي عمليات تجارية على الأدوات لأغراض المضاربة. وقد تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية في الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة.

36 - موجودات برسم الأمانة

إن القيمة الإجمالية للموجودات المحتفظ بها من قبل المجموعة بصفة أمانة أو وكالة في 31 ديسمبر 2010 بلغت 860,261 ألف دينار كويتي (2009: 866,792 ألف دينار كويتي).

تتضمن إيرادات أتعاب وعمولات أتعاب بمبلغ 3,410 ألف دينار كويتي (2009: 5,605 ألف دينار كويتي) ناتجة عن أنشطة بصفة الأمانة والوكالة.

37 - الإلتزام بأحكام وقرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

إن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك ("الهيئة") هي المسؤولة عن مراقبة إلتزام البنك بالفتاوى والقرارات الصادرة عنها. وتقوم الهيئة بمراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات بعد الحصول على المعلومات التي تراها ضرورية لإبداء رأيها. ومن خلال الرقابة الشرعية، تتم مراجعة عينات عشوائية من العمليات المتعلقة بكافة معاملات البنك وفقاً للخطة السنوية للتدقيق الشرعي على كافة الإدارات ومن خلال التقارير الدورية التي ترفعها إدارة الرقابة الشرعية حول عمليات التدقيق والزيارات الميدانية وسير العمل وسلامة تطبيق الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة. وبناءً على ذلك، يصدر تقرير سنوي حول إلتزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة وفقاً لتلك الفتاوى والقرارات يرفق مع التقرير السنوي للبنك ويعرض في الجمعية العامة على المساهمين. وقد تم الإطلاع على تلك الإجراءات التي تقوم بها الهيئة.